الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

رقـــم: .....

طرق استغلال الأراضي وتأثيرها على النظام الضريبي في الجزائر خلال عهد الدايات

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالبتان:

- ديلمي خديجة
- قراري نعيمة

الأستاذ المشرف

د/ – عاشور قويدر

لجنة المناقشة:

د. مرزقلال ابراهيم	جامعة المسيلـة	رئيســـــــا
د. عاشور قويدر	جامعة المسيلـة	مشرفا ومقررا
د. معوشي آمال	جامعة المسيلـة	ممتحنـــــا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

ولو أنني أوتيت كل بلاغة * وأفنيت بحر النطق في النظم و النثر**

لما كنت بعد القول إلى مقصرا * و معترفا بالعجز عن واجب الشكر**

اللهم لك الحمد حتى ترضي ولك الحمد إن رضيت ولك الحمد بعد الرضي

بادئ ذي بدء شكر لله عز وجل على توفيقه

ورحمته التي وسعتنا لإعداد هذا العمل

يسرنا إن نتقدم بخالص الشكر إلى الوالدين الكريمين

وبالخصوص أبي رحمه الله واسكنه فسيحة جناته ديلمي عبد الرحمان

وإلى الدكتور القدير عاشور قويدر الذي رافقنا طيلة انجاز هذا العمل

كما نتقدم بالشكر للجنة التي تتشرف مناقشتها لنا كل باسمه،

ولا ننسى الشكر و التقدير لكل أسرة كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

من موظفين و إطارات، وإلى كل من ساهم في هذا البحث

ومد لنا يد العون ونخص بذكر أختي الغالية ديلمي مريم

و الأستاذ محمد علي مساعد، وزميلين رغدي سهيلة و عزيزي مراد

خديجة * نعيمة**

اهداء

نهدي ثمرة عملنا هذا إلى:

إليك يا من كنت لي عيون، إليك يصاحب القلب الحنون، إليك سندي فلولاك لم أكن،

إليك يقمر في سماء قلبي، إليك أبي الغإلى "عبد الرحمان" رحمه الله وغفر له

ورفع مقامه واسكنه جنة الفردوس الأعلى مع النبيين وشهداء وصديقين وصالحين.

إليك يا من تكرر اسمك ثلاث مرات في السنة،

و التي جعل الله تحت قدميك الجنة، إليك فرحة حياتي و البسمة على شفتي،

إليك نبع مسرتي، إليك أمي الحبيبة "فريدة" ألبسك الله لباس الصحة والعافية.

إليكم ياشموع أوقدت ثنايا القلب، إليكم إخوتي: "ليلي،

رفيق، صليحة، محمد، عباس، أسماء، مريم، إلى ينابيع الحب، وشموع البسمة،

إلى أولاد إخوتي. و إلى كل أصدقائي.

ديلمي خديجة

إهداء

الحمد لله على التوفيق وعونه أما بعد:

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى كل من علمني في هذه الدنيا الفانية.

إلى من أسقوني حنان لا ينتهي وأعطوني الحب الدائم وربوني على الدين والأخلاق والعلم، وبعثوا الشجاعة وهيئوني بكل الوسائل والطرق لأصل إلى هذا المستوى أبي حفظه الله ورعاه وأطال الله في عمره، وأمي أدام الله لها وافر الصحة والعافية.

إلى إخوتي: خالد يوسف، أحمد، عادل، صلاح، أسامة، صادق، سيف وإلى أزواجهم وأولادهم.

وإلى أخواتي: نجاة، فتحية، صارة، صفية

وإلى أزواجهم وأولادهم.

وإلى كل من مد يد العون في هذا العمل.

قراري نعيمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): دياكين خديجة

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة ماستر

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119910995014980000

والصادرة بتاريخ: 2018/08/09

عن دائرة: أولاد دراج

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: طرق إستغلال الأراضي وتأثيرها على النظام الضريبي في الجزائر خلال عهد الدايات

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2020/09/09

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): قمراوي نعيمة

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 761903

والصادرة بتاريخ: 2012/02/28

عن دائرة: أولاد سيدي إبراهيم الرس

المسجل (ة) بكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها:

دور الاستغلال الاقتصادي للزراعة وتأثيرها على النظام الضريبي في الجزائر خلال كتب الدايات

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 07 ديسمبر 2020

إمضاء المعني

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
ومتفاوض منه
الأمين المفوض
إمضاء ابن علية ميلود

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم

الرقم: / ق...../ك.ع.إ.إ.ج/2018

المسيلة في :

وثيقة إيداع مذكرة ماستر

الموضوع: طرق استغلال الأراضي وتأثيرها على النظام العقاري في الجزائر خلال عهد الدايات

الشعبة: التاريخ **التخصص:** تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالب(ة):

1- حمايري نعيمة رقم التسجيل: 35090769 الفوج: 01

إشراف: قويدر عابتو **الرتبة:** ماستر

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2018/2017 وأسمح بإيداعه لإدارة القسم.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ
الرقم: / ق...../ك.ع.إ.إ.ج/2018

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

المسيلة في : 2020/09/12

وثيقة إيداع مذكرة ماستر

الموضوع: طرق استغلال الأراضي وتأثيرها على النظام العقاري بين في الجزائر خلال عهد الدايات

الشعبة: التاريخ **التخصص:** تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالب(ة):

1- بلكبير حبيبة رقم التسجيل M2015351131 61 الفوج: 01

إشراف: فريد عابنور **الرتبة:** ماستر ب

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2018/2017 وأسمح بإيداعه لإدارة القسم.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

قائمة المختصرات

- تع: تعليق
- تر: ترجمة
- تق: تقديم
- تح: تحقيق
- مر: مراجعة
- م ن: منقحة
- ط: طبعة
- طخ: طبعة خاصة
- طج: طبعة جديدة
- م: ميلادي
- ه: هجري
- ص: صفحة
- [د.م]: دون مكان نشر
- [د.ت]: دون تاريخ نشر

مقدمـــــــة

مقدمة:

يعد الجانب الاقتصادي والاجتماعي للجزائر من أهم الجوانب التاريخية التي تحتاج إلى دراسة تاريخية متخصصة، إلا أن هذه الأخيرة قليلة جدا؛ نظرا لتركيز الباحثين والمؤرخين على الجانب السياسي والعسكري للعثمانيين في البلاد. فمن الملاحظ أن الأتراك أيضا لم يهتموا ولم يأتوا بمشروع اختراق الأرض والمجتمع، بل ابقوا على البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد كما هي نظرا لطابعهم السياسي والعسكري والمتمثل في الجهاد البحري، إلى انه مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وبحكم جملة من الظروف والعوامل أدت بهم إلى تغير وجهتهم من البحر إلى البر وزيادة التصاقهم بالأرض مما اثر على الأوضاع العامة للبلاد خاصة الجانب الاقتصادي منها؛ حيث عرف القطاع الزراعي تنوعا من حيث طبيعة الأرض وطرق استغلالها والذي عكس طبيعة العلاقة بين الفلاحين والسلطة، زد على ذلك السياسة الضريبة المطبقة التي عرفت بتنوعها سواء في أصنافها او طرق جبايتها والتي تأثرت بوضعية الأرض وأثرت بدورها على الحياة العامة للبلاد.

وعليه، من خلال هذه الدراسة سنحاول تبيان مدي تأثير طبيعة الأرض وطرق استغلالها على السياسة الجبائية وانعكاسات هذه الأخير على الأوضاع العامة للبلاد.

1. أهمية الدراسة ودوافع اختيار الموضوع:

وقع اختيارنا لموضوع طرق استغلال الأراضي وتأثيرها على النظام الضريبي في الجزائر خلال عهد الدايات لسببين هما:

أ. **سبب موضوعي:** تمثل في تناول أغلب المؤرخين للجانب السياسي والعسكري لتاريخ الجزائر العثماني مهملين بذلك الجانب الاقتصادي والاجتماعي منه على الرغم من أهميته واتساع البحث فيه.

زيادة على ذلك، إدراكنا لأهمية البحث في هذا المجال وإلقاء الضوء عليه كونه يعد من أهم الركائز التي تقوم عليها أي دولة.

سبب ذاتي: والمتمثل في الميول الشخصي لدراسة تاريخ الجزائر الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بوضعية الأرض والسياسة الجبائية المطبق عليها وعلاقة التأثير وتأثر بينهما.

وبما أن موضوعنا يخص الجانب الاقتصادي وبالخصوص وضعية الأرض وكيفية استغلالها وتأثيرها على السياسة الضريبية في الجزائر العثمانية في أواخر عهد الدايات كان علينا أن نلتزم بالفترة الزمنية الممتدة من 1671-1830م، بحيث تعتبر من أهم الفترات الحكم العثماني إذ شهدت أحداث محورية خاصة في الجانب الاقتصادي.

2. إشكالية الدراسة:

تبعا لما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

- ما مدى مساهمة وضعية الأراضي وكيفية استغلالها في رسم السياسة الجبائية وانعكاسات هذه الأخيرة على الأوضاع العامة في الجزائر خلال عهد الدايات؟

وللإمام بمختلف جوانب الإشكالية الرئيسية تم صياغة تساؤلات فرعية كالأتي:

- ما طبيعة ملكية الأراضي وطرق استغلالها في الجزائر ؟
- ما العلاقة التي جمعت بين الجماعات الفلاحية والسلطة ؟
- فيما تمثلت السياسة الضريبية في الجزائر العثمانية ؟
- ما مدى تأثر النظام الجبائي بوضعية الأرض ؟ وكيف اثر بدوره على الأوضاع العامة للبلاد ؟

3. الخطة:

وبغية الإجابة عن الإشكاليات المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى مدخل تمهيدي وفصلين.

حيث تضمن المدخل التمهيدي أوضاع المغرب الأوسط نهاية القرن 15م ومطلع القرن 16م، واستنجاد وإلحاق الجزائر بالحكم العثماني، نظام الحكم العثماني وعلاقته بالمجتمع، وواقع الاقتصاد الجزائري أواخر العهد العثماني.

أما الفصل الأول فجاء بعنوان طبيعة الأرض وطرق استغلالها في الجزائر العثمانية؛ بحيث خصص المبحث الأول أنواع ملكية الأراضي وكيفية استغلالها أما المبحث الثاني فقد خصص للجماعات الفلاحية وعلاقتها بالسلطة.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان طبيعة النظام الضريبي وتأثيره على الحياة العامة؛ حيث تضمن في المبحث الأول السياسة الضريبية في الجزائر أما في المبحث الثاني فقد خصص لتأثر النظام الضريبي بوضعية الأرض وتأثيره على الأوضاع العامة.

وككل البحوث تم ختم هذا العمل بمجموعة من النتائج التي كانت عبارة عن إجابات للإشكاليات المطروحة عززت هذه النتائج بجملة من التوصيات يمكن أن يكون لها الأثر الايجابي يستفيد منه من يهتم بهذا المجال.

4. المنهج المتبع:

بهدف الإحاطة بكافة جوانب الموضوع وبغية التوصل إلى نتائج الدراسة تم الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يتماشى مع طبيعة الموضوعّ؛ وذلك من خلال تاريخ الجزائر الاقتصادي خاصة فيما يخص وضعية الأرض وطرق استغلالها وتأثيرها على النظام الضريبي، إضافة إلى اعتماد مناهج مساعدة مثل المنهج الوصفي من خلال وصف انواع

الملكية وكيفية استغلالها ،والعلاقة التي جمعت بين الجماعات الفلاحية والسلطة وكذا أنواع الضرائب وطرق جبايتها، إضافة إلى المنهج التحليلي وذلك من خلال استعراض تحليل علاقة التأثير والتأثر بين طرق استغلال الأراضي والنظام الضريبي في الجزائر العثمانية.

5. المصادر والمراجع:

ومن اجل إثراء موضوع البحث قمنا بالاعتماد على جملة من المصادر والمراجع والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث والتي نذكر منها مايلي:

- محمد ابن ميمون الجزائري: التحفة المرضية، ووليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، وحمدان بن عثمان خوجه: المرآة ، التي تمت الاستفادة منهم في عرض أوضاع المغرب الأوسط نهاية القرن 15م وبداية القرن 16م.
- صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، والذي استفدنا في توضيح معيقات النشاط الزراعي وأثرها على المردود الاقتصادي وعلاقة الجماعات الفلاحية بالسلطة.
- أغا بن عوده المزاري: طلوع سعد السعود، والذي أفادنا في تبيان أثار السياسة الضريبة على الحياة الثقافية.
- ابن سحنون الراشدي: الثغر ألجماني في ابتسام الثغر الوهراني، واحمد العطار: تاريخ بلاد قسنطينة الذي أفادانا في عرض أثار النظام الضريبي على الحياة السياسية. هذا وهناك مصادر أخري تمت الاستفادة منها وهي لا تقل أهمية عن التي تم ذكرها.
- أما المراجع المستعملة، فكان الحظ الوافر فيها لكتابات الدكتور ناصر الدين سعيدوني، والتي تناولت تاريخ الجزائر الاقتصادي بكل جوانبه خاصة فيما يتعلق؛ بوضعية الأرض وطرق استغلالها؛ والسياسة الضريبية المطبقة عليها؛ وأثار هذه الأخيرة على الأوضاع العامة للبلاد، ولا ننسى أيضا بعض المراجع الاخري التي

لا تقل أهمية مثل: صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي، واحمد بحري: الجزائر خلال عهد الدايات.

أما بالنسبة لدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا فقد أفادتنا بشكل كبير نظرا لتنولاها التاريخ الاقتصادي بكل نواحيه؛ خاصة فيما يتعلق بطبيعة الأرض والإنتاج؛ والملكية العقارية والسياسة الضريبية المطبقة عليها؛ وتأثير هذه الأخيرة على الأوضاع العامة، إضافة إلى تفاعلات المجتمع الجزائري مع جميع المجالات، والتي كان من بينها:

- ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته خلال العهد العثماني(1519-1830م).
- فلة موساوي القشاعي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771-1837م).
- توفيق دحماني: الضرائب في الجزائر(1206-1282هـ /1792-1865م).

6-صعوبات الدراسة:

ككل بحث أكاديمي لا يخلو من صعوبات سواء تلعق الأمر بالمادة العلمية او الظروف الشخصية، فبالنسبة للمادة العلمية واجهتنا الصعوبات التالية:

- اتساع موضوع البحث وكثرة المادة العلمية فيه وتشابهها وصعوبة التحكم بها خاصة وان حجم العمل تم تحديه من قبل الإدارة مما جعلنا بين المطرقة وسندان.
- طبيعة الموضوع فهو من المواضيع المركبة بحيث يتضمن ثلاثة أجزاء وكل جزء يدرس على حدي بجميع تفاصيله والمتمثلة في طبيعة الأرض وطرق استغلالها والسياسة الضريبية المطبقة عليها وعلاقة التأثر وتأثير بينهما هذا كله زاد من صعوبة الدراسة.

- إضافة إلى تعذرنا للوصول إلى المصادر الأجنبية التي تعتبر من أهم المصادر التي تناولت تاريخ الجزائر الاقتصادي بكل تفاصيله خاصة فيما تعلق بموضوع بحثنا والتي تعطي ثقلا علميا لبحثنا.

أما على المستوي الشخصي فقد تعرضنا لضغوطات نفسية خصوصا بالنسبة لي بسبب وفاة الوالد رحمه الله إضافة إلى التعب والإرهاق الجسدي ، زد على ذلك الأوضاع التي تمر بها البلاد جراء الوباء عفنا الله وإياكم والضغط الذي خلفه جراء غلق الجامعات والمكتبات ووسائل النقل مما انعكس سلبا على سيرورة العمل.

مدخـــــــــل

مدخل:

شهدت الفترة الممتدة من نهاية القرن الخامس عشر، وبداية القرن السادس عشر، تحولات كبرى، بالنسبة للضفة الشمالية والجنوبية من الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط ، على جميع المستويات، خاصة المواجهات البحرية الاسبانية العثمانية ، والتي اكتست صبغة دينية من كلي الطرفين ، الدولة العثمانية باعتبارها تمثل الخلافة الإسلامية وحامية الدين الإسلامي ورائدة الجهاد البحري ، والمملكة الاسبانية بتعصبها الديني ورغبتها في نشر المسيحية وزحزحته الحدود الإسلامية، ومطاردة الموريسكين الفارين من الأندلس عقب سقوط غرناطة 1جانفي1492م. والتي أعطت سببا لتعليل الهجمات الصليبية على سواحل المغرب الإسلامي، تحت اسم حروب الاسترداد.

وعليه، يدفعنا الأمر إلى التساؤل عن الأوضاع السائدة في المغرب الإسلامي خلال هذه الفترة وبالأخص المغرب الأوسط؟

-أ- أوضاع المغرب الأوسط نهاية القرن 15م وبداية القرن16م

ساد المغرب الإسلامي بعد سقوط دولة الموحدين، الضعف السياسي والعسكري أدي بذلك إلى تفككه إلى ثلاث دويلات هي:

- ✓ دولة بني حفص: وتضم المغرب الأدنى وطرابلس وشرق الجزائر وتركيا.
- ✓ دولة بني زيان: وتضم المغرب الأوسط وغرب[1] الجزائر وتلمسان.
- ✓ دولة بني مرين: وتضم المغرب الأقصى.

[1]- احمد توفيق المدني: حرب ثلاثة مئة سنة بين الجزائر واسبانيا(1492-1792)،الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر، [د. ت] ، صص64 - 65.

فمن الملاحظ أن هذه الدول في عهدها الأخير كانت تضم المدن وضواحيها فقط ففي الشمال مدن ساحلية مستقلة، وفي الواحات مدن مستقلة بالإضافة إلى وجود المشيخات والإمارات مثل:إمارة بني جلاب في تقرت، وإمارة كوكو، والمشيخات مثل: مشيخة تنس، وابن القاضي، وبني عباس.

لقد أدى الضعف سياسي الذي شهده المغرب الإسلامي عقب انقسامه إلى دويلات حديثة، إلى نشوب حروب بينها وقد أورد هذا احمد توفيق المدني بقوله : "**والحروب بين الدول الإسلامية تقود الفحصين تارة إلى فآس، وتقود المرينين تارة أخرى إلى تونس ، و تلعن وجوب التخلص منها معا. وهكذا انقض القرن الخامس عشر كله في مد وجزر.** "[1]

والملاحظ أن هذه الصراعات كانت من أجل التوسع، لأنها لم تكن حدود جغرافية ثابتة بل كانت حدود سياسية فقط، غلب عليها التباين والتغير حسب الظروف السياسية والعسكرية لكل الدويلات.

ضف إلى ذلك الصراعات الداخلية بين أبناء الأسرة الحاكمة حول كرسي العرش.

هذا ما جعل الاسبان والبرتغاليون[2]، يطمعون في بلاد المغرب لأنها أصبحت ثمرة يانعة يجب قطفها متخذين في ذلك عدة ذرائع، كان أولها دينيا بادعائهما مسؤولية تنصير العالم وجعل شمال إفريقيا مسيحيا، وذلك بمحاربة الإسلام خاصة بعد سقوط آخر معقل للمسلمين في الأندلس سنة 1492م ، رافعين بذلك شعار حروب الاسترداد.

[1]– احمد توفيق المدني: المرجع السابق، 65 .

[2]– سبق للبرتغال احتلال الكثير من المدن المغربية منها مدينة سبته في 1415م.

أما ثانيهما فكان استراتيجيا من خلال الاستيلاء على سواحل شمال إفريقيا وإنشاء مراكز بها واستغلال خيراتها. فقد أثارت المشكلة السابق بين البرتغال واسبانيا لاحتلال المغرب، صراعا بين الدولتين كاد يؤدي إلى حرب بينهما.

غير أن البابا تدخل في الأمر وذلك بتقسيم النفوذ بينهما وفق معاهدة توردیسیلاس 1495م. فكان المغرب الأقصى من نصيب البرتغال، أما المغرب الأوسط فكان من نصيب الاسبان. ومن هنا انطلقت الحملات الاسبانية على الجزائر، فاحتلت المرسي الكبير 1505م، و وهران 1509م ، وبجاية وطرابلس في 1510م ، و الجزائر في 1511م أما بقية النواحي الجزائرية وأهمها دلس وشرشال ومستغانم، فقد قبلت دفع الجزية وتخلي على نشاط القرصنة[1].

أما على الصعيد الاجتماعي والثقافي فقد كان المغرب الأوسط في مطلع القرن 16م ، يعيش حالة من الفوضى والتقهقر، وتدني في المستوي المعيشي ، وانحطاط في المستوي الثقافي وتراجعه وهجرة العلماء، وعدم الاستقرار بسبب الحروب الداخلية والخارجية ، كما أسلفنا الذكر[2].

وبالمقارنة مع دول أوروبا، فقد كانت في هذه الفترة تشهد نهضة في جميع الميادين. [3] وتعيش حالة من الانتعاش في جميع الميادين؛ ثورة اقتصادية وفنية، واكتشافات جغرافية ومبادلات تجارية ، وتوسع استعماري. وكان على رأس هاته الدول الأوروبية ، اسبانيا والبرتغال . باعتبارهما قويتين عظمتين في هاته الفترة .

[1]– حنيفي هلايلي: ورقات في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط1 ، دار الهدي لطباعة ونشر والتوزيع ،عين مليلة –الجزائر ، 2008م،ص 124.

[2]– محمد ابن ميمون الجزائري : التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية ، تق. وتح : محمد بن عبد الكريم ، ط2 ، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981م ، ص45.

[3]– أحمد توفيق المدني : المرجع السابق ، ص 64 .

-ب- الاستنجاد بالإخوة بربروس وإلحاق الجزائر بالحكم العثماني:

بفعل الوضع السياسي التي كانت تعيشه الجزائر في العهد الزياني، والمتمثل في الهجمات الاسبانية على سواحل الجزائرية ، والاضطرابات والصراعات الداخلية ، قام سليم التومي حاكم الجزائر بالاستنجاد بالإخوة بربروس، عروج وخير الدين في سنة 1516م من أجل التصدي لها.

الذين ينتميان إلى جزيرة ميتلانسMytilence والذي ذاع صيتهما نضرا لشجاعتهما ونجاحهما في أعمال الجهاد البحري، والذين عرفا باسم بربروسا Barbarossa أي أصحاب اللحية الحمراء. فقبلا العرض الموجه من قبل سليم التومي، واستقبلا في مدينة الجزائر استقبال الأبطال. [1] وقد هزم عروج في معركته مع الاسبان وقتل فيها وذلك عام 1518م، وخلفه أخوة خير الدين الذي تسلم زمام الأمور من بعده. [2]

ويعتبر هذا التاريخ نقطة محورية في تاريخ الجزائر. وذلك بانضمامها رسميا للدولة العثمانية عقب إرسال أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول رسالة تنظمن طلبهم بإلحاق الجزائر بالباب العالي طوعا وبعد قبول العرض عين خير الدين بربروس أول حاكم للجزائر بلقب بايلرباي. ومن هنا بدأت مراحل الحكم العثماني بالجزائر وظهور معالم الدولة الجزائرية الحديثة المنظمة وفق نظم سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية. [3]

ومن الملاحظ أن الأسباب التي جعلت أهالي الجزائر وأعيانها يطلبون طواعية[4] للانضمام إلى الباب العالي، إلى كون الدولة العثمانية تمثل الخلافة الإسلامية وحامية

---

[1]- وليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824م)، تع، وتح: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،[د. ت]، ص40.

[2]- المصدر نفسه ، صص 40-41.

[3]- عائشة غطاس و اخرون: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، طخ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،[د. ت] ، ص23-25.

[4]- وليام شالر: المصدر السابق، ص 73.

الدين الإسلامي والذي اكسبها هيبة وقداسة دينية، إضافة إلى سياسة اللين التي اتبعتها الإمبراطورية العثمانية من خلال حكامها في الجزائر اتجاه المجتمع، وذلك بمشاركتهم للحياة السياسية والعسكرية.

ج – نظام الحكم العثماني وعلاقته بالمجتمع:

لقد اختلف المؤرخون حول تحديد طبيعة النظام العثماني في الجزائر، سواء كان مباشرا أو غير مباشر، جمهوريا عسكريا أو ملكيا. فقد تباينت الآراء واختلفت بين المؤرخين في هذه المسألة. والواقع أن النظام الحكم العثماني في الجزائر كان من نوع خاص، فلم يكن حكما مباشرا مثل الايالات العثمانية في المشرق التي كانت تحكم مباشرة من طرف الباب العالي وهذا سبب وصف لمشارقه لهم بالغزاة، وهذا عكس ما تراه دول المغرب بأنهم جاؤوا حماة الإسلام ومنقضين لهم، باستثناء المغرب الأقصى الذي رفضهم كليا.

زد على ذلك أنه لم يكن جمهوريا عسكريا ولا ملكيا ، بل كان يجمع بين صبغتين المدنية والعسكرية، أما المدنية فتكمن في كون الداي يلجأ إلى العلماء من أجل الشورى وحل المشاكل، وفيما يخص الصبغة العسكرية فتمثل في الديوان المتكون من أغلبية عسكرية وقد أكد هذا الطرح العربي الزبيري بقوله: **" . . . . وإنما كانت تحكم بنظام من نوع خاص، لم يعرف في أي بلد آخر، واهم ميزاته انه كان يجمع بين الصبغة المدنية والعسكرية ، وأنه كان حكما جماعيا شوريا في القمة ، وفرديا مطلقا في القاعدة".** [1]

[1]– محمد العربي الزبيري : التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين (1792–1830م) ، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984م ، ص 19

أما النظام السياسي في الجزائر فمنذ إلحاق هذه الأخيرة بالباب العالي مرت بأربعة مراحل متباينة، حسب الظروف الداخلية والخارجية وحسب الفئة المسيطرة وهي كآتي:[1]

- ✓ مرحلة البايلربايات (1519-1587م)؛
- ✓ مرحلة الباشاوات (1587 – 1659م)؛
- ✓ مرحلة الأغوات (1659 – 1671م)؛
- ✓ مرحلة الدايات (1671 – 1830م)؛

أما فيما يخص المنظومة الإدارية لايالة الجزائر فقد تكونت من إدارة إقليمية وإدارة محلية.

1- الإدارة الإقليمية : يعود التقسيم الإداري الإقليمي، الذي ضل قائما حتى نهاية العهد العثماني، إلى عهد حسن باشا ابن خير الدين الذي قسم البلاد إلى أربعة مقاطعات إدارية هي:[2]

- **دار السلطان:** وهي تمتد من دلس شرقا إلى شرشال غربا ، ومن الساحل البحر شمالا ، إلى سفوح الأطلس البليدي جنوبا ، وتضم إقليمي الساحل ومتيجة مع بعض الامتدادات في بلاد القبائل والتيطري وهي تخضع لسلطة التركية مباشرة. [3]
- **بايليك الشرق:** وهي أكبر المقاطعات الإدارية عاصمتها قسنطينة تأسست عام 1567م.
- **بايليك الغرب:** تأسست عام 1563م، عاصمتها الإدارية مازونة، ثم تحولت إلى معسكر، ثم استقرت في وهران بعد تحريرها من الاسبان عام 1791م.

---

[1]- عائشة غطاس وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة...، المرجع السابق ، ص 44 .

[2]- صالح عباد : الجزائر خلال الحكم التركي (1514 – 1830م)، دار الهومة لطباعة ونشر وتوزيع ، الجزائر ، 2012م ، ص 281 .

[3]- ناصر الدين سعيدوني : النظام المإلى للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792 – 1830م)، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1985م ، ص29 .

- **بايليك التيطري:** عاصمتها المدية، تأسست عام 1540م، وهي أصغر ولاية في القطر الجزائري. [1]

2- الإدارة المحلية: تميزت الإدارة التركية ببساطتها على المستوي المحلي ، إذ تناسبة مع وضعية المجتمع ، فالمدينة لها إدارتها والقبائل لها إدارتها، والمناطق التي تجاوزت نظام القبيلة لها إدارتها، وهي تقوم على ركيزتين هما: ضمان دخول الضريبة إلى الخزينة، و ضمان خضوع الرعية لسلطة المركزية. [2]

-ج- علاقة السلطة بالمجتمع :

أما عن علاقة السلطة بالمجتمع، فنقول إن الدولة العثمانية لم تأت بمشروع اخترق المجتمع، من حيث بنيته وتركيبته الاجتماعية، وعاداته وتقاليد، بل حافظت على طابعه الأصلي، وبنيته الاقتصادية.

أما من ناحية علاقتها بالقبائل فانه إذا عزمت إحداها على تشويش الأمن العام فان بعض القبائل تنضم إلى الأتراك لمحاربتها. [3]وتتحالف معها وتستعين بها في جباية الضرائب مثل: قبائل المخزن ، إضافة إلى إن هناك بعض القبائل كانت خاضعة لها مثل: بني عامر في الغرب الجزائري والتي كانت تفرض عليها مختلف الضرائب إلى إن هذه الأخيرة كانت تؤثر على العلاقة بينهما من حين إلى أخر.

هناك نوع من القبائل كانت رافضة لسلطة العثمانية والتي تمتعت بالنفوذ والقوة والسلطة الروحية. وكانت مستقلة عن الدولة العثمانية. [4] أما عن الأشراف والمرابطين

---

[1]- محمد ابن ميمون :المصدر السابق ، ص 36 .

[2]- صالح عباد: المرجع السابق ، ص 28 .

[3]- حمدان بن عثمان خوجه: المرآة ، تق. وتع . وتح : محمد العربي الزبيري ، منشورات NAEP ،الجزائر،2006م، ص 73 .

[4]- ناصر الدين سعيدوني : النظام المإلى ...، ص 49.

ورجال الطرق الصوفية والعلماء، فقد قربتهم السلطة العثمانية منها ، ومنحتهم مناصب هامة وامتيازات،[1] وأعفتهم من الضرائب، نظرا للسلطة الروحية ومكانتهم الاجتماعية ونفوذهم. خاصة في الفترة الأولي من الحكم العثماني، إلا أن العلاقة ساءت في نهايته بسبب عدة ظروف وخاصة تزايد الضرائب ونقص المداخيل، مما نتج عنه عدة ثورات.

د- واقع الاقتصاد الجزائري أواخر العهد العثماني:

إن عصب وقوة كل دولة مرتبط أساسا بالاقتصاد، إذ يعد ركيزة أساسية لضمان استمرارها. كذلك الجزائر فقد عرفت في بداية الحكم العثماني ازدهارا وتطورا في شتي الميادين، خاصة الاقتصادي منها وبالخصوص الجانب الزراعي والمالي. وبمجيء الدايات إلى الحكم في النصف الثاني من القرن السابع عشر عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا وتوازن اقتصادي، وذلك من خلال التقنية التي تستغل بها الأرض من فلاحة ورعي وتشجيع السكان على تطوير الإنتاج.

إلا انه منذ بداية القرن التاع عشر، أصبح الإنتاج الجزائري يمر بدورات متعاقبة من الازدهار في المواسم الخصبة النادرة، ويعاني من الأزمات الخانقة عند حلول القحط والمجاعة ونشوب الثورات و حدوث الكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات. كذلك عرفت جانبا ماليا تمثل في الضرائب والرسوم والعوائد، والذي تدخل في تصنيف سكان الريف. فمنهم من نال امتيازات مقابل العمل لصالح النظام المالي، ومنهم من اضطرته ظروف المعيشية إلى أن يبقي على اتصال دائم بالسلطة الحاكمة تفرضه المصلحة المتبادلة.[2]

وعلى غرار كل هذا فان الحكم العثماني للبلاد الجزائرية استطاع أن يحافظ على هذا الوضع ، وأن يضمن التوازن الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، فرغم الركود الاقتصادي لم تتعرض الأجهزة الاقتصادية للانهيار التام إلا بعد الاحتلال الفرنسي ، لان

[1] - حمدان بن عثمان خوجه: المصدر السابق، ص 73

[2] ناصر الدين سعيدوني: النظام المال...، المرجع السابق، ص ص242- 233 - 235.

العثمانيين لم يأتوا بمشروع اختراق الأرض والاقتصاد، بل حافظوا على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجمع الجزائري.[1] وهذا ما سنورده من خلال عرضنا لطرق استغلال الأراضي وتأثيرها على النظام الضريبي في الجزائر العثمانية خلال العهد العثماني.

[1]– ناصر الدين سعيدوني: النظام المإلى ...، المرجع السابق ، صص 242 – 233– 235 .

الفصل الأول

طبيعة الأراضي وطرق استغلالها في الجزائر أواخر العهد العثماني

تمهيد:

تنوعت وتعددت النشاطات الاقتصادية في الجزائر إبان العهد العثماني، وذلك بتعدد مجالاتها، سواء زراعة أو صناعة أو تجارة. غير أنها تأثرت بعوامل عدة أهمها الأحداث والتطورات السياسية والإجراءات الإدارية، ونظام العقاري والجبائي[1]، إضافة إلى العوامل الطبيعة، وعلى هذا الأساسي نحاول من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على طبيعة الأرض وطرق استغلالها، في الجزائر أواخر العهد الدايات، والمعيقات التي واجهة النشاط الزراعي، والعلاقة التي جمعت بين الفلاحين والسلطة.

تعتبر الزراعة ركيزة أساسية في الاقتصاد الجزائري، لهذا فان معظم السكان يقطنون في الأرياف حيث يقدرون بنسبة 90%[2]، حسب رأي بعض المؤرخين. وبما أن المجتمع الجزائري مجتمعا فلاحيا فمعيشتهم كانت تعتمد على الزراعة وتربية الحيوانات، وقد ساعدهم في ذلك عدة عوامل منها: اتساع الأرضي الزراعية ؛والتربة الخصبة؛ والمناخ المعتدل؛ وتنوع التضاريس الذي انعكس على تنوع الغطاء النباتي ؛والمحاصيل الزراعية.

[1]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791 – 1830م)، ط1، البصائر لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 147.

[2]– صالح عباد: المرجع السابق، ص 335.

أما عن نشاط المجتمع فقد حددته طبيعة التضاريس والتي يمكن تقسيمها من الشمال إلى الجنوب إلى ثلاثة مناطق متباينة هي:

1-المنطقة الشمالية:

تنتشر فيها السهول الشاسعة نسبيا، والضيقة المنحصرة بين الجبال والبحر والأحواض، مثل: حوضي السباو والصومام في منطقة القبائل.[1]

2-منطقة الهضاب العليا أو الوسطي:

تتميز أرضيها بالارتفاع وتقع بين سلسلتين جبليتين، الأطلس أتلي والأطلس الصحراوي. وهي منطقة رعوية بدرجة الأولي، إلا أنها تساهم بقسط وافر في إنتاج الحبوب.[2]

3-المنطقة الجنوبية أو الصحراوية:

وهي اكبر المناطق مساحة، أراضيها قاحلة، تغطيها الكثبان الرملية. إلا أنها تنتشر هبا الواحات الخضراء، يعتمد سكانها على التجارة. [3]

[1] -أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1519 – 1830م)، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2005– 2006م ، ص 212 .

[2] -المرجع نفسه، ص212.

[3] – نفسه، ص213.

المبحث الأول: ملكية الأراضي وكيفية استغلالها في الجزائر

المطلب الأول: ملكية الأراضي

لقد تنوعت ملكية الأراضي في الجزائر خلال العهد العثماني، بحيث قسمت إلى عدة أصناف هي: أراضي البايليك (ملكية الدولة)؛ وأراضي الملك(ملكية الخاصة)؛ وأراضي العرش (ملكية جماعية)؛ والأحباس أو الأوقاف؛ وأراضي الموات. أما عن توزيعها فقد تحكمت فيه عدة عوامل طبيعية وبشرية: فتركزت أراضي الملك أساسا في فحوص القيادات، وأراضي العرش بمواطن القبائل وتخوم الأوطان حيث ينتظم السكان في جامعات قبلية، وأراضي البايليك في جزء من منطقة الساحل ومتيجة، وأراضي الوقف بالفحوص والأوطان بدرجة أقل[1].

هذا ويختلف الوضع القانوني، والنظام العقاري، وطرق الاستغلال والإجراءات الجبائية، عما كان معمولا بها في القرون الإسلامية الأولي والذي كان يقسم الأراضي الزراعية إلى ثلاثة أنواع: الأراضي المفتوحة عنوة والتي تعتبر غنيمة حرب ؛والأراضي الصليحة التي تطبق عليها ضريبة الخراج؛ وأراضي الإسلام التي تسود فيها الإجراءات العقارية الإسلامية ويلزم مستغلوها بدفع العشور. [2]

أولا: أراضي البايليك: (ملكية الدولة):

أراضي البايليك هي الأراضي التي أصبحت ملكا للدولة بطرق مختلفة منها؛ الأملاك التي ليس وريث[3]والشاغرة والتي يشرف عليها بيت مالجي؛ والأملاك المصادرة مثل: أراضي العرش التي نزعت ملكيتها من القبائل الرعية بسبب حاجة البايليك لها لتوطين

[1]– ارزقي شويتام:المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، صص 212– 213 .

[2] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية ... .، المرجع السابق، صص 201– 202 .

[3]– صالح عباد: المرجع السابق، ص 379.

قبائل المخزن او منحها لكبار زعماء القبائل؛ او القطاعات القديمة لأمراء دار السلطان قبل دخول الأتراك إلى البلاد والتي كانت في الأصل ملكيات للأسر والإمارات الحاكمة حولها الأوجاق إلى ملكية الدولة ؛او الأراضي المصادرة من السكان المتمردين والثائرين مثل: قبائل متيجة او الأراضي التي تحولت إلى ملكيات عمومية، لعدم قدرة ورغبة سكانها في دفع الضريبة هذا ما ساهم في توسيع رقعة ملكية البايليك. إضافة إلى الملكيات التي ضمت للمكية بفعل عمليات عزل كبار الموظفين في الدولة والتي تزايدت بعد عام 1792م. [1] وهي في اغلبها تقع بالقرب من المدن، فهذا النوع من الأراضي تأول ملكيتها مباشرة للدولة ويحق للحاكم التصرف فيها[2]ومهمة ادارتها وتسييرها تعود إلى خوجه الخيل.

أما عن توزيعها فقد تباينت وتقاربت فيه أراء الباحثين والمؤرخين بحيث يقسمها ناصر الدين سعيدوني إلى عدة أقسام هي: " القسم المعروف ببلاد البايليك، القسم الذي يطلق عليه تسمية بلاد المخزن، القسم الثالث والذي يسمى بالعزل، أما القسم الرابع يمنح لكبار الموظفين والوجهاء"[3].

أما بالنسبة للطرح الذي جاء به صالح عباد فهو يوزعها كما يلي: " جزء منها هو معروف باسم العزل والثاني معروف باسم التويزة والثالث يعرف ببلاد المطمور والجزء الرابع يعرف ببلاد القوناق والجزء الخامس يدعى ببلاد الاكدال، والجزء السادس الذي يعرف ببلاد المخزن"[4].

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية.....، المرجع السابق، ص 211.

[2]–ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف و الجباية الفترة الحديثة ، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، [د.ت]، ص82.

[3]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية... .، المرجع السابق، ص 2012.

[4]– صالح عباد: المرجع السابق، ص 379.

غير أن فلة قشاعي أوردت في طرحها قائلة إن ملكية البايليك عرفت بأسماء مختلفة وذلك حسب نوعية التصرف فيها وطرق الإنتاج بها وهي كالأتي: " عزل الخماسة، عزل الجبري، عزل العزيب، عزل متاع الجبل، أراضي المخزن"[1].

أما عن طرق استغلالها في تستغل مباشرة وبطريقة محكمة تقوم على الكراء سنويا كقطاعات لذوي النفوذ مثل: الأعيان والمرابطين وشيوخ القبائل للانتفاع بها مقابل خدماتها فحسب الإحصائيات الأولى التي تعود للاحتلال الفرنسي فان كراء الدولة كان يوفر للخزينة مقاطعة قسنطينة ما يقدر ب 137. 547 ريال بجو سنويا[2].

وهذا النوع من الاستغلال يعرف بالشق الجزائري خاصة بالحكور، أوكلت مهمة تحديد بدار السلطان إلى خوجه الخيل الذي يشرف على مزارع الدولة (الأحواش)، بينما يعود التصرف الفعلى في الأراضي الممنوحة او المستغل مباشرة إلى قائد الجيش (أغا العرب) عن طريق قيادة الأوطان. [3]

أما النوع الثاني من طرق الاستغلال يعرف بنظام الخماسة(Khammassat) والذي يقوم على استخدام الفلاحين كالخماسة مقابل خمس المحصول(1/5) من الإنتاج. هذا ما جعل من هؤلاء الفلاحين الأجراء وشركاء لصاحب الأرض بالخدمة.

وهناك أيضا نظام التويزة وهو المساهمة في العمل الجماعي بدون اجر او مقابل، لفائدة احد أفراد الجماعة في موسم الحرث او أوقات الحصاد مما يسمح له بالحصول على إنتاج تكلفة. [4]كما هو الشأن بأراضي البايليك الواقعة بمنطقة دار السلطان أو ناحية

---

[1]– فلة موساوي القشاعي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771 – 1897 م)، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 1989 – 1990م، صص 98 – 100.

[2]– ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية...، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، [د، ت]، ص 50.

[3]– ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية والوقف...، المرجع السابق، ص353.

[4]– المرجع نفسه، صص 336–33.

الجزائر. [1] إضافة إلى انه يتم استغلال الأرض لحساب البايليك مقابل القيام بأعمال السخرة، وهي أعمال دون مقابل يتناوب على أدائها مزارعو قبائل الرعية في الأوطان كل كل سنة وخلال عدد محدد من الأيام مثل: الأعمال التي تقوم قبيلة يسر المكلفة باستغلال حوش أم نائل. [2]

ثانيا: أراضي الملك (الملكية الخاصة):

هي الملكية العادية التي يقرها العرف العام، وتستند إلى وجود وثيقة أو تملك غير مطعون فيه. وباعتبارها تملكا فعليا وفرديا، أكسبها شرعية من خلال شغل الأرض لمدة زمنية طويلة. [3]ويتم استغلال هذه الراضي مباشرة من قبل أصحابها ولهم حق التصرف بها . وذلك ببيعها أو تركها للورثة أو استغلالها عن طريق عقود المغارسة أو المساقات أو المزارعة حسب أحكام الشريعة الإسلامية. [4]ولا يتوجب على مالكها إزاء الدولة سوى فريضتي (الزكاة والعشور). وهذا النوع من الملكية تشكل بفعل عمليات شراء منظمة، أو كنتيجة للاستصلاح الأرض تتبعه حيازة حصرية ومستمرة دون الطعن فيها، ولمدة زمنية كافية لترسيخ حق الحيازة. [5]

هذا وتنقسم الملكيات الخاصة في مجملها، إلي: ملكيات قريبة من المدن تعرف بالفحوص . تكون في اغلبها بساتين للخضر والفواكه ومزارع منتجة للحبوب، يمتلكها موظفو الدولة واعيان المدينة وبعض التجار والقناصل وصناع وغيرها مثل: الجزائر وقسنطينة. وهذا النوع من الملكية الخاصة وبالأخص الأراضي الزراعية بحفص مدينة

[1]– ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية...، المرجع السابق، ص48.

[2]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية ...، المرجع السابق، صص 228– 229.

[3]– المرجع نفسه، ص 202.

[4] – ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية...، المرجع السابق، 42.

[5] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية ...، المرجع السابق، ص 202.

الجزائر، أصبح عشية الاحتلال1830م. بحوزة طبقة اجتماعية مكونة من(الجنود والموظفين الأتراك والأعيان الحضر من الأتراك والأندلس وبعض التجار اليهود والأجانب والقناصل الأوروبيين). وقد شيدو بأراضي الفحص المنازل الريفية الجميلة والحدائق الغناء من اجل قضاء فصل الصيف بها، وهي تتوزع في كل من بوزريعة وبئر خادم والحامة وبئر مراد ريس وباب ألواد... الخ. [1]

أما النوع الثاني من الملكيات الخاصة، فهو يقع بالأقاليم الريفية، ويتركز أغلبها بالمناطق الجبلية حيث يتركز مبدأ حيازة الأرض على التنظيم القبلي. والذي يستند إلى عادات المتوارثة مثل: شمال تلمسان والونشريس وبني مناصر والظهرة وتيطري وجرجرة ولأوراس وشمال قسنطينة، وكذلك بعض السهول الداخلية والواحات الصحراوية، مثل: سهول معسكر. [2]

هذا وتعد ملكيات الخاصة التي تقع في الريف صغيرة المساحة، نضرا لتركزها في مناطق كثيفة السكان. وقد تحولت مع نهاية العهد العثماني إلى قطع صغيرة متناثرة بفعل أحكام الوراثة وعمليات البيع والشراء. إضافة إلى تعرضها للمصادرة والحيازة من طرف الحكام خاصة الواقعة بفحوص المدن. والذي تحول معظمها إلى الأوقاف الأهلية للاستحواذ عليها من قبل السلطة. [3]

أما عن طرق استغلالها فقد أورده ناصرا لدين سعيدوني في طرحه حيث يقسمها إلى قطاعين هما: القطاع الأول وهو الأكثر امتدادا، حيث يشمل الأحواش الخاصة الكبرى بمتيجة، إذ تعد ملكيته حسب قوله إلى الأسر العريقة بمدينة الجزائر مثل: بوقندورة، بوهراوة ناصف خوجه، حمدان خوجه، ... الخ. أما القطاع الثاني فهو ذو

[1] – ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية...، المرجع السابق، ص 42.

[2] – المرجع نفسه، ص43.

[3]– ناصر اليد سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية...، المرجع السابق، ص 43.

مساحة صغيرة صالحة للزراعة موزعة في جهات شتى من الأوطان، يستغل في إنتاج الحبوب والبساتين، من خلال يد عاملة مخصصة للبستنة. هذا فيما يخص الفحوص أما القيادات فتستغل البساتين الواقعة في الأودية والمنحدر الشمالي الذي يقطنه كل من دواوير بني مناصر وريغة، وبني مناد، وبني ميسر، والزواتنة، والجهات الجبلية من بني موسى والخشنة، ويسر. [1]

ثالثا: أراضي العرش (مليكة جماعية):

هذا النوع من الملكية الجماعية يطلق عليه اسم الأراضي المشاعة، أي أن حق الانتفاع بها يعود على سكان القبيلة أو العرش أو الدوار. [2] إمكانية التصرف فيها بيعا أو كراء أو استبدالا أو تحبيسا. هذا وتتغير تسمية هذا النوع من الملكيات الزراعية حسب الأقاليم والمناطق، حيث تعرف في بايليك الغرب باسم السبخة. [3]

وفي الناحية الوهرانية باسم السبيقة. [4]وفي الوسط والشرق الجزائري باسم العرش. [5]

أما عن طرق استغلال هذا النوع فيكون جماعيا، فلكل بيت او أسرة نصيب منها حسب إمكانياته وحاجته، مع ترك جزء من الأرض للاستغلال الجماعي، وفي حالة تغيب احد الأفراد او إهماله لحصته من الأرض المشاعة، فان أعيان الجماعة يسلمونها لمن يخدمها. وعادة ما يتولى شيخ الدوار او الدشرة او العشيرة تنفيذ ذلك. وفي حالة الخضوع

[1]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، صص 203– 204.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية...، المرجع السابق، ص44.

[3]– صالح عباد: المرجع السابق، ص 377.

[4]– أي الأرض السابقة نسبة للمالك الأول. انظر؛ ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية...، ص45.

[5]– تعني كلمة العرش القبيلة اوالعشيرة . انظر؛ صالح عباد: المجتمع الجزائري وفعالياته...، ص 377.

للدولة فأنها تصبح مراقبة من طرف الحكام، يتولى القائد او الشيخ المعين من طرف السلطة نيابة عن الجماعة مهمة إقرار ما تعارف عليه أفراد القبيلة. [1]

وحسب قول ناصر الدين سعيدوني فان أراضي العرش تخضع إلى نمطين من الاستغلال يخص الأول الأراضي المعروفة ببلاد الجماعة، المخصصة للزراعات المعيشية، والتي تختلف مساحتها حسب أفراد الجماعة تكفل لهم حرية نمط استغلال متنوع يجمع بين زراعة الحبوب، والخضر والأشجار المثمرة وتربية المواشي مثل: وضع جماعات ولآد فايت.

ولكي تحافظ هذه الجماعات على حقها في الاستغلال وتجنب أفرادها العمل كخماسين، في الملكيات التابعة للخواص او البايليك تقوم باستغلال الأرض كل سنة. أما الضريبة المتمثلة في الغرامة فهي تدفع كشرط مسبق لاستغلال الأرض ولاستمرار وجود الجماعة ذاتها. [2]

وتتغير العلاقة بين حق الاستغلال ونمطه في القيادات نظرا للغياب النسبي للبايليك، وهذا ما يدعم حق الاستغلال الجماعي ليس باعتباره مساهمة في مداخيل الأوجاق، وإنما كوسيلة لإقرار اقتصاد معيشي مكتفي بذاته.

أما القسم الثاني من أراضي العرش، هو اقل أهمية من الناحية الاقتصادية رغم اتساعه، حيث يظم مساحات الرعي والغابات والنباتات البرية المتوسطية. هذا النوع يستغل في توفير الحطب للقبائل حيث يعرف نوع الأراضي هذا بالمشمل بمنطقة القبائل. أما في إقليم مدينة الجزائر، فان المراعي تمتد على كامل الأراضي الجماعية التي يشترك

[1]– ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية...، المرجع السابق، ص 44.

[2]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 209.

فيها أفراد القبيلة مثل: المستنقعات الواسعة بمتيجة السفلى، وتلال الساحل ومنحدرات الأطلس المتيجي. [1]

رابعا: اراضي الوقف:

هي الملكيات التي وقفت بصفة مؤبدة على مباني عامة ومؤسسات دينية. [2]والتي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية مثل: افتداء الأسرى المسلمين وإعانة عابري السبيل واليتامى والمرابطين والأشراف وأهل الأندلس. بالإضافة إلى المؤسسات الدينية التابعة للحرمين الشرفيين – مكة والمدينة – او الخاصة بالمساجد والزوايا والأضرحة، وإصلاح المرافق العامة كالعيون والسواقي والثكنات والحصون وغيرها. وذلك حسب الأحكام الشرعية الخاصة بالوقف. [3]هذا مما جعلها خارج نطاق التبادل بيعا وتنازلا وتوريثا. [4]

أما عن طرق استغلالها فأراضي الموقوفة حسب استغلالها وكيفية الانتفاع بها تقسم إلى نوعينا:

1. الوقف الخيري: والذي يعرف بالوقف العام او الجبري، الذي يعد أساسا على المصلحة العامة التي حبس من اجلها. [5] عملا بأحكام المذهب المالكي السائد بالبلاد. الذي ينزع من الواقف حق الانتفاع المباشر، إذ يخصص مدخول هذا النوع من أراضي الوقف لصيانة المباني العامة الدينية. كما أن جزء من الاحباس العامة، يكون مصدره الاحباس الأهلية التي انقطعت سلسلة المستفيدين منها، ورجعت إلى مؤسسات الدينية الخيرية. "وتلحق أراضي الوقف الخيري بالمؤسسات الدينية والخيرية المختلفة التي يوجد

[1]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، صص2010– 2011.

[2]– المرجع نفسه، ص 229.

[3]– ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية...، المرجع السابق، ص 51.

[4]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 230.

[5]– صالح عباد: المرجع السابق، ص 379.

مقرها بمدينة الجزائر وما جاورها؛ ومن أهم هذه المؤسسات: الحرمين الشريفين والمساجد المالكية وخاصة منها الجامع الأعظم بمدينة الجزائر، والمساجد الحنفية المنتظمة في إطار ما يعرف بمؤسسة سبل الخيرات، والمرابطين، والإشراف، والأندلسيون، والانكشارية، والعيون، والطرقات". [1]

2. الوقف الأهلي: وهو الوقف الخاص الذي لا يتحول، والذي تعود منفعته على المصلحة العامة التي حبس على أساسها. الابعد انقراض العقب أو انقطاع نسل صاحبا الحبس. [2] وذلك عملا بأحكام المذهب المالكي. [3]

هذا وقد شهدت الأحباس الأهلية تزايد كبيرا نهاية العهد العثماني، خاصة المناطق القريبة من المدن الجزائر والبليدة، والقليعة، وشرشال. التي تضم أغلب الأراضي الزراعية. وقد أدي هذا التطور إلى زوال الملكية الجماعية بالفحوص، وانحصار ملكية البايلك في بعض الأحواش الواقعة في أطراف الفحوص، بينما الملكية الخاصة أصبحت تغطي جزء صغير مقارنة بأراضي الاحباس. [4]

وحسب قول ناصر الدين سعيدوني هناك نوع ثالث من الأوقاف، يعرف بأحباس زوايا الريف، والذي يتألف من العطايا والهبات العقارية التي يحصل عليها المرابطون والأضرحة في الأرياف. وعكس الاحباس الأخرى فهو لم يعرف انتشارا واسعا، نضرا لسهولة تحويله إلى أملاك خاصة من طرف المرابطين أو عقبهم والذين عادة ما يعتبرون هذه الأملاك ملكا خاص بهم.

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 233.

[2]– صالح عباد: المرجع السابق، ص 379 .

[3] –ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية...، ص 51.

[4]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، ص 232.

هذا ويتحكم في استغلال أراضي الحبس عدم إمكانية التصرف بالبيع وغيره من الصفقات. أما عن تسيرها فيعهد به إلى المستفيد منها الذي قد يستغلها مباشرة او يضعها بين أيدي وسيط يسمي(الوكيل). والذي يقوم بصيانة أراضي الحبس وبتحصيل المداخيل لصالح المستفيد. وهذا كله في ضل رقابة المفتين والقضاة. [1]

خامسا: أراضي الموات:

هي الأراضي التي تركت دون استغلال أو الغير صالحة لزراعة والتي لم تكن بحوزة أي مالك أو متصرف. وهي عادة تكون خالية من السكان. [2] وليس بها ماء أو عمارة، وهي ملك خاص لمن يستصلحها. [3]

أما من حيث الاستغلال فهذا النوع من الأراضي مع عدم ملكيته تعتبر نظريا في حيازة الدولة. بدليل أنها كانت قريبة من العمران فان إحيائها يتطلب إذن الإمام أو الحاكم. بخلاف البعيد عن العمران التي لا يرجع في أمرها إلى المتصرف أو صاحب السلطة. حيث ليمكن لأراضي الموات أن تتحول إلى ملكية خاصة أو مشاعة ولا يحق لدولة أن تضع يدها عليها إلا بأحيائها واستغلالها وذلك بالبناء والغرس والزراعة والحرث... الخ.

ورغم إمكانية امتلاك أراضي الموات وسهولة الانتفاع بها حسب الأحكام الفقهية، فان الأهالي لم يكونوا يقبلون على استثمارها، خاصة في فترة الاضطراب والفوضى التي شهدتها البلاد في الفترة العثمانية، والذي ساعد على تحويل مساحات شاسعة من الملكيات الخاصة والمشاعة من الأراضي الموات، انعدمت بها الزراعة وأصبحت مراعي طبيعية. وهي في اغلبها تقع في المنطقة شبه جافة معرضة للجاف وزحف الجراد.

[1] – ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية ...، المرجع السابق، ص 235.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية...، المرجع السابق، ص 40.

[3] –صالح عباد: المرجع السابق، 375.

ونلاحظ أن اتساع أراضي الموات ظل طيلة العهد العثماني يتناسب طردا مع قلة السكان، وحلول القحط، وانعدام الأمن وضعف السلطة المركزية. أي أصبحت الظاهرة المميزة للأرياف مع مطلع التاسع عشر. والذي عرفت فيه أراضي الموات أقصى اتساع لها. [1]

ومن خلال تطرقنا لطبيعة الملكية العقارية في الجزائر العثمانية نلاحظ انها عرفت تطورا مستمرا حيث أصبحت ملامحها واضحة مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر فملكية الدولة اتسعت بفعل المصادرة والاستحواذ، أما الملكيات الخاصة فقد خضعت لأحكام الوراثة والبيع، وفيما يخص الملكيات المشاعة فقد تحولت من أيدي القبائل إلى ملكية اقل في يد الأعيان والفقهاء والمرابطين وتوسعت أراضي الوقف على حساب الملكيات الخاصة بالفحوص وبعض الأقاليم الداخلية، هذا ما أدى إلى عدم ارتباط الملكية بنوعية الاستغلال وادي إلى الازدواجية بها.

المطلب الثاني: الإنتاج الزراعي تقنياته ومعيقاته

إن اختلاف أنماط الملكية وتنوع استغلالها، ونمط العيش، ونوعية التربة، والظروف المناخية. عوامل أثرت تأثيرا مباشرا على الزراعية في الجزائر خلال العهد العثماني. حيث أخصت السهولة الداخلية وساحلية بزراعية البقول والحبوب. [2]بالملكيات خاصة بفحوص المدن، والتي تتصف بصغر مساحتها. أما أراضي الدولة فقد خصص أغلبها لإنتاج الحبوب نظرا لشساعتها. بينما اختصت المناطق الجبلية بزراعة الأشجار المثمرة . أما في الأراضي المشاعة وباعتبارها مناطق سهبية غير محددة المساحة، فقد تركز بها الرعي بالإضافة وجود زراعية معاشيه بسيطة. بينما تم الاعتماد على الرعي اعتمادا كليا في

[1]– ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية...، المرجع السابق، صص 40– 41.

[2] – توفيق دحماني: الضرائب في الجزائر (1206 –1282هـ /1792 –1865م) دراسة مقارنة، أطروحة الدكتوراه ، جامعة يوسف بن خده، الجزائر، 2007 –2008م ، ص 96.

ارضي الموات بالمناطق شبه جافة. فيما أصبحت المناطق الجبلية المرتفعة، تشتمل على ملكيات خاصة ومشاعة متجاورة . وأصبح سكانها يعتمدون في معيشتهم على الرعي الموسمي والزراعة المروية في بطون الأودية. وهذا ما أدي في الأخير إلى وجود اقتصاد فلاحي شبه مغلق، يتصف بنقص المردود وقلة الإنتاج. والذي أصبح مع مطلع القرن التاسع عشر لا يتعدى مطلبين أساسين هما: سد حاجة الأهالي وإمداد الحكام ببعض المحاصيل التي يستهلك جزء منها في المدن. والجزء آخر منها يصدر إلى الخارج مقابل استيراد المواد المصنعة من أوروبا. [1]

أولا: أنواع الانتاج:

لقد توفرت في الجزائر خلال العهد العثماني، العديد من المنتجات الزراعية والرعوية. بحيث نجد بعض الأراضي تنتج من اجل الاستهلاك وتحقيق الاكتفاء الذاتي. والبعض الأخر ينتج من اجل تسويقها في الأسواق.

بحيث يأتي في المرتبة الثانية، وهي مرتبطة بتحقيق الفائض والحصول على منتجات صناعية أو زراعية. [2] مثل: سوق (اللوحة)، في الغرب الجزائري، وسوق (البرج) بمنطقة معسكر. [3]وسوق (القمح) قسنطينة [4].

[1]– ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية لعقارية...، المرجع السابق، ص 60.

[2]– صالح عباد: المرجع السابق، ص 335 .

[3]–مشرفي جميلة وبوغفالة ودان: الأسواق في بايليك الغرب خلال العهد العثماني (15189–1830م)، مجلة الناصرية لدراسات الاجتماعية والتاريخية، مج: 8، ع1، جوان 2017م، ص 125 .

[4]– فندلين شوصلر: قسنطينة أيام أحمد بآي(1832 – 1837 م)، تر. وتق: أبو العيد دودو، الجزائر، 2007م ، ص 74.

1. المحاصيل الزراعية:

إن تنوع التضاريس، والمناخ، وخصوبة التربة. عوامل ساعدت على تنوع المحاصيل ووفرتها. حيث اختصت كل منطقة في إنتاج أنواع معينة من المحاصيل الزراعية، وفي مقدمتها الحبوب. التي يشرف عليها خوجه الزرع، هذا وتزرع الحبوب في تخوم الفحوص والقيادات، إلى أن مجالها الأول يتمثل في أوطان متيجة. وهذا النوع من المحاصيل يشرف عليها خوجه الزرع. وعلى رأسها القمح بنوعيه بحيث يعتبر القمح الصلب أكثر الأنواع زراعة في سفوح الأطلس والقيادات، والذي يتميز بحبته الطويلة، التي تستعصي على الكسر. وتقاوم الجفاف والصدأ، وهو غني بالغلوتين، وتصنع منه أجود أنواع الخبز. [1]

وفي هذا الشأن يذكر وليام شالر في قوله: **"... أن القمح الجزائري من النوع الصلب، ... وهذا القمح مشهور في الأسواق الايطالية، ويفضله التجار على جميع أنواع القمح، بسبب جودته لصنع (المقرونة). وغير ذلك من أنواع العجائن".** [2] أي انه ذو جودة عالية وينافس المحاصيل الأجنبية.

إلا أن هناك نوع أخر من القمح يزرع في متيجة السفلي. وهو اقل نوعية وجودة بسبب الرطوبة التي تؤثر عليه سلبا. في هذا الصدد يقول حمدان خوجه: **" ... إن قمح هذه المنطقة اقل وجودة من غيره، ولونه يميل إلى السواد... ولا يمكن تخزينه أكثر من سنة واحدة لأنه يتعرض للفساد حتى ولو كان البذر في مكان أخر. وهذا العيب ناتج عن جو المنطقة ومناخها. "**

[1]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية ...، المرجع السابق 252 .

[2]– وليام شالر: المصدر السابق، صص 29–30 .

وبالإضافة إلى زراعة القمح يزرع الشعير خاصة في حقول قبائل الأطلس، التي يتأقلم فيها الشعير مع أنواع من التربة التي تفتقر إلى التحضير والمواد الخصبة، والتي يعطي فيها الشعير مردود أحسن من مردود القمح، ويقبل الفلاحون على زراعته نظرا لأنه سريع النمو، [1]ولا يحتاج إلى تربة جيدة الخصوبة. [2]وعلى العموم تتم زراعة وسقي حقول الحبوب بالأحواش بشكل جيد وتعطي محاصيل وفيرة ويذكر هابنسترايت أن حصاد الحنطة وباقي أنواع الحبوب تزرع في موسمين سنويا وتعطي المحصولين في السنة الواحدة. [3]

2. الاشجار المثمرة:

تشكل قطاعا هاما في النشاط الزراعي، مثل: أشجار البرتقال والليمون والرمان والتفاح والبرقوق، والايجاص والكرز والمشمش والخوخ والجوز، التي تزرع بفحوص وبساتين الأوطان والقيادات، والأحواش، مثل: أحواش الرغاية وناصف خوجه. [4]

وهذا ويذكر كاثكارت أن ضواحي مدينة الجزائر تنتج جميع أنواع الفواكه إضافة إلى التين والرمان والنخيل. [5] كذلك أشجار الزيتون والتين الذين يعتبران موردا غذائيا وتجاريا مهما حيث تتم زراعتهما في المنحدرات المنخفضة وسفوح الجبال حيث تتركز

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 252.

[2]– بلبروات بن عتو: المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة الدكتوراه ، جامعة وهران، الجزائر،2007– 2008 م ، ص 309.

[3]– ها بينسترايت: رحلة العالم الألماني ج. او. هابينسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ/ 1732م)، تر. وتق . وتع: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، [د. ت]، ص 55.

[4]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، صص 254– 255.

[5]– كاثكارت: مذكرات قنصل امريكا في المغرب، تر. وتع. وتق: اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، ص 83.

حول الأحواش وضفاف الأودية مثل: واد الشفة ووادي الجر. [1]فقد ذكر فندلين شلوصر قائلا: **"... أن أعظم الثروات لدى القبائل هي غابات الزيتون التي تمتلئ بها الهضاب".** [2]

3.الخضر والقول:

لقد كان الفلاح الجزائري ينتج أنواعا مختلفة من الخضر والبقول الجافة والطازجة مثل: الحمص والفول والبصل والفلفل الحار والجزر والباذنجان والفاصوليا واللفت والطماطم والبطاطا. [3] وقد انتشر هذا النوع من الزراعة في فحوص المدن والبساتين وضيعات الواقعة خارج المدن، كذلك في المناطق الجبلية مثل: منطقة القبائل، لأوراس، مليانة، الأطلس البليدي، مرتفعات تلمسان. أما المناطق الجبلية فرغم صغر المساحة الصالحة للزراعة إلا أنها استغلت بشكل مكثف في زراعة بعض البقول للاستهلاك الشخصي مثل، الحمص، العدس، الذرى. [4]

4. المحاصيل الصناعية:

علاوة على المحاصيل الزراعية فان البلاد كانت تنتج محاصيل صناعية مثل: إنتاج الكتان في البليدة، [5] والتبغ بنوعيه: الخشن المعروف بشمه والعادي الموجه للتدخين، للتدخين، فمن أشهر أنواع التبغ الذي يعرف بنكهة ومذاقه الرفيع هو الذي ينتجه أهالي بني صالح، وموزاية. وعلى العموم تنتشر زراعة التبغ في عنابه ومدينة الجزائر ويتم

[1]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 254.

[2]– فيندلين شلوصر: المصدر السابق، ص 74.

[3]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 255.

[4]– ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري ...،المرجع السابق، ص 216.

[5]– المرجع نفسه، ص 216.

تصديره إلى تونس وطرابلس. [1] إضافة إلى إنتاج القطن في ضواحي مدينة الجزائر الذي قال في شانه القنصل الفرنسي في الجزائر تانفيل قد جربت شخصيا زراعة القطن بضواحي مدينة الجزائر، فكانت النتيجة جيدة. [2] كما انتشرت زراعة الأرز في مليانة، أما الكروم والتوت فتعد من إسهامات الأندلسيين في المجال الزراعي؛ حيث انحصرت زراعتهما في بعض حواش متيجة وفحوص مدن الجزائر والبليدة وشرشال، [3] إلا أنها فقدت أهميتها مع تقلص دور الأندلسيين في الأرياف، أما زراعة النخيل فقد انتشرت في الصحراء بحكم ارتفاع درجة الحرارة، وهذا ما يدل على انتشار الواحات في الجزائر خلال الفترة العثمانية. [4]

وفيما يخص الأشجار الغابية فقد كان سكان الجبال يستغلون الغابات الممتدة من منطقة القبائل الغربية إلى غاية القل، [5] في صناعة الأدوات المنزلية وفي تحضير فحم الحطب، [6] وتزويد ورشات بناء السفن بالأخشاب[7] ومثال عن هذه الغابات، غابات الأرز الأرز بالشريعة وغابات بني صالح. [8]

5. الثروة الحيوانية:

نظرا للاستغلال المكثف للأراضي وتخصيص مساحات كبيرة منها لزراعة، فان سكان البوادي يمارسون الرعي على نطاق واسع لان المساحات المخصصة لرعي

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 256.

[2]– ارزقي شويتام:المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 216.

[3]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص257.

[4]– بلبروات بن عتو: المرجع السابق، ص311.

[5]– ارزقي شويتام:المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص216.

[6]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 258.

[7]– ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري ...،المرجع السابق، 216.

[8]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 258.

تنحصر في الأماكن الغير صالحة لزراعة، والتي تغطيها نباتات العوسج والعشب التي تسمح بتغذية الحيوانات. [1]

هذا وتتوفر الثروة الحيوانية حسب شالر على جميع أنواع الحيوانات بما في ذلك؛ الدواجن والفرس والثور والجمل والحمار والبغل والغنم والماعز والخيول العربية الأصيلة التي تتمتع بشهرة عالمية، والتي يشرف عليها خوجه الخيل. إضافة إلى الحيوانات البرية مثل: الوعل والأرنب والحجل والسماني والدجاج الأبيض والسقنب والبط الوحشي. [2] زد على ذلك تربية النحل حيث يذكر شلوصر انه يستعمل فيذلك سلال من الخيزران، او بيوت صغيرة من طين. [3]

أما بنسبة لي سكان الصحراء فتتمثل ثروتهم الحيوانية في قطعان الجمال والأغنام. [4] إضافة إلى بعض الحيوانات التي تعيش في أطراف الصحراء مثل: الظباء والغزلان والماعز الوحشي والنمر والأسد... الخ. [5]

أما بخصوص الثروة السمكية فهي متوفرة حيث تعيش جميع أنواع السمك المعروفة في البحر الأبيض بوفرة، كما توجد في السواحل الشرقية أجمل أنواع المرجان المعروف. [6]

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية ...،المرجع السابق، ص 259 .

[2]– وليام شالر: المصدر السابق، ص 33.

[3]– فندلين شلوصر: المصدر السابق، ص 96 .

[4]– المصدر نفسه، ص 102.

[5]–وليام شالر: المصدر السابق، ص ص 33، 34 .

[6]– المصدر نفسه، ص 32.

ثانيا: تقنيات الزراعة:

لقد عرف القطاع الزراعي انتعاشا ملحوظا من خلال إسهامات الموريسكين في تطويره فقد ادخلوا محاصيل جديدة مثل: الكروم والقطن، وطور في تقنيات إلا أن هذه الإسهامات لم تشمل كل جهات البلاد بل اقتصرت على المناطق الساحلية والتلية التي استقروا بها. ضف إلى ذلك الإصلاحات التي قام بها بعض الحكام أمثال الباي محمد بن عثمان الذي شجع على زراعة الحبوب في بايليك الغرب. إلا أن الفلاح الجزائري احتفظ بأساليبه البسيطة في استغلال الأرض ولم يطور في وسائل وتقنيات الإنتاج مما انعكس سلبا على مردود. ومن بين التقنيات والوسائل التي اعتمد عليها الفلاح في تحسين الإنتاج نذكر مايلي:

1. تحضير التربة:

ينتهج الفلاحون في الحقول دورة زراعية تقليدية[1]من اجل التحضير للتربة متبعين في ذلك عدة تقنيات مثل: إراحة لتربة وتنقيتها وحرثها.[2] فيترك قسما من الأرض للرعي والقسم الأخر يتم زراعته وذلك خلال السنة، خاصة في زراعة حقول الحبوب في شكل دورة ثنائية والتي تزرع فيها الأرض سنة وتترك لتستريح سنة أخرى مما يساعد الأرض على استرجاع قدرتها الإنتاجية وخصوبتها والذي ينعكس إيجابا على وفرة الإنتاج.

إلى جانب هذا النوع تتبع أحيانا طرق أخرى، تتمثل في إهمال الأرض لبضع سنوات حتى يتم تسميدها بفضلات وبقايا الأشجار وهذه الطريقة تستعمل في الأراضي التي تصعب زراعتها والواقعة في الغابات او المنحدرات الجنوبية للأطلس. [3] إلا انه في بعض

[1]– بلبروات بن عتو: المرجع السابق، ص 308.

[2]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 203.

[3]– بلبروات بن عتو: المرجع السابق، ص 308.

الأحواش ذات الاستغلال الجيد مثل: مواطن بني موسى لا تتم فيها إراحة التربة بل تتكرر دورتها الزراعية كل ثلاث سنوات؛ بمعنى تزرع الأرض في السنة الأولى حبوب وفي الثانية شعير وفي الثالثة خضر.

هذا وتكمل عملية تنقية الأرض تقنية إراحة التربة مستعملين في ذلك النار من اجل الحصول على ارض جديدة والهدف من هذه العملية هي تهيئة الأرض للزراعة بحيث تساهم بتخصيبها خاصة في المناطق الجبلية الفقيرة حيث شهدت تطورا من خلال زراعة المدرجات التي تتماشى مع الظروف المناخية: من أمطار وانجراف التربة الخاصة بالمنحدرات الشمالية والأودية الداخلية مثل: مواطن بني صالح. [1]

ومن الملاحظ ان تقنية إراحة التربة يرافقها استعمال للأسمدة تتمثل في حرق براز الثيران والأغنام حتى صالحة كغبار لتسميد الأرض مما يجعلها أكثر خصوبة وجديدة للحرث. [2]وبعد ذلك تترك الأرض بورا لمدة سنة او أكثر لتستعيد خصوبتها، وبعد إراحة الأرض تبدأ عملية الحرث والتي تبدأ بعد أول أمطار الخريف حيث تتم عملية البذر غالبا بين شهرين نوفمبر وجانفي[3]، وفي شهر ماي وجوان وأوائل جويلية يحل موسم الحصاد، ثم الدرس بواسطة البغال والثيران، ثم تصفية ما تام درسه بالاستعانة بالرياح في الاتجاه المعاكس. [4]

[1]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 264.

[2]– بلبروات بن عتو: المرجع السابق، ص 308.

[3]– ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية...، المرجع السابق، ص60.

[4]– بلبروات بن عتو: المرجع السابق، ص 308.

2. وسائل الإنتاج:

- الادوات الزراعية:

لقد عرفت الأدوات الزراعية المستعملة من قبل المزارعين في الجزائر خلال العهد العثماني ببساطتها وتنوعها، بحيث اعتمدت على مادة الخشب بالدرجة الأولى. فمن بين هاته الأدوات نجد المحراث بنوعيه: الأول بسيط مكون من عربة مجهزة بفاس وهي مكونة من قطعتين خشبيتين مركبتين طولهما من خمسة إلى ستة أقدام وهو خإلى من الدعامات الحديدية ويستخدم هذا النوع في قبائل جبلية، أما النوع الثاني فهو المحراث العادي يتكون من الخشب وقطع حديدية يستخدمها الخماسون في الأحواش او أفراد جماعات الأوطان الميسورين. [1] ضف إلى ذلك هناك أدوات أخرى مثل: المنجل البسيط، [2]والعربة، والفأس، والمعزقة لقلب التربة بعد نكشها، والمذراة ذات ثلاثة او أربعة أصابع، ومشط التربةّ، والمعول، والمجرفة. [3]

-طرق الري:

إن الفضل في تطوير الزراعة في الجزائر يعود إلى مساهمة الموريسكين، وذلك لمعرفتهم بطرق الري التي تقوم على تنظيم محكم ودقيق. فقد أقاموا لهذا الغرض في المناطق التي استقروا بها الأحواض والصهاريج ومدوا السواقي والقنوات وانشأو النويرات "الناعورات". [4]ونظرا لانتشار مزارع الأشجار المثمرة ومزارع الخضر في أماكن تتوفر فيها المياه بكثرة سمح بإقامة نظام ري يعتمد فيه على القنوات. أما في الواحات الصحراوية

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 262.

[2]- ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية العقارية...، المرجع السابق، ص 60.

[3]- بلبروات بن عتو: المرجع السابق، ص 309.

[4]- ناصر الدين سعيدوني: دراسات أندلسية مظاهر التأثير الأيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، ط2، مر. م ن، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، [د ت]، ص 44.

فيعتمد بها نظام تقسيم الماء بين ملاك الأراضي فحسب ما ورد في وثائق المحاكم أن هذا النظام عنصر أساسي في تحديد قيمة الملكية. أما فيما يخص الأوطان فقد هيئة منحدرا على طول سفح الجبل من اجل استغلال المياه المنحدرة من الجبل مثل وطن بني خليل. [1] أما بالنسبة للاماكن التي يوجد فيها الماء على عمق منخفض فمزارعها تسقى بمياه الأودية والآبار، والينابيع سهلة الاستعمال مثل حوش الرغاية. وفيما يخص القيادات ينظم الري بما يتناسب مع زراعة المدرجات. [2]

- **طرق التخزين:**

تعد طرق التخزين من بين أهم الطرق التي تستعمل من اجل المحافظة على الإنتاج وهذا ماورد ذكره في القرآن الكريم لقوله تعالي: **"... قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون(47) ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قيلا مما تحصنون(48) ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون**[3]. " فبعد الانتهاء من الحصاد تأتي عملية التخزين؛ حيث تحفظ أكوام التبن في أكواخ دائرية الشكل ذات أوتاد يغطيها التبن والذي يعرف بالديس او الحجارة. [4] او يحفظ التبن في أكواخ هرمية الشكل مغطاة بالطين. أما الحبوب فتخزن في مخابئ خاصة تعرف بالمطامير التي تنتشر في الكثير من السهول مثل سهول وهران، [5] ومنطقة متيجة العليا وقد تكون أيضا في جانب مباني الأحواش، ويتم حفر هاته المطامر

[1]- ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص ص 266، 267.

[2]- المرجع نفسه، ص 267.

[3]- سورة يوسف: الآية 47 -48.

[4]- بلبروات بن عتو: المرجع السابق، ص 309.

[5]- ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 266.

في أماكن جافة في شكل مخروطي يبلغ ارتفاعها أحيانا بين عشرة او اثني عشر قدم وتدعمها ألواح التبن ويتم غلقها بإحكام لكي لا تتعرض الحبوب للتلف. [1]

ثالثا: معيقات النشاط الزراعي:

يعتبر الجفاف والجراد والمجاعات والأوبئة إحدى العراقيل التي واجهت النشاط الزراعي بالجزائر والتي أثرت سلبا على الإنتاج وتراجع المحاصيل الزراعية والحياة الريفية.

- **الجفاف:** وهو ظاهرة طبيعية تنتج بسبب تذبذب تساقط الأمطار، حيث يلعب توزيع الأمطار دورا مهما في الحياة الزراعية؛ فأمطار الشتاء تبقي على رطوبة التربة في العمق، أما المطار الربيع فتحتفظ بالبرودة على سطح التربة حتى بداية الصيف كما نقص الأمطار في الربيع يهدد إنتاج الحبوب، [2] ولعل هذا ما جعل نزول المطر في فصل الربيع بمثابة مؤشر على حلول الرخاء او توقع القحط[3] والذي يتسبب في المجاعات، كما حدث خلال سنوات المجاعة التي استمرت من 1778م إلى 1784م وكانت نتيجة مباشرة للجفاف الذي حدث بين 1770م - 1780م ومن سنوات الجفاف نذكر منها 1735م - 1737م، 1804م- 1805م، 1814م- 1825م، [4] خاصة سنتي المسغبة

[1]- ناصر الدين سعيدوني:الحياة الريفية ...المرجع السابق، ص 266.

[2]- المرجع نفسه، ص 324.

[3]- عقاد سعاد: الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519 - 1830م) دار السلطان أنموذجا، رسالة الماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2013- 2014م، ص 59.

[4]- ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 324.

والمجاعة التي وقعت بأهل قسنطينة ووطنها والتي أثرت سلبا على غلاء أسعار الحبوب. [1]

- **الجراد:** هو ظاهرة تحدث كل أربعة أو خمس سنوات بسبب الظروف المناخية وهو لا يشكل كارثة كبرى إلا عندما تسبقه فترة جفاف طويلة او يتزامن مع الأمطار المتأخرة او الفيضانات المفاجئة حيث يؤدي زحف الجراد إلى مجاعات رهيبة وأوبئة، [2] مما يؤثر على الإنتاج الزراعي كما حدث في عام 1722م عقب تعرض الأراضي الزراعية إلى زحف الجراد التي أتى على الأخضر واليابس. [3] ومن أمثلة زحف الجراد نذكر: 1789م، 1791م، 1813م، 1815م، 1822م، 1824م. [4]

- **المجاعة:** تعد اكبر الآفات التي عفت بالجزائر خلال العهد العثماني فهي لا تحل لوحدها بل تسبق او تتبع الكوارث الاخري مثل الجفاف والجراد لذا وصفها فيرنان برودال Fernaad Brandel بالأخطبوط ذو الرؤوس العديدة، ومن السنوات التي حدثت بها المجاعة نذكر: 1728م، 1765م، 1778م، 1779م، 1785م، 1793-1798م، 1804م، 1806م، 1815- 1819م، 1821م- 1822م. [5]

- **الأوبئة:** تعتبر الأوبئة إحدى المعيقات التي تسببت في سوء حالة السكان وتدهور وضعهم المعيشي نظرا لانعكاساتها السلبية على مختلف المجالات الاقتصادية وبالخصوص النشاط الزراعي، فمن اخطر الأوبئة التي عرفتها الجزائر وباء الطاعون

---

[1]- صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تح، وتق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1394هـ/ 1974م، ص 45.

[2]- ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية ...، المرجع السابق، ص325 .

[3]- عقاد سعاد: المرجع السابق، ص 58.

[4]- ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 325.

[5]- المرجع نفسه، ص 327.

والذي يرجع تاريخ ظهوره في الجزائر إلى عام 1541م والذي استمر في الظهور في فترات معينة إلى غاية 1822م، ومن أكثر الأوبئة التي كانت لها اثر كبير على الأحوال الزراعية تلك التي حدثت في السنوات التالية: 1784- 1788م، 1793-1804م، 1816- 1822م. [1]

- **الزلازل:** تعتبر الزلازل من المعيقات التي انعكست سلبا على الأعمال الزراعية نظرا للخسائر والدمار الذي ينتج عنها، فقد عرفت الجزائر خلال العهد العثماني زلازل عنيفة ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ومن بين أكثر الزلازل قوة تلك التي حدثت في عام 1775م على عهد الداي بابا على والذي أدى إلى توقف في الأعمال الزراعية، إضافة إلى الزلزال الذي ضرب أرياف الجزائر الوسطى والناحية الوهرانية عام 1790 -1791م، كذلك زلزال 1802م بالقليعة وزلزال 1825م بالبليدة وضواحيها. [2]

من خلال هذا نستنتج أن العوامل الداخلية سواء تعلق الأمر بالكوارث الطبيعية أو بالأمراض والأوبئة اثر سلبا على النشاط الفلاحي وتدهور الأوضاع الاقتصادية وذلك بتقلص المساحات الزراعية وصعوبة مزاولة النشاط الفلاحي.

رابعا: الإجراءات المتعلقة بوضعية الأرض:

هناك عدة إجراءات تعلقت بوضعية الأرض خلال العهد العثماني نذكر منها:

1. مبدأ عدم تقسيم الأرض: يعتمد هذا المبدأ في كل أنواع الملكية التي يمكن أن تكون؛ محل توريث أو تجزئة او بيع او شراء او هبة، فالحياة الريفية بما فيها من علاقات اجتماعية لا تسمح بأي تطور أو تغير؛ كما أن الملكيات الجماعية تجعل الصفقات العقارية شبه منعدمة في أراضي الجماعة ونادرة في أراضي الملك.

[1]- عقاد سعاد: المرجع السابق، صص 61- 62.

[2]- ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، صص 329- 330.

ويمكن القول بان مبدأ عدم تقسيم الأرض هو قاعدة بينما تقسيم هو استثناء في الحالات النادرة التي تحدد فيها عقود الفريضة التي يشرف على تطبيقها القاضي وتضل حصص الملاك غير قابلة لتقسيم وملكا لأسرة كلها. أما في الملكية الجماعية فيعرف هذا المبدأ بشراكة والذي ورد ذكره مرارا في عقود المحاكم الشرعية. والتي بموجبها ليمكن لأي فرد من أفراد الأسرة التصرف في نصيبه إلى في إطار عدم التقسيم. [1]

2. تعين حدود الأرض: تكون حدود الأرض في العادة دقيقة وواضحة في المناطق والأقاليم. فمثلا في الجهات القريبة من المدن ترسم حدود المزارع بوضوح حيث يحيط بها في الأغلب سور او سياج من نباتات عالية. أما في القيادات فترسم حدود البساتين بسياج من الصبار وهناك أشكال آخري من الحدود مثل: تضاريس الأرض والأشجار ونباتات العوسج والمستنقعات والسبل التي تشكل حدود الأرض التي يعرفها الجميع. أما ملكيات العرش، ورغم طابعها الجماعي وغياب الحدود بين الحقول الزراعية فان أجزاءها المعروفة بالمقاسم تكون واضحة ومعروفة للجماعة بدقة مثل: أراضي الدويرة التي تحدها أحراش من أشجار النخيل التي تعرف بالدوم، او كومة من التربة، او كتل من العشب تعرف بالبرواق. [2]

3. تسجيل العقود: يطيق بشكل متفاوت حسب نوعية الملكية والمنطقة الجغرافية ففي فحوص المدن توضع عقود لتسجيل الأملاك المحبسة والأملاك الفردية (الملك) وأملاك البايليك وعند بيع الملكية او التنازل عنها تلصق في أسفل العقد ورقة أخرى يسجل فيها الوضع القانوني وتكرر العملية نفسها عند كل صفحة، مثل العقود الخاصة بأحواش الأوطان. أما بالقيادات فلا يعمل بالعقود وكل فرقة تحوز أرضها دون عقد مكتوب. [3]

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق، صص 44 – 45 .

[2]– المرجع نفسه، صص 245–246.

[3]– نفسه، ص 246.

4. تطبيق حق الشفاعة: وهي إحدى إجراءات المتعلقة بوضعية الأرض، وهي الحق المكفول لفترة محددة للشريك في الملكية او لمالك جزء من الأرض ليحل محل الطرف الثالث يرد شراء الحصة التي يعتزم شريكه في الملكية في بيعها فيعوض للراغب في الشراء هذه الحصة من الأرض الثمن الذي دفعه للبائع كما يتحمل نفقات تدوين عقد البيع. ويتركز حق الشفعة على الضرورة الاقتصادية والرغبة في تأكيد اللحمة التي تربط أفراد الجماعة الريفية في القيادات والأوطان. [1]

5. الرهينة: هي عقد يسلم بموجبه المالك أرضه للدائن، فيرهنها مقابل حق الانتفاع بها حتى دفع قيمة الدين وفي حالة عدم الدفع خلال فترة محددة يقوم الدائن ببيع الأرض ويقتطع من ثمنها قيمة الدين وهذا ولا تعتبر الرهينة بيعا مقابل الرهن إلا في الحالة التي ينص فيها الاتفاق على تحويل الملكية إلى الدائن وبقائها بيده في حالة عدم دفع الدين في اجل معين.[2] فالرهينة لا تطبق بشكل واسع نظرا لوجود حق الشفعة وتحويل جزء كبير من الأراضي إلى أحباس وملكية البايليك.

6. المعونة التويزة: هي أعمال جماعية تضامنية يلزم بها سكان الريف اتجاه جيرانهم وسكان أقاليمهم وهي لا ترتبط بموسم خاص من مواسم العمل الزراعي. أما التويزة في التعاون التقليدي بين الفلاحين الموروث في سكان الريف. [3]

[1]– ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...،المرجع السابق، ص 247.

[2]– المرجع نفسه، ص 247.

[3]– نفسه، ص 248.

المبحث الثاني: الجماعات الفلاحية وعلاقتها بالسلطة

المطلب الأول: الجماعات الفلاحية الخاضعة للسلطة والخارجة عن نفوذها

تعتبر هذه الجماعات الفلاحية المصدر الأساسي للاقتصاد الجزائري بفضل ممارستها الفلاحية والرعوية، إذ تصنف هذه الجماعات ضمن سكان الريف، كما تتراوح نسبتهم بين 90% إلى 95% من السكان .

كما أن سكان الأرياف في العهد العثماني يمثلون غالبية المجتمع، فكان تواجدهم ضمن قبائل متناثرة، إذ يمارسون نشاطهم على حسب المنطقة التي يعيشون فيها بما توفره من حياة ملائمة، ففي المناطق التالية كان اعتمادهم على الزراعة لخصوبة التربة وتوفر المياه، أما القبائل المنتشرة في الهضاب، والصحراء، فكانوا يعتمدون على تربية المواشي[1].

ويمكن أن تصنف الأرياف والبوادي حسب موقفهم من الحكومة التركية وتعاملهم معها، إذ نجد قسما منهم متعاملا مع الحكام، وقسما آخرا خاضعا مباشرة للسلطة التركية، وقسما آخر يعيش مستقل عن النفوذ التركي[2].

أولا: قبائل المخزن:

تعود أصول هذا النوع من العشائر المسلحة المتعاونة مع البايلك، إلى تقاليد إسلامية قديمة تبلورت في العهد الموحدي والزياني، وادخل عليها البايات تنظيمات محلية حتى تؤدي مهمتها على أحسن وجه، فقد اختيرت من عناصر سكانية، ليست لها صلة

[1] ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص69.

[2] ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...،المرجع السابق ، ص46.

بالمناطق التي أقيمت بها، حتى لا تشكل اختلاف محلية تحول دون أداء واجباتها العسكرية[1].

ففي البدايات الأولى لتواجد الأتراك في الجزائر وتنظيم حكومتهم كانت تنقصهم الخبرة الميدانية، والكفاءة في هذا المجال لذا كانوا بحاجة إليهم وأعطوهم صلاحيات واسعة أواخر القرن 17م، بهدف القيام بخدمات كانوا بحاجة إليها: مثل ضمان الأمن والاستقرار، واستخلاص الجباية من سكان الريف[2].

كان عملها في خدمة البايلك لكي تحظى بامتيازات ، من بينها الاعفاء عن الضرائب ومنحها الأراضي[3].

كما يعرفها ناصر الدين سعيدوني: "هي عبارة عن تجمعات سكانية اصطناعية متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها، فمنها من اقرها الأتراك التي وجدت عليها لتكون سندا لهم، ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقر عليها، ومنها من تربط مصالحها بخدمة الحكومة التركية[4] ".

[1] فلة موساوي القشاعي: المرجع السابق ، ص134

[2] ناصر الدين سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية من القرن 16م إلى القرن 19م، حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 31، جامعة الكويت، ص62

[3] كمال بن صحراوي: أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، رسالة دكتوراه ، ، جامعة وهران2012 -2013م، ص 246.

[4] ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009م ، ص207.

فهي إذن ذات صبغة فلاحية وعسكرية، وإدارية، على حسب الأدوار التي تؤديها، فهي حلقة وصل بين الأهالي في الريف والحكام في المدن، رغم عدم انتسابها لأصل واحد فهي مزيج بين العبيد، والكراغلة، وعرب الصحراء، وسكان الهضاب والجبال[1].

كان تموقعها في الأماكن الإستراتيجية، وفي ضواحي المدن والحاميات، لتسهيل حركة مرور الجنود، وفي الأسواق، وبجانب مخازن الحبوب والطواحن، وتكلف بحراسة الأبراج، والحصون والممرات الرئيسية والمسالك الجبلية[2]، فتواجد هذه القبائل في هاته المناطق الحساسة لكي تبعد خطر القبائل الممتنعة، والحد من عصيانها، لذا يكمن دورها في توفير الأمن وحماية الاقتصاد، وهذا ما جعلها تحظى بمكانة اجتماعية مميزة، فكانت تمثل قمة الهرم الاجتماعي، وبديلا عن العنصر الحاكم في غيابه[3] .

فهي تعتبر الدعم الأساسي للعثمانيين، الذين عرفوا كيف يوظفونها في المجالات المختلفة، وقد ساعدهم على ذلك تغطية العجز العددي الذي كانوا يعانون منه لاسيما العقود الأخيرة من حكمهم[4].

أهم منطقة تمركزت فيها قبائل المخزن هي السهول الوهرانية التي كانت مهددة من طرف الاسبان، المتعاونين معهم بني عامر، وكانت عرضة للأخطار الخارجية (انتفاضة درقاوة) وتدخلات المغاربة[5].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، ج4، منشورات المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، صص 105-106 .

[2] توفيق دحماني: المرجع السابق ، ص 498.

[3] احمد بحري: الجزائر في عهد الدايات، دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، ج2، ط1، دار الكفاية، الجزائر، 2013، ص65.

[4] ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري...، المرجع السابق ، ص169

[5] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ... ، المرجع السابق ، ص106

كما ذكر استرهازي أن مخزن وهران يتشكل من 17 قبيلة وهي: الدواوير، الزمالة الغرابة، البرجية، والحشم، وبني شقران ، وسحرارة، وبني غدو، والمكاحلية، وأولاد احمد وأولاد بوعزارة، وعكرمة، وأولاد سلامة، وأولاد العباس وأولاد ثويدم، وعبيد شراقة[1].

كما ان هناك عبر الطريق السلطاني بين الجزائر ووهران عدة مجموعات من المخزن موزعة على محطات الطريق وهي: بحلوان، أولاد الصحاري، بني يحيى، زمالة البغدادي، عزارة، أما الطريق الواصل بين الجزائر وقسنطينة فأهم المجموعات المخزنية التي تحرسه هي الزواتنة، حرشاوة، العريب، هاشم، مخزن وادي الذهب[2].

ثانيا: قبائل الرعية الخاضعة:

تتألف قبائل الرعية من مجموعات سكانية الخاضعة مباشرة والمقيمة بالدواوير والدشرى والقرى المنتشرة في الجهات التي تراقبها قبائل المخزن، وتعبرها فرق الحاميات التركية المتوجهة لجمع الضرائب أو الملتحقة بمراكز الحاميات[3].

فهي كانت معرضة للضغط والاستغلال، هذا ما جعلها تقوم بالعصيان ضد حكومة الأتراك، وحلفائهم قبائل المخزن، كانوا يأملون تحسين المعيشة، أو تحت التحريضات الخارجية[4].

فمن بين الأعمال التي تفرض عليه هي أعمال السخرة، كما أن وضعيتها لم تجعلها تخضع للسلطة المركزية، بسبب المناطق الوعرة التي تقطن فيها مما صعب على القوات

[1] توفيق دحماني:المرجع السابق ، ص429

[2] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ ... ، المرجع السابق ، ص107

[3] المرجع نفسه ، ص107.

[4] ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي ... ، المرجع السابق ، ص46.

التركية أن تتواجد فيها بصفة دائمة[1]. فهي ملزمة كذلك بدفع الضرائب بمختلف أنواعها، مثل الزكاة، العشور، الخراج اللزمة، المعونة والضيفة، وغيرها، تدفع بشكل عيني ونقدي، فضرائب العشور مثلا تدفع بقدر معلوم من الزرع[2]. وبالإضافة إلى ذلك أنها محرومة من وسائل الدفاع، منع منها امتلاك البنادق، واقتناء البارود، وحيازة السيوف[3].

من خلال هذا نرى ان قبائل الرعية كانت مستهدفة كثيرا من قبل السلطة الحاكمة الموجهة لتأدية كل ما هو مطلوب منها، وكانت عرضة للضغط والحرمان، كما عرفت قبائل الرعية بخصوصياتها في كل البايليك، بايليك الغرب مثلا كان أكثر تنظيما من هذه القبائل نذكر: رعية الخليفة، رعية الباي، رعية قائد جندل، قبائل نواحي تلمسان، قبائل فليتة، قبائل اليعقوبية[4].

ثالثا: القبائل المتحالفة:

اعتمد الأحلاف في تعاملهم مع البايلك عن طريق شيوخها أو زعمائها المحليين بحكم طابعهم الديني، أو أصالة نسبهم، وكفائتهم الحربية فقد اعتمدوا على ثلاث مبادئ موزعة على البلاد، فطابعها الروحي، كان في غربها "عائلات المرابطين" وطابعها الحربي في شرقها، وجنوب التيطري "الأجناد" أما في فرض زعمائها وأصولها العرقية كانت بمناطق جرجرة والبابور والصومام[5].

[1] صالح عباد: المرجع السابق، ص367.

[2] ارزقي شويتام: مجتمع الجزائري ، المرجع السابق ، ص187.

[3] فلة موساوي القشاعي: المرجع السابق ، ص129.

[4] توفيق دحماني: المرجع السابق ، صص433- 434.

[5] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائري في التاريخ... ، المرجع السابق ص108.

وقد تميزت هذه القبائل بعلاقاتها الجيدة مع البايلك وذلك عن طريق شيوخها وكبارها، كما تقدم مجموعة من الخدمات والمطالب المخزنية التي يتكفل بجمعها شيوخها، الذين يتلقون الهدايا والترضيات من السلطة وإسقاط هذه المطالب قصد التقرب منهم[1].

كما يذكر أبو القاسم سعد الله ان العثمانيون نجحوا في تدعيم سلطتين في الريف الجزائري، الأولى الروحية تتمثل في لجوئهم لأهل الصلاح والخير ويطلبون بركاتهم وعونهم على الرعية، الثانية سلطانية ودنيوية وتتمثل في شيوخ القبائل وقواد العشائر الذين كان العثمانيون يمدونهم بالسيف والبرنس[2]. كما اضطر البايلك إلى التحالف مع بعض الزعامات سواء كانت دينية او قبلية، والتي لم تعطه ولائها حتى ضمنت امتيازات هامة كجمع الضرائب من المناطق التي بها قبائل الرعية واحترام الحكام لحق اللجوء إلى زواياها إضافة إلى أهم مكسب هو الحق في اختيار شيوخها[3].

كانت تمثلها الأسر الاقطاعية الكبيرة، كأسرة المقراني بمجانة، وبني حبيلس، وبن قانة وبوعكاز بالزيبان وغيرها[4]، يذكر سعيدوني أن الشرق الجزائري وعدم تعرضه للثورات المدمرة هذا ما زاد من نفوذ المجموعات القبيلة، مما اضطر البايات التعامل معها، والاعتراف بزعامة شيوخها، مثل: مشيخات النمامشة، والحنانشة والحركة، وقصر الطير في جنوب سطيف، وأولاد بوضياف بالأوراس الأوسط ،وأولاد مقران بمجانة بني جلاب بتقرت[5].

---

[1] احمد بحري: المرجع السابق ، ص ص67-68.

[2] ابو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي(1500-1830م)، ج1، ط1، ، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998، ص157.

[3] كمال بن صحراوي: المرجع السابق ، ص273

[4] محمد مقصودة: الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، رسالة ماجستير ، جامعة وهران، 2014- 2005م، ص 57.

[5] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ... ، المرجع السابق، ص108.

رابعا: القبائل الممتنعة والخارجة عن نفوذها:

وهي القبائل الممتنعة عن تلبية واجباتها اتجاه البايليك وعرفت بتمردها تجاه الحكومة العثمانية، إذ ساعدها على ذلك هو وجودها في المناطق الوعرة حتى يصعب على الحكومة ملاحقتها، كما أنهم يعيشون دائما حالة من الرعب والخوف لما يلحق بهم من حملات.

وقد أشار إلى هذا الصنف من القبائل، مبارك الميلي أن هذا القسم لا يخضع لسيطرة الدايات مباشرة، لأنه تابع لأمراء مستقلين يدفعون أتوات الداي مقابل احتفاظهم بنوع من الاستقلال الذاتي، وهذا القسم تارة يكون متحالفا مع الأتراك، تحدث بين الجانبين اصطدامات ومعارك[1].

كما تميز هذا الصنف بامتناعه عن دفع الضرائب والتسليم بسلطة البايلك، هذا ما أدى إلى العديد من حركات التمرد والعصيان ودفع البايلك في بعض الاحيان إلى تجريد الحملات وشن غارات مفاجئة لاسيما عندما تصبح طرق المواصلات مقطوعة واماكن استقرار قبائل البايلك مهددة[2].وهذه العلاقة المؤثرة ادت إلى كره عميق من طرف السكان لسلطة البايلك، ويمكن إرجاع اشتداد وطأة الإدارة العثمانية على هذه القبائل إلى سوء الأحوال الاقتصادية والعجز المالي التي تعاني منه، فلم يكن بوسع الدولة تعويض مداخيلها، إلا بزيادة الضرائب[3].

فهي دائما معرضة للحملات العسكرية والتأديبية لتلبية مطالب البايلك وهي دفع الضرائب التي تتهرب من دفعها. تتألف أغلبها من القبائل التي كانت تعيش في المناطق الجبلية

[1] مبارك بن محمد الهلإلى الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية ،الجزائر،ج3 ، [د. ت]، صص293-292.

[2] فلة موساوي القشاعي: المرجع السابق ، ص 141.

[3] ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري ...المرجع السابق ، ص197.

الحصينة كالبابور، وجرجرة والونشريس، وطرارة وشمال قسنطينة والأوراس[1]، ومن بين هذه القبائل: الأحرار، والمهايا، وبوراس، وبني مناد في الغرب الجزائري، كما كانت هذه القبائل تطلب الترحال دائما[2].

نرى أن المجتمع الجزائري خلال العهد كان ريفيا رعويا في أغلبه، كما كانت الجماعات الفلاحية الوجه الرئيسية للبايلك في كسب الأموال لملئ خزينتها، عن طريق فرض نظامها الجبائي، فهناك طبقات متفاوتة منها البارزة والمتمثلة في قبائل المخزن ذات المكانة المتميزة على غيرها من القبائل، خاصة لتأدية مهامها، وقربها من السلطة هو ما جعلها تحظى بالامتيازات، وكذا القبائل المتحالفة المتدينة من طرق صوفية التي كانت تربطهم علاقة حسنة بالسلطة وتأثيرهم المباشر على السكان لما يشكلون حلقة وصل بين السكان والحكام، هذا ما جعلهم يكسبون ود السلطة، من خلال هذا يتبين أن السلطة عرفت التحكم في السكان من خلال هذه الطبقة لما لها تأثير على السكان، لإيمانهم إلى حد كبير بهذه الفئة، أما الفئة المغلوب على أمرها قبائل الرعية التي كانت أكثر استغلالا من طرف السلطة وافراطها في ذلك، هذا ما جعل وحدتها تتفكك، كما نرى أيضا القبائل الممتنعة وهي الرافضة للوجود العثمانية فاختيارها للمناطق النائية كموقع لها للهروب من الادارة العثمانية و قبائل المخزن كي لا تدفع الضرائب ، هذا ما أدرج العثمانيين لشن حملات ضدها لتأديبها.

[1] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ... ، المرجع السابق، ص109.

[2] توفيق دحماني:المرجع السابق، ص437.

المطلب الثاني: تأثير معيقات النشاط الزراعي على المردود الاقتصادي

إن تطور أي دولة يقاس بالأوضاع التي تشهدها بلادها من أوضاع سياسية اقتصادية، واجتماعية، خاصة الاقتصادية منها؛ ومستوى معيشتها تقاس بأحوالها الصحية، إذ تعتبر الدور الحاسم، لما لها من تأثير إيجابي أو سلبي، وانعكاساتها عل الحياة الاجتماعية والنمو الديمغرافي[1].

كما أثرت الأحوال الصحية على المجتمع وكانت العائق أمام تطوره وازدهاره، إذ ما يميز اقتصاد أي مدينة في ذلك العصر هو مؤهلاتها الزراعية، وأهم الغلات التي تنتجها أرضها، ثم الحرف المتعلقة بالصناعة وأيضا موارد الخزينة والتي تهيمن عليها الضرائب[2].

الفلاح الجزائري في العهد العثماني عانى من ظروف قاسية والمتمثلة في الآفات الطبيعية كالأوبئة، والمجاعات، والقحط، والجراد والزلازل، وانعدام الأمن نتجتها الحملات العسكرية والضرائب التي أرهقت كاهله، والملاحظ على تدهور الحالة الصحية والمعاشية أدت إلى تناقص عدد السكان منذ أوسط القرن 18 بسبب الأوبئة والمجاعات[3].

هذه الأوبئة سببت اختلالا كبيرا، إذ منعت التبادل التجاري وجميع الأنشطة الموازية لسنوات عدة[4].

والجدير بالذكر أن الأحوال الصحية المتردية لم تكن وحدها المسؤولة عن سوء الحالة الاقتصادية، ففي غالب الأحيان الأوبئة تكون مصحوبة بموجات من القحط والمجاعات، تختفي فيها الأقوات في السوق ويهلك الناس نتيجة الجوع والمسغبة[5].

---

[1] محمد الزين: نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر عهد الديات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع 17، 2012م، ص 129.

[2] أحمد بحري: المرجع السابق ، ص 221.

[3] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ ... ، المرجع السابق ، صص 54-55 .

[4] أحمد بحري: المرجع السابق ، ص 179.

[5] محمد الزين: المرجع السابق ، صص 129- 130.

إذ وقعت مسغبة ومجاعات هائلة بأهل بلد قسنطينة ووطنها، وارتفع سعر الحبوب، فبيع الصاع الواحد من البر بخمسة ريالات سكة الوقت، إلى أن صار الناس يطحنون الحبوب في المطحنات داخل الدكاكين الموجودة في بيوتهم، وفي الأماكن المختلية خفية.[1]

كما أن وضعية الانتاج الزراعي بالجزائر ارتبطت أساسا بالعوامل المؤثرة في الحياة الريفية، وذلك بتأثير سنوات القحط والوباء على تطور كمية الانتاج وأسعاره، وتأثير الكوارث في هاته الفترة محدود على مستوى انتاج الحبوب خاصة[2].

إذ ارتفعت أسعار الحبوب ارتفاعا فاحشا، ومن شدة وطأة المجاعة هلك عدد كبير، وشل النشاط التجاري[3].

هذا ما أدى إلى تدني الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، خاصة ان الزراعة تعتبر المصدر الأساسي في النشاط التجاري، فغياب هذا النشاط يشكل عجزا ماليا معتبرا.

والذي كان متحكما في الانتاج الزراعي هو المناخ، إثر الجفاف الذي حلّ وتسبب في قلة الانتاج، وفي ظهور المجاعات، ما أدى إلى النقص الشديد في الأمطار، وهلاك الماشية والذي كان مصحوبا أيضا بآفات أخرى كغزو الجراد والطاعون[4].

ففي عام 1787 بيعت كميات كبيرة من الصوف للمحتكرين بأسعار زهيدة بجهات عنابة، اثر هلاك كبير من السكان، ولا يوجد من يقوم بنسيج البرانس والملابس الصوفية[5].

---

[1] صالح العنتري: المصدر السابق، ص 45.

[2] محمد الزين: المرجع السابق، ص 130.

[3] عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1709-1830م)، أطروحة الدكتوراه ، جامعة الجزائر، 2001م، ص 59.

[4] محرز أمين: الجزائر في عهد الأغوات(1659-1671م)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، [د.ت] ، ص171.

[5] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ... ، مرجع سبق ذكره ، ص54.

كما أصبح صاع القمح في البليدة سبعة دنانير سنة 1794، وفي الجزائر من نفس السنة أربعة سلطاني، والشعير ثلاثة سلاطاني، نتيجة المجاعة الأخيرة مدة ثلاث سنوات بالشرق الجزائري بقيت الأسعار مرتفعة إذ بلغ صاع القمح هناك 15 ريالا، والشعير 7 ريالات ولم تعرف الحبوب العودة إلى أسعارها إلى بحلول 1808[1].

نظرا للمجاعات المتتالية التي تعرضت لها البلاد، ففي عام 1800 هذه المجاعة اختفت الأقوات من الأسواق، حتى اضطر مصطفى باشا استيراد القمح من موانئ البحر الأسود، وازدادت الحالة الاقتصادية سوءا والأوضاع المالية تدهورا، وانعكاسها ظهر على ارتفاع الأسعار والمواد الأولية، غالية الثمن، وندرة المواد الغذائية بالأسواق، أضر بالخزينة التي أنفقت من مخزونها لاستيراد كميات من الحبوب[2].

كذلك واقعة الجراد التي حلت في 1825 الذي ذكرها أحمد الشريف الزهار في مذكراته وعلى اثرها وقع غلاء، وأعطى الأمير القمح لجميع الخبازين، وسعره مثل أيام الرخاء إذ صار الناس يقتتلون عليه فالجراد أكل الزرع والأشجار والثمار[3].

كما أن انخفاض مداخيل البلاد أدى إلى رفع قيمة الضرائب على القطاع الفلاحي، ما جعلهم يدفعون أضعاف المبالغ، وتخليهم عن النشاط الزراعي، فارين من حياة الضرائب وتحول بعضهم إلى مربي المواشي[4].

رغم الكوارث التي حدت من الانتاج ومن مداخيل البايلك من الضرائب، لم يتوقف الحكام من زيادة في الضرائب والضغط على السكان، بغض النظر على أوضاعهم، هذا

[1] ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي... ، المرجع السابق ، ص 55.

[2] ناصر الدين سعيدوني: نفسه ... ، ص 55.

[3] أحمد الشريف الزهار: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر(1754-1830)، تح: توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص117.

[4] ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري ... ، المرجع السابق ، ص 219.

ما رد عليه الأهالي برفضهم بالثورات، عدا محمد الكبير، عفى عن كل القبائل من ضريبة العشر اثر المجاعة، كان على دراية لما يعاني منه السكان سنة 1793.[1]

ومع ازدياد الأوضاع سوءا واهتداء السلطة لزيادة الضرائب على الفلاحين وقل الأمن وفقدت الثقة بين الرعية والسلطة ما جعلهم يدخلون في مواجهة مع السلطة[2].

كان لهذه الثورات تأثير على اقتصاديات الدولة وعلى الحياة الاجتماعية للسكان كما يوضح شونبرغ:" كانت عواقب ظروف الحرب وخيمة بالنسبة لمقاطعة وهران إذ تسببت الحرب في اهمال زراعة الحقول، وفي ضعف ميزانية الدولة لقلة المداخيل، ولتعويض هذه الخسارة التجأ الداي إلى مصادرة الأموال واصدار الحكام الاعدام"[3].

فأثناء ثورة ابن الأحرش التي نتجت عنها مجاعة، هذا ما أشار اليه العنتري وفاة عثمان باشا وتلفت الخزينة وكل ما احتوته من أموال وقلة الحبوب اذ قام أهل الأعراش على بعضهم بالنهب والفساد وبسبب الاضطرابات انعدمت الحراثة في جهات كثيرة[4].

لم تكن الثورات وجباية الضرائب المؤثران في تدهور المنتوج الزراعي، بل افتقرت أيضا إلى استعمال آلات بسيطة، واحتفاظهم بأساليب تقليدية انعكست سلبا على المردود الفلاحي، وبهذه الأساليب البسيطة ظلت الأراضي الخصبة تعاني الاهمال[5].

تعتبر خزينة الدولة من أسباب تدهور الأوضاع في الجزائر في بداية ق 19 والتي مردها إلى غلاء المواد المجهزة والمستوردة، وبخس أثمان المواد الأولية والمصدرة وصعوبة التنمية في المواد الداخلية للبلاد نتج عنها انهيار الأسطول البحري وانتشار

[1] توفيق دحماني: المرجع السابق ، ص 489.

[2] عقاد سعاد: المرجع السابق، ص126.

[3] أحمد بحري: المرجع السابق ، ص 229.

[4] صالح عباد: المرجع السابق ، ص201.

[5] أحمد بحري: المرجع السابق ص 229.

المجاعة والأمراض وتعدد الانتفاضات الشعبية والاغتيالات[1]. وتسلسلا لهذه الأوضاع التي مرت على الفلاح لم يعد يربطه بالحقل سوى انعدام الامكانيات وتراكم الديون وفقدان الرغبة في الفلاحة، ما أدى إلى انكماش الأراضي الزراعية هو تحوله وراء القطعان.[2]

يعتبر النشاط الزراعي في الجزائر خلال العهد العثماني من بين أهم ركائز الاقتصاد التي تعتمد عليها الدولة، وتعتبره مصدرا أساسيا فالسلطة العثمانية كان جل اهتمامها بالأرض، فالنشاط الزراعي وقفت أمامه معيقات وشكلت عجزا أمام تطوره، منها الكوارث الطبيعية وآفات وانتشار الأمراض والثورات، جعلت تراجعا ملحوظا في خدمة الارض فلم تعد للفلاح الجزائري القدرة على ممارسة الزراعة، على ما كانت تعانيه البلاد فالسياسة الضريبية تعتبر السبب الرئيسي في حدوث هذه المعيقات من بينها نشوب الثورات المحلية من نتائجها ظهور المجاعات وأحدثت خسائر مادية وبشرية إذ تقلص عدد السكان وفقدان الأمن، والزلزال، وانتشار الجراد والذي أهلك المحاصيل الزراعية كذلك الطرق البدائية التي لم تطور من النشاط الزراعي ولم تدخل عليه الات حديثة لكي تزيد من انتاجه .

[1] عمار بحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت-لبنان،1997م، ص79.

[2] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ ... ، المرجع السابق ، ص 55.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل المتضمن وضعية الارض وطرق استغلالها، نقول ان طبيعة الارض في الجزائر اواخر العهد العثماني تعددت و تنوعت من حيث الملكية و طرق الاستغلال ، وكذا الإنتاج الذي عرف بوفرته وتنوعه. وعليه فان طبيعة الأرض اثرت على الجماعات الفلاحية وذلك من خلال تصنيفها حسب علاقتها بالسلطة فمنها الخاضعة ومنها الخارجة عن نفوذها. اضافة إلى ان النشاط الاقتصادي شهد تراجعا بسبب كثرة المعيقات التي انعكست سلبا على المردود الاقتصادي.

الفصل الثاني

طبيعة النظام الضريبي في الجزائر وتأثيره على الحياة العامة

تمهيد:

قبل التطرق لمعالم السياسة المالية في الجزائر العثمانية وإبراز تنوعها وطرق استخلاصها وإبراز مميزاتها، يجب أولا عرض العوامل المتحكمة في الأوضاع المالية والتي تقسم بدورها إلى عوامل داخلية وأخري خارجية؛ بحيث تمثلت العوامل الداخلية في الأحوال الصحية التي حالة دون تحسين الأحوال المالية بسبب أن البلاد كانت عرضة للأوبئة الفتاكة والكوارث الطبيعية لاسيما في أوائل القرن التاسع عشر، والتي تركت أثار سلبية على الحياة الاقتصادية وعلى الأرياف بشكل خاص. كذلك عدم الاستقرار جهاز الحكم نضرا لي تعرض الكثير من الدايات والبايات للاغتيال و العزل من الفترة الممتدة 1778-1830م، إضافة إلى تمرد الانكشارية على السلطة سنة 1816م مما حال دون تحسين الأحوال المالية للبلاد. كذا الانتفاضات الداخلية التي قام بها الفلاحون ورجال الطرق الصوفية إزاء السلطة منذ بداية القرن التاسع عشر.

أما العوامل الخارجية ؛ فتمثلت في تعرض الحدود الايالة الشرقية والغربية للخطر الذي برز في شكل مساعدات مادية ومعنوية للزعماء المحلين الناقمين مثل: الطرقة الدرقاوية و الشاذلية. زد على ذلك تراجع مداخيل البحرية الجزائرية بسبب ضعف الأسطول نتيجة الحملات وسياسة الأوربية المعادية لنشاط البحرية الجزائرية، والامتيازات التي كانت تمنح للأوربيين خاصة في المعاملات التجارية حيث كانت تصدر الجزائر المواد الأولية بثمن بخص، وتستورد المواد المصنعة بأثمان باهظة مما اثر سلبا على الخزينة المالية.[1]

فجل هاته العوامل جعلت السلطة العثمانية تغير وجهتها نحو البر وتركز على السياسة الضريبة؛ وذلك بزيادة فرض الضرائب وتنويعها وتعدد طرق استخلاصها بحيث شملت كل القطاعات الاقتصادية وهذا مآثر على الأوضاع العامة للبلاد.

[1]- ناصر الدين سعيدوني: النظام المإلى ...، المرجع السابق، صص53-68.

المبحث الأول: السياسة الضريبية في الجزائر

كانت الضرائب في العهد العثماني هي المتحكم الأساسي في النشاط الاقتصادي، وتعتبر مصدر دخل للدولة، فتنوعت وتعددت بين رسوم القطاع الريفي وذلك على حسب وضعية الأرض من حيث ملكيات خاصة أو أملاك البايلك، أو أراضي العرش، وبين رسوم مرتبطة بالمدن، فاستخلاص هذه الضرائب وطرق جبايتها لم تسر بشكل اعتيادي فقد لاقت اختلاف من منطقة لأخرى فهذه السياسة أثرت بشكل ملحوظ على جميع المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، وحتى الثقافية، فتدهورت وتراجعت جراء السياسة التعسفية لدى الحكام، وهذا ما سنفصل فيه.

لمحة عن الضرائب الشرعية

تعتبر الضرائب في الاسلام واجب شرعي لما نص عليه القرآن الكريم، والسنة النبوية، بدليل قوله تعإلى : "فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة"[1]، كما أنه الركن الثالث من أركان الاسلام.

فلدراسة الضرائب وكيفية تحصيلها والنظام الجبائي تتطلب معرفة دقيقة بالإسلام، وتاريخ المجتمع ومقوماته، وكذلك لفترة الوجود العثماني الذي ترك أثاره وتنظيماته على هذا النظام بإخضاعه لبعض التعديلات[2].

فالضرائب إذن هي ذات أصل سماوي، لما نص عليها الشرع، فكانت الزكاة والصدقة والعشر والخراج تعد من التكاليف الشرعية.

[1] سورة الحج: الآية 78.

[2] توفيق دحماني :المرجع السابق ص 162.

وفي صياغ الحديث عن الضرائب في الاسلام، فقد أشار حمدان بن عثمان خوجة إلى ذلك بأن دفع الضرائب في الاسلام واجب شرعي، ينفق على ذوي الحاجة من أرامل وأيتام والبؤساء وأبناء السبيل رغبة في تحسين الوضع الذي هم عليه من شقاء، وقد أضاف أيضا، لكي تكون هذه الضرائب شرعية على الرئيس أن يكون مسلما وإذا لم يكن كذلك فالمسؤول عن توزيعها هم السكان، وإذا كانت جبايتها قصرا فتعتبر سرقة وقرصنة[1]. فمعظم هذه الضرائب كانت تستخلص من الأراضي وتنقسم بدورها إلى أراضي العشور، وأراضي الخراج، فالأولى اسلم عليها أهلها، ويشتغلون فيها بشكل مطلق، وتدخل في مصطلح الزكاة بمعنى الصدقة أما الثانية فهي الخراج في صياغ ما جاء في قول حمدان خوجة فهي الأرض التي فتحت عنوة وبحد السيف وتركت في أيدي أصحابها مع أخذ ضريبة منهم[2].

وتأكيد لما جاء في القرآن الكريم:" أم تسألهم خراجا فخراج ربك خير"[3].

المطلب الأول: أنواع الضرائب والرسوم العثمانية

تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي والممول الأساسي لخزينة الدولة الجزائرية خاصة في الفترة العثمانية، التي لم تترك شيء وتجعل له ضريبة، إذ عرفت تنوعا ضريبيا مس جميع الأنشطة الفلاحية والمهنية والتجارية، لتحصل البايات على أكبر قدر ممكن من الأموال على حساب الرعية[4].

[1] حمدان بن عثمان خوجة: ، المصدر السابق، صص 51-52.

[2] توفيق دحماني :المرجع السابق ص 163.

[3] سورة المؤمنون: الآية 72.

[4] أحمد بحري: المرجع السابق، ص 231.

ودون ان ننسى ذكر السبب الرئيسي الذي جعل الايالة تلجأ إلى الضرائب هو تراجع المداخيل البحرية، هذا ما علق عليه ناصر الدين على النظام الضريبي بقوله:" يمتاز نظام ضرائب الإيالة بتعدد مصادره وتأثيره على النشاطات الاقتصادية المنتجة، فلم يفلت من هذا النظام الجبائي أي فرع من فروع الإنتاج الفلاحي والصناعي والتجاري ولأي مادة قابلة للدفع"[1]، هذه السياسة التي انتهجتها الدولة العثمانية لما كان لها من صلة وطيدة بنوعية الأرض، فبعد تراجع غنائم الجهاد البحري أواسط القرن 18م، وكذا ثروات سكان المدن، إذ أصبحت تعتبر عاملا مهما للخزينة، فعرفت بالتنوع واختلاف التنمية، لارتباطها بوضعية الأرض ونوعية حياتها وطريقة استغلالها والعلاقة بين الرعية والسلطة الحاكمة[2]، هذا ما أدى إلى اهتمام الحكام بالأرياف بغية الحصول على المزيد من المداخيل.

أولا: الضرائب والرسوم العثمانية في الريف

1- ضرائب الملكيات الخاصة

تؤخذ عليها ضريبة العشور والزكاة فهما ضريبتان شرعيتان ذواتا صبغة دينية لورودهما في القرآن الكريم فتطبقان على الانتاج الزراعي من حبوب ورؤوس الماشية، وعادة تدفع عينا ونقدا في حالة تعذر نقلهما أو جبايتهما[3].

- **العشور:** تؤخذ على المحصول الزراعي، فلم تعد تلتزم فيها بالنسبة المحددة شرعا، وهي عشر الانتاج، اذ أصبحت خاضعة لمساحة الأرض المزروعة.[4] إذ حدث تغيير في

[1] أحمد بحري: المرجع السابق ... ص 232.

[2] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التارخ ...، المرجع السابق ، ص 31.

[3] ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية ...، المرجع السابق ص 178.

[4] ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية و الوقف ...، المرجع السابق ، ص 157.

العهد العثماني، إذ اعتمدوا على الأسلوب اخر هو الزويجة[1]، وهي متقلبة بحسب طبيعة الأرض، وتقدر فيما بين 12 و 14 هكتار في السهول الخصبة، وبين 8 و 10 هكتارات في النواحي الوعرة[2].

كما حدد مقدار ضريبة العشر بصاع من القمح ومثله من الشعير محمولة من التين، مع مساهمة نقدية بسيطة، وذلك حسب وضعية الفلاحين وعلاقتهم بالسلطة، وتعاملهم مع موظفيها، كما لها موظفون ساهرون عليها يعرفون بقيادة العشور وعلى اتصال مباشر بالفلاحين[3].

– **الزكاة:** تؤخذ على رؤوس المواشي كل سنة لفائدة البايلك باعتبارها تمثل بيت مال المسلمين، وهي رأس من كل مائة من الغنم والماعز، ورأس من البقر إذا بلغ القطيع من الثلاثين[4]، وبحسب بعض المصادر الأجنبية بقدر ما تخضع لوفرة المواشي، وقدرات المالكين فقد ذكر أسترهازي "أنه كان يقتطع جملا من كل 25 رأسا وبقرة من كل 30 رأسا أما الغنم فكان يأخذ من كل عشرة شاة[5].

ليس هذا فقط فتؤخذ على الصوف والزبدة والعسل والشمع بقيمة 3% من القيمة مثال ذلك، 3 جزات من الصوف، أما زكاة المال فكانت محددة شرعا ب 25%[6]، والمكلف

[1] الجابدة في بعض الجهات والماشية في جهات أخرى أو في بايلك الغرب تعرف بالسكة وهي مساحة في الأرض الزراعية يقوم بحرثها ثوران وتختلف معناها حسب طبيعة الأرض.

[2] توفيق دحماني: المرجع السابق، ص 169.

[3] عقاد سعاد:المرجع السابق ، ص 101

[4] ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية والوقف...، المرجع السابق ، ص 154.

[5] توفيق دحماني: المرجع السابق، ص 169.

[6] المرجع نفسه، ص 169.

بجمع الزكاة قيادة الأوطان وبمساعدة فرسان المخزن ويصعب تقدير عدد الرؤوس التي يقتطعها البايلك، بسبب التغيير كل سنة من تزايد وتقلص[1].

2- ضرائب وعوائد أراضي البايلك:

وذلك عن طريق الاستغلال المباشر الذي هو الخماسة والاستغلال الغير مباشر: الحكور.

- **نظام الخماسة:** هو عمل الفلاح في الأرض لفائدة الدولة وبالمقابل يأخذ خمس الانتاج، بعد أن تتوفر له جميع المستلزمات أو الوسائل المتعلقة بالأرض، وبالمقابل بالعمل الذي قام به في أرض البايلك يتلقى مدخولا ماليا محترما قدر بـ: ثلاثمائة وثلاثة وأربعين(343) فرنكا لليوم حسب احصائيات أجريت في أوائل عهد الاحتلال[2]. هاته الاعانة التي يتحصل عليها الخماس مقابل عنايته بالأرض، وتعرف ب"الصارمية"، ويعني في شكل سلفة يعوضها الخماس عند جني المحصول، قدرت حسب السجلات الرسمية في عهد الداي بابا حسن 1827 بـ 10 ريال بوجو[3]، فالدولة كثيرا ما لجأت إلى تسخير الفلاحين في أعمال الصخرة وإخضاع قبائل الرعية لهذا العمل المعروف بـ"التويزة" عند الفلاحين للتطوع لصالح الدولة بعدد الجابدات[4].

2-2-الحكور(كراء الأراضي الزراعية): هو كراء سنوي يدفع نقدا أو عينا، إذا كان يفرض على أراضي العزل التي كانت موجودة بكثرة في ضواحي قسنطينة بخلافي باقي البايلكات، ومن خلال الوثائق التي تذكر أن استعمال الحكور لم يوجد في بايلك الجزائر إلا لدى قبيلة أولاد قصير في بايلك الغرب، حيث تمت مصادرة أراضيها ثم أعيدت إليها،

[1] ناصر الدين سعيدوني : الحياة الريفية ... ، المرجع السابق، ص 181.

[2] ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي... ، المرجع السابق، ص 87.

[3] عقاد سعاد : المرجع السابق، ص 101.

[4] ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي... ، المرجع السابق، ص88.

هذا في نهاية ق18، فقيمة الضرائب كانت متفاوتة من منطقة لأخرى، فهي مرتبطة بطبيعة الأراضي المزروعة ونوعية الانتاج[1]، ولقد ذكر سعيدوني أن الدولة تأخذ 12 صاع من القمح و 12 صاع من الشعير على الجابدة أي: بنسبة أقل من 50% ما زرعه الفلاح وما يلاحظ أن هذا الشكل من الاستغلال الغير مباشر خلق روابط ومصالح متبادلة بين المدينة والبادية[2].

3- ضرائب أراضي العرش(أراضي المشاعة)

- **اللزمة:** هي ضريبة عينية و نقدية، كانت تحصل بصفة منتظمة نسبيا من القبائل النائية جنوب البايلك، و في المناطق الجبلية الوعرة ومن القبائل التي كانت تسكن في اقصى الحدود المغربية والتونسية[3]، تتراوح قيمتها تبعا للمحاصيل ورؤوس الماشية بين 10و25 بوجو، وفي بعض الحالات تكون منخفضة بسبب فقر الاسرة فلا تتعدى خروفا واحد او ثمنه نقدا الذي يقدر ب2بوجو(3.60 فرنك)[4]، اذ تفرض بفرض تموين الحامية وتزويد النوبة والمساهمة في الدنوش، فعادة تفرض على قبائل الرعية الخاضعة والتي تعين غالبا على أراضي العرش إذ تعوض ضريبة العشور والزكاة التي يتعذر دفعها خاصة في المناطق البعيدة:[5]، وكل الخلفاء يدفعون اللزمة كل ستة أشهر نصف ما يدفعه البايات وقائد سباو يدفع نحو ما يدفعه باي التيطري في دنوشه، الا ان مقامه صغير وليس له خليفة فهو يدفع الف ريال كسير لزمة.[6]

---

[1] توفيق دحماني: المرجع السابق ، ص172.

[2] ناصر الدين سعيدوني : النظام المإلى ... ، المرجع السابق، ص88.

[3] توفيق دحماني: المرجع السابق ، ص175

[4] ناصر الدين :الحياة الريفية ...، المرجع السابق ، ص182

[5] فلة موساوي القشاعي: المرجع السابق ، ص64

[6] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 46

- **الغرامة** : تفرض على المناطق الخارجية عن السلطة الفعلية للبايلك بالصحراء والهضاب العليا ،والمناطق الجبلية، والشمال القسنطيني وغالبا ما تؤخذ عينا في شكل مواشي ومواد غذائية لتوفرها لدى الاهالي[1] ، كما تعتبر ضريبة استثنائية وفي الأصل كانت تدفع نقدا وبعد ذلك اصبحت عينا ولم يكن يؤديه الناس الا في اماكن محددة وتختلف عن اللزمة في كونها مرتبطة بتوجيه المحلات العسكرية وليس الالتزام السنوي[2].

-**المعونة:** هي ضريبة الزامية، عادة ما تدفع شهريا او تستخلص فعليا، ونادرا ما تضاف سنويا، فهي تفرض لتغطية نفقات الموظفين بالادارة المركزية في المواسم الدينية والأفراح ،وكذا تدعيم الجهد البحري[3]، فهي تستخلص عينا وحالات نادرة تستخلص نقدا وهي تفرض على قبائل الرعية بهدف تموين المحلة في الارياف[4] ،اذ تعتبر مساهمة طارئة خاصة غير محددة لا من حيث الوقت او الكمية اذ تقدر ب600.000 كيلة من الشعير بالنسبة لبلاد القبائل الصغرى "البابور"،"الصومام" وتكون في شكل كميات من التين والزيتون والأغنام والحبوب ومقادير من الفضة[5].

- **الخطية:** هي عقوبة تدفع نقدا او عينا للتكفير عن خطأ فردي او جماعي ، وفي العادة تفرض على الجماعات التي تلجأ إلى حمل السلاح ضد غيرها، وتخالف اوامر القيادة وغيرها من النزاعات[6]، وفي حالة وقوع القتل وانتهاك الحرمات تصبح الخطية بمثابة الدية الدية التي كانت تحدد مبدئيا ب500 ريال بوجو للشخص او تتضاعف حسب اهمية

[1] ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية والوقف..، المرجع السابق ، ص 133

[2] توفيق دحماني: المرجع السابق ، ص179

[3] عقاد سعاد: المرجع السابق، ص110.

[4] توفيق دحماني: المرجع السابق، ص180.

[5] فلة موساوي القشاعي: المرجع السابق، صص69-70.

[6] ناصر الدين سعيدون : الحياة الريفية...، المرجع السابق ، ص184

القتيل[1]، او كانت تفرض عن القبائل العاصية ليتم اخضاعها، لذلك تقدسها مقابل حصولها على الأمان[2].

– **معونات بلاد القبائل:** وهي تحتوي على كميات محددة سواء من التين او الزيتون، الاغنام، مع بعض الكميات من الحبوب، ومقادير من الفضة مع مساهمة قليلة من بعض القبائل تقدم ما قيمته خمسمائة ريال بوجو[3]، وقبائل قيادة بوغني التي تتكفل كل قبيلة منها بدفع مائة وخمسة وعشرين ريال، والقبائل المتعاونة مع برج سباو والتي توفر للدولة ثلاثة الاف بوجو و خمسمائة وخمسين قلة زيت ثمنها الف بوجو ومائة حمولة من التبن الجاف قيمته خمسة الاف بوجو[4] .

ثانيا: الرسوم المرتبطة بالحياة في المدينة:

فهي تمثل الصنف الثاني لمصادر داخل الايالة، اذ تتصل بالسكان في المدن، فهي تخص الحرفيين والتجار، وافراد الطوائف، والنقابات المهنية، فقد كان اصحاب الدكاكين التجارية واصحاب المحلات الصناعية يدفعون رسوما عادة ما يقوم استخلاصها الشواش، تحت مراقبة شيخ البلد كما كانت النقابات المهنية التي تضم مجموع الصناع وكذلك الطوائف العرقية، تدفع مفامها عن طريق أمنائها[5]،"وهذا ما سنفصل فيه

1– الدنوش والعوائد: يتوجه البايات الثلاث وجوبا إلى الجزائر للمساهمة بكميات معتبرة من الأموال والثروات، اضافة إلى باي سباوا فمنها ما يذهب إلى الخزينة، ومنها ما يحظى به موظفوا الايالة في شكل هدايا وترضيات نقدية وعينية وفي مواعيد معينة يتم

[1] عقاد سعاد: المرجع السابق، ص112.

[2] توفيق دحماني: المرجع السابق ، ص183.

[3] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص92.

[4] المرجع نفسه ، ص92

[5] ناصر الدين سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية و...، المرجع السابق ، ص23.

تسليمها، وحسب طرق متعارف عليها[1]، فإذا تكفل الباي بتقديمها شخصيا مرة كل ثلاث سنوات تعرف الدنوش الكبرى واذا قام خليفة الباي بتبليغها في فصلي الربيع والخريف اطلق عليها الدنوش الصغرى والعوائد[2]، فالبايات يدشنون كل ثلاث سنوات فاذا دشن البايات لا يدشن خلفائهم، وكان قدوم باي التيطري وباي الشرق وقائد سباو يقع في الخريف، إما قائد الباو لم يكن له خليفة مثل البايات[3].

2- عوائد سكان المدن: وهي من اهم العوائد المفروضة على سكان المدن ما يعرف عند الأهالي بضيفة الدار، وضيفة السلطان، وتعرف بضيفة خير الدين بربروسة، فضيفة الدار تؤخذ من سكان المدن التي ليس لها نوبة معسكرة تتراوح بين 800 و2000 ريال، يضاف اليها اربعة عشر حصانا، بينما ضيفة دار السلطان تقدم للآغا عن طريق شيخ البلد بمناسبة استبدال الحامية المعسكرة في المدينة وذلك حسب اهمية المدينة[4].

3- عوائد بيت المال: لما أصبح لها من مكانة وأهمية كبيرة في الحياة الإقتصادية والاجتماعية، وذلك بازدياد الممتلكات التي تسير من طرفها ولما تتمتع به من جهاز يتكفل بتسيير أمور الشركات والأملاك العائدة إلى اليتامى والغائبين[5]، والتي تتألف من مردود الأوقاف، وما يؤول إلى الخزينة العامة للدولة من التركات والودائع والأملاك العقارية، التي تعود ملكيتها مباشرة للدولة وهذا ما سمح لصندوق بيت المال أن يزود

[1] سيدهم فاطمة الزهراء: : موارد الايالة الجزائرية المالية في مطلع القرن 19م ، مجلة كان التاريخية، العدد13، سبتمبر 2011م، ص25.

[2] بلبروات بن عتو : المرجع السابق، ص325.

[3] احمد الشريف الزهار: المصدر السابق ، ص35.

[4] ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية و الوقف...، المرجع السابق، ص144.

[5] صبرينة لنوار: آليات تسيير بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع 26، 2016م، ص 90.

الخزينة بأربعمائة بوجو شهريا[1]، فأصبحت مصادرها متعددة، وذات دخل مإلى كبير إذ يتولاها بيت المالجي المكلف بمراقبة تركات الأشخاص المتوفين، فأموالهم تحفظ كوديعة ومساعدة كل من هو محتاج كما ساعدت في سد عجز الخزينة[2].

4- الرسوم المفروضة على اليهود والنصارى: ترجع رسوم الطوائف العرقية في أصولها إلى الجزية المفروضة على أهل الذمة القاطنين بالبلاد الاسلامية بالمقابل أن يحافظوا على أمنهم وصيانة معتقداتهم، فالمسؤول عن هذه الرسوم والمكلف بها هو أمين جماعة أهل الذمة، نيابة عن أفراد طائفته المقدرة لكل فرد قرش واحد[3]،فاليهود يدفعون مبالغ مالية لخزينة الدولة يتكفل كبيرهم "المقدم" بتقديمها إلى الخزناجي ولشيخ البلد وهذا لكسبهم امتيازات وترضيات تخدم مصالحهم[4].

5- المصادرات: كانت تلجأ الإيالة كثيرا إلى عمليات المصادرة والتغريم والعزل من المناصب، وذلك عند اشتداد الضائقة المالية[5]، فقد ساهمت في اثراء الخزينة وبقيت كذلك كذلك حتى نهاية الحكم العثماني في الجزائر، فكانت تعمد اليها الإيالة بسبب التمردات القبلية ورفضها لأداء واجبها من ضرائب ومستحقات اتجاه الخزينة، فترسل اليها حملة تأديبية، إذ تصادر أموالها من أغنام وبقر وخيول وجمال وغيرها[6]، فغالبا كانت المصادرة تشمل الأملاك المنقولة والثابتة، وقد صودرت أموال وأملاك الكثير من المسؤولين بعد

[1] ناصر الدين سيعدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق ، ص 33.

[2] فاطمة الزهراء سيدهم: المرجع السابق ، ص 25.

[3] ناصر الدين سعيدوني : النظام المإلى ... ، المرجع السابق، ص 100.

[4] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ...، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

[5] ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي... ، المرجع السابق ، ص 108.

[6] الأمير بوغدادة: المؤسسات في الجزائر اواخر العهد العثماني القضاء نموذجا، مذكرة الماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر،2007- 2008م، ص 41.

مقتلهم أو وفاتهم أو ابعادهم، فطبيعة الحال التركات التي مات أصحابها تعود إلى خزينة البايلك وتصبح ملكا لهم[1].

6- رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية: يتكفل أمناء النقابات بمد خزينة بمبالغ مالية أو تقديم بعض الخدمات الاقتصادية، وتزويد موظفي الدولة بمواد مصنوعة من طرف الحرفيين مجانا[2]، يكلف بهذه المهمة شيخ البلد المكلف بمراقبة الحرف الصناعية ويستخلص الضرائب ويقدمها مرة كل شهرين[3]، وقد أشار "وليام شالر" أن ضريبة واحدة يقدمها شيوخ البلد 3 ألاف دولار، كما أن دفع ضرائب مرسوم على النشاط الزم أصحاب النشاط الاقتصادي تحت اشراف الأمناء الذين كانوا مسيطرين على الأعمال وعلى تسيير أصناف صناعتها بمساعدة قانون يضعه قائد المدينة وبمقتضى نظام مإلى خاص[4].

7- الفوائد المترتبة على أنظمة التعامل التجاري: كانت تتمثل في الرسوم الجمركية ومكوس الأسواق.

-**رسوم الجمركة:** أولى الأتراك أهمية كبيرة لها وهي مفروضة على الموانئ كلها والتي يستلمها نيابة عن الدولة قائد المرسى والترجمان وبعض القباطنة، حق الرسو في الميناء 20 قرشا عن السفن الجزائرية، وسفن الدولة العثمانية حتى وان كان يملكها اليهود والنصارى، 40 قرشا على السفن التي تعود للبلدان المسيحية المسالمة للجزائر، و80 قرشا التي تعود للبلدان المعادية كما انها لم تكن ثابتة[5]، إذ أن كل أنواع السفن تدفع رسم

[1] صالح عباد: المرجع السابق ، ص 350.

[2] ناصر الدين سعيدوني : النظام المإلى ... ، المرجع السابق ، ص101.

[3] عائشة غطاس: الحرف والحرفيون ... ، المرجع السابق ، ص 232.

[4] توفيق دحماني: المرجع السابق ، ص 188.

[5] صالح عباد: المرجع السابق صص 349- 350.

الارساء 50 قرشا يدفع نصفه بالقرش الاسباني والنصف الآخر بالدرهم، هذا لفائدة الميناء والترجمان وحارس مدخل الميناء[1].

– **رسوم المكس على الأسواق:** هي شكل من أشكال الضرائب المستحدثة والتي كانت تفرض على المنتجات الفلاحية، التي تدخل إلى أسواق الريف وتحد بقيمة نقدية على البضائع[2]، وخصت السلطة قائد على كل سوق يقام بالمدينة وموظف على كل بضاعة يراقب دخولها وخروجها، فمهمته استخلاص وتنظيم جباية البضائع والسلع ومراقبة القوافل الداخلة إلى السوق والخارجة منها، أمثلة لبعض المكوس على بعض السلع، قنطار من الكتان يؤخذ عنه رسم قدره خمسة وعشرين درهما، حمل من التمر يؤخذ عنه رسم مقداره خمسون درهما[3].

ثالثا: ضرائب إضافية أو استثنائية:

ويقصد تلك الضرائب التي كانت تفرض في المناسبات والمواسم، وحسب الظروف في أوقات معينة، ويمكن إيجازها فيما يلي:

1– ضيفة الدنوش: يدفعها مختلف شيوخ القبائل حيث يذهبون لتقديمها إلى الباي أو الخليفة عندما يكون أحدهما متجها إلى الجزائر لتقديم الدنوشة[4] وعادة مايطلق عليها لزمة الوطن، وتعرف لدى سكان الريف بالمعرفة أو غرامة الصيف وغرامة الشتاء، إذ

[1] جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500–1830م) ، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، د ت ، ص 193.

[2] توفيق دحماني: المرجع السابق ، ص 192.

[3] بلبروات بن عتو: المرجع السابق ، ص327.

[4] توفيق دحماني: المرجع السابق، ص 199.

تتألف ضيفة الدنوش من كميات من المواد العينية مثل: القمح، الشعير، الزبدة والشمع والزيتون ورؤوس الأغنام بالإضافة إلى مبلغ من النقود[1].

2- الضيافة أو مؤونة المحلة: تعرف في بعض الجهات بـ"ضيفة العادة" باعتبارها مستهمة تدفع عينا ونقدا، موجهة إلى تغطية نفقات فرق الانكشارية، وجماعات المخزن[2]، يعني توجيه لتغطية نفقات المحلة التي تجوب الارياف لاستخلاص الضرائب وحفظ الأمن وغيرها، وعند تنقل كل من الخليفة أو الباي ويخيمان في مكان يلزم على القبائل الفردية من المعسكران أن تقدم ضيافة أو المعاش، أو عندما يمرون إلى إقليمهم[3].

3- الفرس أو خيل الرعية: هي عبارة عن مساهمة من قبل قبائل الرعية[4]، وتعرف ضريبة الفرس بـ"خيل الرعية" إذ قدمت إلى فرسان المخزن المتعاونين مع السلطة المركزية والمكلفين من قبلها بمراقبة السكان الخاضعين أو للمشاركة في الحملات العسكرية على القبائل المتمردة، وتتألف عادة من الجمال أو البغال وعادة تقتصر على الجمال إذ تقدم كل ثلاثة أشهر[5].

4- الفرح أو البشارة: وهي رمز للابتهاج والفرح عندما يتولى الباي منصبا جديدا، أو عندما تكون هناك مناسبة سعيدة، وتكاد أن تكون سنوية إذ توفر للخزينة ثروات مهمة[6].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية و الوقف ...،المرجع السابق، ص 177.

[2] المرجع نفسه، ص 177.

[3] توفيق دحماني: المرج السابق ، ص 192.

[4] توفيق دحماني: المرجع السابق...، ص 199.

[5] عقاد سعاد: المرجع السابق ، ص 114.

[6] ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية و الوقف...،المرجع السابق، ص 136.

رابعا: حقوق التولية:

هي نوع من الضرائب السنوية التي كان يدفعها مختلف الموظفون من شيوخ وقياد، وغيرهم في المدن والأرياف إلى الباي عند زيارتهم لمقر البايلك، مقابل تثبيتهم في مناصب وتجديد عهدتهم[1]، إذ تقسم هذه الحقوق إلى صنفين: أولهما حق البرنوس الذي يدفعه القياد والشيوخ في الأوطان والقيادات، وثانيهما حق البشماق الذي يقدمه الموظفون العاملون في المصالح الادارية والمشرفون على الشؤون الاقتصادية بالأرياف[2].

فحق البرنوس أو حق تولي منصب القائد أو الشيخ فيستمد تسميته من "البرنوس" الذي يعتبر رمزا للقيادة والذي يسلمه آغا العرب للقيادة والشيوخ مبالغ متفاوتة تتحدد بأهمية الوطن وغنى الدوار[3]، كما أنها تتميز باختلاف أنواعها وتعدد طرق استخلاصها وأوقات دفعها وتباين قيمتها ولهذا تعددت تسمياتها واختلفت كمياتها، ومقاديرها حسب نوعية المنصب وامكانيات القبيلة ووضعية الجماعة التي تدفعها، فاشتهر منها صنف البشماق، رفق الفرح والبشارة وحق البرنوس أو المشيخ، وهي كلها يوم تدفع مقابل إسناد المناصب واقرار البقاء فيها[4].

خامسا: الضرائب المستحدثة:

هي المساهمات الالزامية والمطالب المخزنية التي تعود في أصولها إلى الفترة الاسلامية، التي سبقت النظام العثماني في الجزائر، فتقوم بها الجماعات والقبائل في حالة تعذر استخلاص فريضتي العشور والزكاة، نظرا لبعد مواطن تلك القبائل، كما يعود

[1] توفيق دحماني: المرجع السابق، ص 195.

[2] ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية...، المرجع السابق ، ص 187.

[3] المرجع نفسه، ص 187.

[4] ناصر الدين سعيدوني: دراسات في الملكية و الوقف...، المرجع السابق ، ص 180.

الاشراف عليها من موظفي الجهاز الاداري المكلف بالجبايات، قائد الجيش(آغا العرب: وعسكر أغاسي) المشرف الفعلى المباشر عليها[1].

إذ تأثرت الضرائب المستحدثة من حيث نوعيتها وتحديد كميتها وضبط الاجراءات المتصلة باستخلاصها بالظروف التي تسود الريف الجزائري والأحوال التي كانت تعيشها القبائل بالجهات الجبلية والنواحي السهبية والصحراوية وما يميزها أنها غير محدودة الكمية ولا النوعية هذا ما جعلها تختلف من جهة إلى أخرى، وتنوعت أصنافها حسب امكانيات وأوضاع القبائل بالريف ومن أهم أصنافها: اللزمة، الغرامة، والخطية والعونة والتي سبق ذكرها[2].

المطلب الثاني: طرق جباية الضرائب

إن عملية تحصيل الضرائب في الجزائر العثمانية وبالخصوص في فترة الدايات كانت تبدو معقدة، بالنظر إلى عدة عوامل منها: الأعوان المتنوعين في الوظائف والاختصاصات والمشتركين في الجباية.

إضافة إلى اختلافها وتقلبها وفق الأماكن والنواحي التي تجبي منها، وكذا خضوعها إلى تعديلات في كل سنة بحسب الازدهار أو الجفاف ، وتحول مداخيل البلاد ومواردها من بحرية إلى برية في منتصف القرن 12هـ/18م، والذي أدي إلى تزايد حجم الضرائب المفروضة وتنوعها، وعليه فان نشاطات الجباية العثمانية كانت متباينة بشكل كبير؛ إذ لم تستعمل الأجهزة الإدارية كل طاقتها إلى في أواخر العهد العثماني، حيث اعتمدت على المناطق التي تتبع الحكم بشكل مباشر. فمن نتائج تقلبات الموسمية مثلا

[1] ناصر الدين سعيدوني: درسات في الملكية و الوقف ...، الرجع السابق، صص 165- 166.

[2] المرجع نفسه ، ص 166.

في القطاع ألفلاحي، آثار على موارد الخزينة العامة لدولة وانعكاساته على الفلاحين بزيادة المخلفات الضريبية على كاهلهم.

أما عن كيفية جباية الضرائب هي تتباين بين الأرياف و المدن وهي كالأتي:

أولا: طرق جباية الضرائب في الأرياف:

لقد ترك أمر النظام الجبائي في يد البايات والقياد وغيرهم وذلك من خلال إعطائهم الحرية الكاملة في تثبيت الضرائب والرسوم في مناطقهم، وعليه يمكن تميز طريقتين رئيسيتين لتغطية الجباية في المناطق الريفية وهي: الاقتطاع عن طريق أعوان وموظفين البايليك المحلين والمتمثلة في السلطات المحلية في الأوطان والقبائل ، والتي تعرف بنظام الترابي، وثانية عن طريق المحلة وهو ما يعرف بالحملات العسكرية.[1]

1.النظام الترابي:

لقد كان لأغلب موظفي البايليك علاقة مباشرة بالضرائب؛ سواء منها ما يستخلص بالمدن أو يجمع في الأرياف، حيث خول لزعماء القبائل بعملية جباية الضرائب لصالح البايليك، فقد كانت هناك قواعد مطبقة على كل نوع من الضرائب.

- **كيفية اقتطاع العشور:**

تعتبر هذه المهام من صلاحيات قياد العشور الذين يشرفون على جمع الضرائب العينية في الأوطان و القبائل،[2]وذلك بإحصائها عند جمع المحاصيل،[3]من خلال جولة يقومون بها برفقة القياد و الشيوخ لتقدير عدد السكان أو المساحات المزروعة من قبل الدواوير المختلفة وإحصائها، وعليه يتم تسليم نسخة صحيحة من (التذكرة) أو (الجريدة)

[1]– توفيق دحماني : المرجع السابق ، صص 212– 213.

[2]- ربيعة بهلول : النظام الإداري العثماني في الجزائر ومراحل تطوره (1519- 1830م) ، مذكرة الماجستير ، بوزريعة- الجزائر ، 2015-2016م ، ص 175.

[3]- حمدان بن عثمان خوجه : المصدر السابق ، ص108 .

إلى جابي العشور الذي يتولي جمعها حسب ذلك الإحصاء. فقد كان قائد العشور يخرج مع السراجة (حاملي السروج)، و الغزارة (الذين يسوسون الخيل) و بعض المخزنية تحت إمرة خوجه الخيل. زد على ذلك هناك طرق أخري لمعرفة المعلومات التي تخص الإنتاج الزراعيّ؛ ومن بينها الوشايات التي يقدمها بعض الأشخاص أو من خلال تقدير تقريبي .

أما في حالة حدوث بعض الكوارث الطبيعية مثل: زحف الجراد أو الجفاف وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى نقص المحاصيل، فقد كان يدفع اقل مكان يدفع في حالة زيادة المحصول بعد التحقق من ذلك، فعملية الجباية كانت في تاريخ محدد حيث يقوم قايد مع مساعديه وبمراقبة بعض الجنود بجباية الحبوب المستحقة وجمعها ثم تقيد الكميات المحصلة ليتمكن من محاسبة القابض الرئيسي في الدولة،[1] ثم يسلم إلى الرعية ويعطي كل فرد وصلا أو شهادة دفع[2]، المسلمة من قائد المرسي. وعليه فان عملية تحصيل العشور حضيت بالحرص الشديد من البايليك نظرا لأهميتها فهي تعتبر مدخول ليمكن الاستغناء عنه.

أما الحكور في قسنطينة جبايته مشابه لاقتطاع العشور في المناطق الأخرى، حيث كانت القبائل تدفع الضرائب في مختلف فصول السنة، إضافة إلى حق التولية أو البرنوس مثل: أولاد الزرقة خاوت الحاج مبارك.[3]

- **إجراءات جمع الزكاة:**

تعتبر الزكاة هي الأخرى من أهم موارد البايليك بحيث تدفع كل السنة، بحيث يتم تحديد الثمن الجاري لكل أنواع المواشي، لأنه في حالة عدم دفع المالكين للمواشي تدفع نقدا، أو بعض البضائع عوضا عن ذالك.ومن اجل إجراءات جمع الزكاة يخرج القياد

[11]- توفيق دحماني : المرجع السابق ، ص 214.

[2]– يحتمل انه هو مكان يدعي (الدسكرة) ، وهي كلمة فارسية يراد بها وصل او بيان مكتوب ، يشهد لصاحبه ببراءته من الذمة التي كانت في عنقه ، كما وجد في الوثائق اسم (التسكرة) ، والتي ربما تكون مأخوذة من كلمة تذكرة ،كانت تعطي كشئ مكتوب عند دفع الرسوم الجمركية. انظر؛ توفيق دحماني : المرجع السابق ، ص 214.

[3]– توفيق دحماني : المرجع السابق ، صص 214– 215.

الأوطان مع فرسان المخزن، وبمساعدة شيوخ القبائل حيث يتم إحصاء ماشية الفرقة لتحديد قيمة الزكاة؛ وذلك عن طريق شيوخ الفرق الذين يحصون عدد المواشي وفق تصريح المالكين، فعملية دفع الزكاة كانت تتم على كل دوار بشكل جماعيي ومشترك ثم يتم التشاور بين شيوخ الدوار وسكانه من اجل التوزيع العادي لكل فرد.

أما في السنوات التي تحدث بها الأوبئة و المجاعات وغيرها فكان يتم تأخير الدفع لي سنة القادمة وهو مكان يدعي (السلف).[1]

لقد كان اقتطاع الزكاة يتم حسب الصعوبات المتعرضة من قبل الجباة فعند تحصيلها يتم أخذها إلى مراكز البايليك، حيث تباع بعناية أعوان بيت المال، أو عمال الخزينة في المزاد العمومي، وما ينتج عنه من الموارد تنقل إلى الباي، ثم الداي.[2]

- **الغرامة و المعونة وغيرها:**

تعتبر الغرامة أيضا من الموارد دخل البايليك حيث كانت تجمع من طرف الصبايحية الذين يتبعون الباي في خرجاته، بحيث يرسلهم إلى قبض الغرامات التي يفرضها على القبائل، بقيادة قائد الدين.

أما المعونة فكانت تحصل بنفس طريقة العشور من قبل خوجه المعونة الذي كان يودع ضرائبه إما في مخزن الزرع وإما في دار المعونة. كما كان مختلف الجباة يجمعون الضرائب بالطرق نفسها، فالقياد كانوا يتعاملون مع شيوخ قبائل الرعية الذين كانوا يتولون عملية جمع الضرائب، وضبط سجلات الضرائب الخاصة بأسماء القبائل والأفراد مثل: وطن موزاية و وطن بني جعاد.[3]

---

[1]– توفيق دحماني:المرجع السابق، ص 215.

[2]– المرجع نفسه ، ص 216.

[3]– توفيق دحماني: المرجع السابق ، ص 217.

2. نظام المحلة:

لم تكن جباية الضرائب في الأرياف تجري بصورة اعتيادية بل كانت تتم تحت ضغط و إكراه في كثير من النواحي، لهذا يلتجئ الحكام إلى إرسال الحملات العسكرية لتأديب وإرغام الأهالي في حالة العصيان والتمرد على دفع الضرائب المتوجبة عليهم معتمدين في ذلك على نظام المحلة. [1]

- **مفهوم المحلة:**

المحلة مشتقة من المحال أو الأمحال و المحلات جمع المحلة، وهو اسم أطلق في العهد العثماني على مجموعة من الجنود،[2]وهي حملات فصلية تتوجه فيها فرق الجند(اليولداش) نحو المناطق الجبلية و السهبية بالداخل لاستخلاص الضرائب والرسوم، وإلقاء العقاب على المتمردين والعصات.[3]

- **جمع الضرائب عن طريق المحلة:**

وفق هذا النظام كانت المحلة تخرج من مدينة الجزائر، كذلك من العواصم البايليكات الثلاث مرتين في السنة تحت إمرة الأغا من العاصمة وبقيادة الباي أو الخليفة من احدي العواصم البايليك لتجوب الأوطان، مرة لإحصاء المزروعة وعدد المواشي وغيرها، ومرة لجباية الضرائب.[4]

وعادة متخرج هذه الحملات قبل نهاية فصل الربيع ومع حلول فصل الخريف[5]؛ حيث يرتب بمواطنهم لرعي قطعانهم وجميع مصالحهم؛ بحيث تكمن فائدة الحملات في

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي...، المرجع السابق ، ص 122.

[2]– توفيق دحماني : المرجع السابق ، ص 217.

[3]– هابينسترايت : المصدر السابق ، ص 51.

[4]– توفيق دحماني : المرجع السابق ، ص 217.

[5]– هابينسترايت : المصدر السابق ، صص51 – 53.

كونها وسيلة عملية في تحصيل الضرائب من الناطق المستعصية على الحكام كأراضي الجنوب حيث يسود فيها الاقتصاد الرعوي والذي يسهل معه استعمال الخيالة في تتبع العصابات والمتمردين، لا في تجولها واستعراض قوتها.[1]

ثانيا: طرق جباية الضرائب في المدن:

لقد تطرقنا فيما سبق إلى طرق تحصيل الضرائب و الرسوم في المدن؛ وذلك من خلال عرض أنواعها وأصنافها، فالبايات وحكام الأقاليم هم المسؤولين عن جميع الضرائب بواسطة العساكر و الشرطة.[2] أما عن طرق جبايتها فهي كالآتي :

1. ضرائب ورسومات النقابات المهنية و المحلات التجارية:

لقد كان ملزما على أصحاب النشاط الاقتصادي في المدن دفع الضرائب و الرسوم ،والتي يتولي أمر جمعها الأمناء[3]الذين كانت هاته الأعمال خاضعة لهم واليهم يرجع أمر تسير الصناعات، وذلك بمساعدة قانون يضعه قائد المدينة و بمقتضي نظام مإلى خاص. لكن بدءا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر أصبح شيوخ البلد في المدن هم من يتولي مسؤولية الضرائب، وأحيانا كان كل من الأمناء وشيخ البلد يعملان معا

[1]– ناصر الدين سعيدوني : النظام المإلى ...، المرجع السابق ، ص 123.

[2]– وليام شالر : المصدر السابق ، ص

[3]– الأمناء: وهم ممثلي التجار والحرفين يشكلون شبة نقابات حرفية ، أما أمين الأمناء فيتصدر هرم تنظيمي محكم للجماعات الحرفية يعود هذا المنصب إلى ابن المفتي صاحب تاريخ بشوات الجزائر إلى التنظيمات الإدارية الأولي ، حيث كانت أغلب المدن تضم ستة أمناء على اقل في كل مدينة هم : (أمين الحدادين ، و أمين النجارين ، و أمين النجارين ، وأمين البردغة او صانعي الألجمة ، و آمين الكنداقجية مصلحي الالبنادق ، و أمين التشاقمجية أي الذهب ، وأمين البنائين) . انظر ؛ عائشة غطاس : الحرف والحرفيون ....، ص 135 ؛ و توفيق دحماني: الضرائب في الجزائر ...، صص 188– 189.

لاستخلاص الضرائب الأزمة على الجماعات الحرفية، سواء نقدا أو نسبة معينة من إنتاجهم الصناعي.[1]

2. الفوائد المترتبة على أنظمة التبادل التجاري:

- الحقوق الجمركية أو رسوم المرسي:

يعود أمر استخلاصها إلى قائد المرسي، أو خوجه الجمرك بمساعدة بعض الأعوان أو الصرافين في بايليك الغرب.[2]

- المكس أو رسوم الأسواق:

وهي شكل من أشكال الضرائب المستحدثة التي تفرض على المنتجات الفلاحية والتي يتم تحصيلها من قبل قايد السوق، أو خوجه الرحبة.[3]أما عن الأداة التي كانت تستعمل في جمع الضرائب في المدن تمثلت في: النوبة ؛ وهي حاميات عسكرية أو مكان بنوبة أو النوبات والتي كان يعتمد عليها البايليك في جعل سكان يدفعون ضرائبهم ورسومهم في المدن بحيث كانت مشكلة من الانكشارية لي تتدعم كحل عام ببعض منهم.[4]

[1]- توفيق دحماني : المرجع السابق ، ص 188.

[2]- توفيق دحماني : المرجع السابق ، ص 191.

[3]- المرجع نفسه ، ص 192.

[4]- نفسه، ص 228.

المبحث الثاني: تأثير النظام الجبائي على الأوضاع العامة

تعد السياسة الجبائية احدي أهم الركائز الضرورية للحكم التي تسمح للمواطن بأداء وظيفته وممارسة أعماله، ولكن إذا اختل هذا الأمر ينتج عنه عواقب وأثار وخيمة على الأوضاع العامة للبلاد خاصة الحياة الاقتصادية منها، فالضرائب المطبقة في الجزائر كانت تخضع لها كل فروع الإنتاج ألفلاحي ، و الصناعي، و التجاري.

المطلب الأول: تأثيرها على الحياة الاقتصادية

قبل التطرق إلى تأثير السياسة الجبائية ومخلفاتها على الحياة الاقتصادية يجب علينا أولا عرض اثأر وضعية الأرض وطرق استغلالها على السياسة الضريبية .

أولا: طبيعة الأرض وأثرها على النظام الضريبي:

لقد كان لوضعية الأراضي من حيث كونها ملكية خاصة او ملكية بايليك او أراضي العرش او مناطق مستعصية على نفوذ البايليك لصعوبة تضاريسها او بعدها على مراكز السلطة أثرا على الضرائب والرسوم في القطاع الريفي وكذا الحضري، وذلك من خلال تقسيم الضرائب وتنوعها وتعدد طرق استخلاصها المنبثقة من وضعية الأرض وحيازتها الشرعية غير انه هناك بعض الرسوم المختلفة التي تشترك فيها هذه الأراضي.[1]

فأراضي الملكيات الخاصة تخضع عادة لضرائب العشور والزكاة التي تحددها المحاصيل الزراعية سواء كانت هذه الضرائب عينية او نقدية، أما أراضي البايليك فالفوائد المترتبة تختلف حسب طرق الإنتاج المتبعة في استغلالها والمتمثلة في نظام الخماسة والتويزة، او تؤخذ عنها رسوم الحكور عند كراء الأراضي الزراعية مقابل منافع عينية او نقدية تسلم للجباة أخر السنة.

[1]– ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 87.

أما أراضي العرش والأراضي المستعصية على السلطة فتطبق عليها الضرائب المعروفة بالغرامة والمعونة واللزمة وفي حالة عدم دفعها الضرائب المترتبة عنها تتعرض لحملات عسكرية او ما يعرف بالمحلة او النوبات العسكرية من اجل استخلاصها.[1]

وعليه فان وضعية الأرض وطرق استغلالها وحيازتها أثرت على السياسة الجبائية التي كانت تخضع للتنوع التضاريس والمناخ بالجزائر والنشاط الاقتصادي الممارس بها لذا من الطبيعي أن تكون الضرائب في المناطق التلية متنوعة حيث يكثر فيها النشاط الزراعي وتفرض عليها ضريبة العشر، أما المناطق الجبلية فكانت تفرض عليها المعونة أما منطقة الهضاب فقط فرضت عليها الغرامة والمعونة بيمنا المناطق الصحراوية فقد كانت تدفع المعونة والعسة وكانت هذه الضرائب تدفع أما نقدا او عينا.

ثانيا: تأثير النظام الضريبي على الحياة الاقتصادية:

1. تأثيره على القطاع الزراعي:

لقد أثرت السياسة الجبائية العثمانية على النشاط الاقتصادي عامة وعلى القطاع الفلاحي خاصة، فقد كان لنوعية الضرائب وطرق استخلاصها اثر على نوعية الملكية وطرق الاستغلال وذلك من خلال نفور السكان من خدمة الأرض وتحول بعض القبائل إلى حياة الترحل[2]، و تراجع الزراعة بحيث أصبحت تمارس سوي زراعة غير قارة[3]، نتيجة انصراف الفلاحين عن الفلاحة وتوجههم نحو تربية المواشي وانعدام الأمن والعصيان والحملات العسكرية إلى حرق وإتلاف المحاصيل الذي انعكس على الإنتاج الفلاحي وغلاء الأسعار.[4] إضافة إلى أن النظام الضريبي سمح ببسط نفوذ البايليك على أراضي

[1]– ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 92–99.

[2]– فلة موساوي القشاعي : المرجع السابق ، ص 122.

[3]– توفيق دحماني : المرجع السابق ، ص 387.

[4]– فلة موساوي القشاعي: المرجع السابق، ص 122.

واسعة بحجة عدم التزام أصحابها بدفع الضريبة مما أدي إلى توسع كبير في أراضي البايليك، كما تسبب في تحويل الأراضي الزراعية إلى مراعي وتوجه الفلاحين إلى تربية المواشي بدلا من زراعة الأرض مما انعكس سلبا على الإنتاج وغلاء الأسعار.

زد على ذلك إن نظام الضرائب لم يعمل على استقرار أنواع الملكية وتطور الإنتاج، وذلك بسبب عدم اكتساب تقاليد فلاحية قادرة على تطوير نوعية المزروعات وتحسين مردود الإنتاج. فقد كان همه الوحيد الحصول على اكبر قدر من المحاصيل بغض النظر على تطوير الإنتاج.[1] هذا وقد أثرت عدة أمور أخري تخص النظام الضريبي على المجال الزراعي أهمها:

- **تأثير المحلة:** فبوصفها حملات عسكرية فهي تأثر تأثيرا بالغا على الزراعة جراء ارتكاب جنودها أشكالا من التسلط والتعسف في حق أملاك الفلاحين ومزروعاتهم ومواشيهم.

- **ثقل المديونية او الضرائب المتراكمة:** فجراء سنوات الجفاف و القحط التي أصابت البلد، أدي ذلك إلى عجز السكان على دفع الضريبة، وبالتالي تحول ذلك المبلغ إلى دين مسجل عليهم، و تزايدها كلما تعرضت البلاد إلى سنوات جفاف مما يؤدي إلى تراكم الضرائب المستحقة وبالتالي تثقل كاهل الفلاح.[2]

2. تأثيره على القطاع الصناعي: (المصنوعات والحرف)

لقد تراجع النشاط الزراعي كما وكيفا جراء عدة أسباب كان أهمها ازدياد المطالب المخزنية من رسوم وضرائب، التي كانت تفرض على أمناء الحرف والصناع.

[1]- فلة موساوي القشاعي : المرجع السابق ،ص ص ،122 123.

[2]- توفيق دحماني : المرجع السابق ، ص ص391 ،393.

فالمبالغ المالية المفروضة عليهم كانت تحدد سلفا دون مراعاة لنسبة الأرباح. ففي بعض الأحيان الأمناء يزودون البايليك بالمواد الحرفية المصنعة ودون مقابل.

إضافة إلى تراجع حجم المبادلات التجارية الداخلية وغلق بعض الأسواق، فالنظام الضريبي حال دون تطور وازدهار الصناعات الحرفية او الصناعات التي لها علاقة بالإنتاج الزراعي.[1] كما أن انتشار أسلوب الترحال، جعل المصنوعات اليدوية تفقد أسواق مهمة في المدن كما ساعد قيام الحروب مع الدول أوربا إلى عدم تصديرها إلى الخارج. إلى أن المصنوعات التي كان يقوم بها الأندلسيين في الجزائر لم يبقي لها سوي أسواق محلية؛ بسبب كثرة الضرائب عليها وهو ما اثر على المصنوعات الحرفية ونقص الأسواق حيث أصبحت تمارس في بعض المدن فقط مثل: تلمسان.[2]

3. تأثيره على القطاع التجاري:

لقد أثرت الضرائب على نمو وتطور التجارة حيث انعكس على المواد و الكميات التي كانت ضمن المبادلات التجارية مثل: الجلود والأصواف و الشمع و الزيتون و الحبوب والتي كانت في الغالب تهرب عن طريق السوق السوداء، حتى لا تقع تحت طائلة الضرائب.[3]زد على ذلك تحكم النظام الضريبي على الحياة الاقتصادية ومن خلال الإجراءات المالية المتبعة في المعاملات التجارية، وهذا ما يتضح في النظام الاحتكار الذي مارسته الحكومة على قطاعات الإنتاج الرئيسية ؛ بحيث ترجع أهمية الاحتكار بكونه أصبح يتحكم في الإنتاج الزراعي و الحيواني ويخضع له التبادل التجاري، وتتكيف معه الأنظمة المالية المتعلقة برسوم الاستيراد او التصدير او المتصلة بالقوانين المعول

[1]– توفيق دحماني : المرجع السباق ، ص 394.

[2]– المرجع نفسه 394.

[3]– نفسه ، ص 391.

بها في استخلاص الضرائب.[1] هذا ما أدي إلى تحول النشاط الزراعي أساسا بالأرياف إلى اقتصاد مغلق يقوم على تحقيق الاكتفاء الذاتي، عاجز عن التطور لخلق أسواق تجارية تسمح بتطوير المبادلات وتنشيط الصناعات والمهن الحرة.[2] زد على ذلك النزاع العشائري وصراع القبائلي الذي جعل البايليك يضع يده على الأراضي واستغلالها مباشرة او إعطائها لقبائل أخري في شكل أراضي جوابرية مقابل الكراء. إضافة إلى ما تسببه مطالب الخزينة في زيادة التمايز الاجتماعي و الاقتصادي وزيادة ثروات الموظفين السياسيين و المرابطين و العائلات ألكبري وذلك بتوسع ملكاتهم على حساب أراضي العرش خاصة ؛فاغلب وأكثر الضرائب كانت على الأراضي الفقيرة ، بينما أجود الأراضي كانت تفرض عليها مطالب مالية اقل كما أدت هذه الأخيرة إلى تحول أراضي العرش الأراضي الخاصة إلى أوقاف او ملكيات بايليك.[3]

إلى انه كان له انعكاسا سلبيا على العلاقات التجارية الخارجية باعتبار اقتصاد الجزائر في تلك الفترة قائما على تصدير المواد الأولية، واستيراد المواد المصنعة، زد على ذلك فقد انعكس أيضا على النمو الاقتصادي بحث كان عاملا مدمرا لتجارة و إهلاك الزراعة وسببا في قلة الإنتاج وعدم تلبية حاجيات السكان.كما انه ساعد في تسرب المواد الأولية إلى أيدي التجار الأجانب واحتكارهم لتجارة بفعل الامتيازات التي منحت لهم.[4]

وعليه فان السياسة الضريبة في الجزائر العثمانية كانت خاضعة لوضعية الأرض وطرق استغلالها، والذي ينعكس من خلال تنوعها وتعدد طرق جبايتها حسب ملكية الأرض، والتي بدورها أثرت على طبيعة الأرض؛ وذلك بتوسع بعض الملكيات على بعضها البعض، إضافة إلى تأثيرها على النشاط الزراعي وتراجع الإنتاج جراء تحول

[1]– ناصر الدين سعيدوني : النظام المإلى ...،المرجع السابق، ص229– 230.
[2]- فلة قشاعي : المرجع السابق ، ص 123.
[3]- المرجع نفسه ، صص124- 125.
[4]- ناصر الدين سعيدوني : النظام المإلى ...، المرجع السابق ،ص 229-231.

الفلاحين من ممارسة الزراعة إلى تربية المواشي. زد على التمايز الاجتماعي والاقتصادي الذي أحدثته. وفي الأخير ومما يلاحظ على النظام المالي في الجزائر انه ذو شقين شق ايجابي والأخر سلبي.

المطلب الثاني: تأثير السياسة الضريبية على الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية

أولا: اجتماعيا:

تأثيرها على تصنيف السكان: كان لسياسة الضريبة التأثير الكبير خاصة على سكان الأرياف.

فينقسم سكان الأرياف إلى طبقات اجتماعية أولها قبائل المخزن التي كانت تسيطر على السكان من خلال دورها المتميز الذي أعطتها إياه سلطة البايلك، فموارد رزقهم كانوا يجوبونها من غنائم القبائل في الحروب من خلال مشاركتهم في الحملات العسكرية، بالرغم من امتلاكهم أراضي التي منحت لهم من قبل البايلك لم تفي بالغرض لعدم اهتمامهم بها[1].

يعلق شالر أن الضرائب في البداية كانت تجنى على أساس أنها واجب شرعي، فلم تكن تشكل عبئا ثقيلا على الرعية، أما أواخر عهد الدايات أصبحت عكس ذلك ولدت تخلخلا في استقرار السكان، إذ يقول:"... **بواسطة أعوانهم من العساكر والشرطة يستحوذون على كل ما يقع تحت أنظارهم من أموال الشعب، وهذا الظلم الذي لا يطاق جعل الناس يهجرون البلد، ويتركون السهول الخصبة ليلجؤ إلى الجبال وسكنوا قمما لا سبيل إلى وصول الأتراك وأعوانهم وإلى أطراف الصحراء** ..."[2]؛ فعندما تحولت هذه النظرة لدى السكان من خلال النظام الضريبي وجبايته العنيفة، تهرب الناس خاصة

[1] توفيق دحماني : المرجع السابق ، ص 398.

[2] أحمد بحري: المرجع السابق، ص ص 199، 200.

أصحاب الريف لأنهم كانوا المقصد الرئيسي لدى البايلك في جباية الضرائب فتركوا كل ما عندهم من أراضي، وغادروا مساكنهم لكي لا يقع على عاتقهم هذا النظام التعسفي.

فقد أدى هذا النظام إلى شراء بعض القبائل على حساب بعضها الآخر هذا ما شكل اختلافا بين القبائل وبين سكان الريف وسكان المدن، فسكان الريف هم من وقع عليهم العبء الكبير، أما سكان المدن يدفعون إلا القليل لملكياتهم العقارية، كما كان له التأثير على الوضع الديمغرافي للسكان "فتيدنا" يرى أن انخفاض السكان راجع إلى استبداد العثمانيين، وتجبرهم، التي بسببها نشبت ثورات، أدت بضحايا الكثير من مختلف الفئات[1]، ومن خلال ما قدمه ارزقي شيوتام من احصائيات عن عدد السكان على حسب ما جاء به بوتان أنه قدر بثلاثة ملايين نسمة وتراجع عدد السكان أواخر القرن 18، يمكن ارجاعه إلى الثورات الداخلية، وانتشار الأوبئة خاصة وباء الطاعون عام 1788، خلق 15793 ضحية[2]، فهذه الآفات نتيجة الثورات أدت بحياة الكثير من السكان، فمدنية الجزائر لم تعرف نموا ديمغرافيا أو عمرانيا أواخر القرن 18[3]، فالسياسة المالية لها تأثير على الحياة الاجتماعية، ولهذه الآثار عوامل تتحكم فيها نذكر منها الداخلية المتمثلة في الأحوال الصحية والظروف المعيشية وسياسة الحكام التعسفية، فمنذ تدهور السياسة المالية والتي بطبيعتها تؤثر على شتى المجالات، خاصة المتمثلة في القطاع الصحي الذي نتج عنه نقص الأدوية وزادت الأحوال سوءا والأمراض وقلة الصيدليات، كادت أن

[1] توفيق دحماني: المرجع السابق ، ص 398.

[2] ارزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره(1800-1830)، ط1، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع،2011، ص ص 83، 84.

[3] توفيق دحماني: المرجع السابق ... ، ص 398.

تفتك بالسكان طيلة الحكم العثماني، فكادت الأرياف أن تخلوا من السكان والمدن تناقص عدد سكانها[1].

ثانيا: سياسيا:

تأثير السياسة الضريبية على الزعمات الدينية:

في مطلع القرن 19 عرفت الجزائر سلسلة من الثورات قادها مجموعة من المرابطين وشيوخ الزوايا، أرهقت النظام الحربي للجزائر، وهددت التواجد العثماني وكانت عاملا حاسما في زواله، كما تزامن اندلاع هذه الثورات مع اشتداد التنافس الانجليزي الفرنسي على اكتساب مناطق النفوذ في الجزائر، واستحواذ اليهود على مقاليد الحكم[2]، فهناك من يرجع أسباب هذه الثورات العامل الخارجي لكل من فرنسا وانجلترا للاستيلاء على مناطق النفوذ فهما اللذان حردا كل .... الطرق الصوفية على هذه الثورات..(محرضين من الطرف الخارجي).

كما استغل تذمر سكان الأرياف من الادارة العثمانية التي أثقلت كاهلهم بالضرائب لنشر دعوتهم، واعلان الحرب ضدها، ومن أبرز تلك الثورات التي قادها الطرقيون في مطلع القرن 19، الدرقاوية في شرق البلاد وغربها بقيادة ابن الأحرش، وابن الشريف[3]، فيرجع أسبابها إلى السياسة الضريبية المجحفة، فقبل توتر العلاقة بين الحكام والطرقيين كانت في مجملها يجمعها الود والتقارب، فيرجع هذا إلى العقيدة المشتركة، الخطر

[1] ناصر الدين سعيدوني :النظام المالي ... ، المرجع السابق، صص 51- 53.

[2] حنيفي هلايلي: الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني ، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد20، أفريل2006م ، ص200.

[3] توفيق دحماني: المرجع السابق ، ص425.

الخارجي الذي كان يهدد الجزائر في بداية العهد العثماني، ففي البدايات الأولى حظوا بالاحترام والتقدير، بما أنهم كانوا وساطة بينهم وبين السكان[1].

فالعلاقة التي كانت تجمع السلطة بالطرفين لم تدم طويلا وما يلاحظ على هذا التغير كما أشرنا سابقا الثورات التي قادها زعماء الطرق الصوفية محاولة لتغيير نظام الحكم أو بالأحرى الاطاحة وابعاد السلطة العثمانية على مقاليد الحكم في الجزائر لما عاثوه فسادا وظلما اتجاه السكان، خاصة فيما يتعلق بالضرائب، فرأوا في هذه السلطة الروحية متنفسا ومخرجا لما عانوه.

- **ثورة ابن الأحرش:(أثناء حكم عثمان باي 1803-1804)**

والتي حدثت بالشرق الجزائري مع بداية 1804 ثار ابن الأحرش[2] ضد السلطة العثمانية في نواحي قسنطينة، فقال عنه محمد بن الأمير عبد القادر أنه من عرب المغرب الأقصى، أما عن تاريخ ظهوره على مسرح الأحداث يعود إلى عام 1800 العام الذي قاد فيه فوجا من الحجاج المغاربة إلى المشرق لأداء فريضة الحج[3]، كما يذكر ابن العطار بأنه رجل مغربي يزعم أنه من شرفاء ملوك فالس دخل وسط القبائل، ووعدهم بأخذ قسنطينة، غرهم بأمثال واستمالهم بأموال قسنطينة وحريمها[4]، اثر عودته من أداء فريضة الحج، صادف الحملة الفرنسية، فشارك في مقاومتها مع جماعة من أهالي

---

[1] أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني ... ، المرجع السابق ، ص37.

[2] ابن الأحرش: فتى مغربي مالكي المذهب درقاوي الطريقة درعي النسب، جاء إلى تلك القبائل وادعى أنه الإمام المهدي المنتظر، وكان صاحب شعوذة وحيل، فرأت منه الناس العجائب والأمور والغرائب. ينظر؛ محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران ، تح: المهدي بوعبدلي، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013، ص 271.

[3] عقاد سعاد: المرجع السابق ، ص 128.

[4] أحمد بن مبارك بن العطار: تاريخ بلد قسنطينة (1790-1870م)، تح، وتع، وتق، عبدالله حمادي، طج، 2011م، ص 111.

المغرب الأقصى والجزائر إلى جانب الجيش المصري، فأظهر شجاعته[1]، فأثناء الحرب التي أبلى فيها بلاءا حسن واكتسب الشهرة يروي محمد بن الأمير عبد القادر بعد ذلك تعرف إلى حمودة باشا الذي أكرم نزله ... ووعده بالمظاهرة بالمال والرجال فاستكان لها ابن الأحرش[2]، يذكر الشريف الزهار أنه وسوس له قائلا:" أن رجلا مثلك شجاع يجب أن يذهب إلى ملك الترك وينزعه من أيديهم، ونحن نمدك بما يخصك والعرب يتبعونك لكثرة ما ظلمهم الأتراك"[3]، فأثناء ذلك بدأ ابن الأحرش يخطط لإعلان الثورة على سلطة البايلك، فجمع حوله الأنصار من مختلف القبائل القاطنة في المنطقة الممتدة من ساحل البحر إلى نواحي قسنطينة[4]، فجمع بجند عظيم أكثر من مائة وصار بمجموعة قاصدا قسنطينة. وكان حاكمها عثمان باي بن قارة محمد باي وهران فزحف بالقبائل نحوها[5]، ذكر العنتري أنه وقع هول عظيم بالوطن سببه رجل يدعي الشرف ناحية الحراش وادي الزهور، إذ جمع عشرة ألاف رجل نحو هدفه إذ كان عثمان غائبا، فاحتدم الصدام بينهم كان عثمان بمحلته ناحية سطيف فلم يكن على دراية بذلك إلا بعد رجوعه، فخرج إليه قائد الدارسي الحاج أحمد ابن الأبيض ومع طائفته تشمل على ألف مقاتل[6].

فترجع أسباب هذه الثورة إلى عدة أمور، ومنها: استعدادهم للقيام بالثورة ضد السلطة الحاكمة التي اثقلت كاهلهم بالضرائب، فلم يبدو أي يتحرك من قبل لغياب القيادة ومن يوحدهم وينظمهم، فبمجرد أن ظهر ابن الأحرش التفوا حوله، هذا نابع من كونهم

---

[1] صالح عباد : المرجع السابق ، ص 191.

[2] محمد بن الأمير عبد القادر : كتاب تحفة الزائر في مئاثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، ط1، المطبعة التجارية غارزوزي وجاويش، الاسكندرية، مصر، 1903م، ص 77.

[3] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 85.

[4] ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية... ، المرجع السابق ، ص 269.

[5] أحمد بن مبارك بن العطار: مصدر السابق، ص 112

[6] محمد الصالح العنتري : المصدر السابق، ص 30.

يحترمون كل من يتبع الطريق السلفية[1]، فاتبع أساليب ليؤثر على الناس فعند استقراره بزاوية سيدي الزيتوني ناحية جيجل أسس معهدا، بنى فرقان لتلقي الصبية القرآن والطلبة مبادئ الفقه ومحاربة النصارى وتفقيه الناس[2].

ومن نتائجها: أثرت بشكل سلبي في الأوضاع الاقتصادية في شرق البلاد ومغادرة المزارعون أراضيهم، ومهاجرة الفلاحون والتجار الأسواق، لم يعودوا يأتو بإنتاجهم اليها لانعدام الأمن، وكذا تعرض الشرق الجزائري إلى الجفاف مما زاد الوضع تأزما، وانتشار المجاعة أثناء الثورة[3]، يذكر سعيدوني كذلك أنها أضعفت نفوذ البايلك بالريف، وانعزال المدن والخسائر الفادحة في الأموال والأرواح كما استطاعت أن تقنع سكان الأرياف بامكانية الثورة على سلطة البايلك، ورفض دفع الضرائب والمطالب المخزنية، وعدم الرضوخ للأحكام الجائرة، وشجعت على التمردات، خاصة بعد انسحاب ابن الأحرش وأتى من بعده من يدعي أنه حفيده[4].

- **الثورة التيجانية:**

تنسب الطريقة إلى مؤسسها أبو العباس أحمد بن المختار بن أحمد التيجاني، ولد الشيخ مؤسس هذه الطريقة في عين ماضي الواقعة بالقرب من مدينة الأغواط سنة 1150هـ ، 1737م[5]، فقرأ على شيوخها القرآن وغيره إلى أن بلغ نحو العشرين سنة فتوجه إلى فاس، كما يفعل معظم علماء النواحي الغربية من الجزائر لأخذ العلم على

[1] ارزقي شويتام : نهاية الحكم العثماني في الجزائر...، المرجع السابق ، صص 92- 94.

[2] ارزقي شيوتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر....،المرجع السابق، صص 92- 94.

[3] المرجع نفسه، صص 94-92 .

[4] ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية... ، المرجع السابق ، ص 298.

[5] صلاح مؤيد العقبي: الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، تاريخها ونشاطها، دار البراق، بيروت، 2002، ص 175.

علمائها [1]، حيث احتك بعلمائها وتعلم منهم الكثير ومن فاس عاد إلى الجزائر، قضى فترة متجولا في الصحراء وتلمسان ليرحل بعدها لتأدية فريضة الحج، مكث سنتين ليعود مرة أخرى إلى تلمسان، لم يتمكن من الاستقرار بها لمضايقة باي وهران له[2] ومنها إلى قرية سيدي ابن سمفون 1782، جنوب ولاية البيض، بقي لغاية 1786 ليرحل إلى فاس مجددا لنشر طريقته[3] فبدأت طريقته تنشر بسرعة وساعدها على ذلك تجارتها عبر الواحات الصحراوية والهدايا التي كان يقدمها أحمد التيجاني على اتباعه حتى ذاع صيته، وأصبح له مريدون كثر ونفوذا ازداد يوما بعد يوم، هذا ما جعل العثمانيون يتخوفون منه، ومن نشاطه[4]، وبدأت المضايقات تنتشر، وتتكرر ضد الطريقة، كانت وراء هجرة الشيخ أحمد التيجاني إلى فاس 1798 حتى يحافظ على طريقة من الزوال، حيث كان حريصا على تقوية طريقته بوطنه.[5]

تخوفت السلطة المركزية منه، حيث اصبحت له شعبية كبيرة وسمعة واسعة في وسط الصحراء، بل حتى في المغرب الأقصى، وتونس، ولقيت دعوته ترحاب لا مثيل له من قبل حكام البلدين، تزامنا هذا مع توتر العلاقة بين السلطة العثمانية وهذين القطرين[6]، القطرين[6]، كما تميزت فترته بعدة حملات من بينها حملة باي الغرب الجزائري محمد عثمان 1785/01/19 بهدف مد النفوذ العثماني إلى الجنوب لوهراني، لإخضاع القرى

[1] أبو القاسم سعدالله: المرجع السابق ، ص 509.

[2] رشيدة شدري معمر: العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر في فترة الدايات(1671-1830م)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005- 2006 م، ص 148.

[3] المرجع نفسه ... ص 194.

[4] توفيق دحماني: المرجع السابق ، ص 416.

[5] عقاد سعاد: المرجع السابق ، ص 138.

[6] سميرة طإلى معمر: القوى المحلية في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني(1792-1831م)، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر، 2009-2010م، ص150.

والقبائل الرحل للسلطة وبفرض ضريبة سنوية عليهم قدرها ثمانية وثمانين ومائة ريال[1]، وحملة صالح باي في 1785 على الأغواط وجبل عمور، وكذا حملة عثمان 1798، لم يدفعوا الضريبة هذا ما اعتبرته الدولة العثمانية تمردا، ولم يكتف الباي عثمان بذلك إذ لاحقه في اقامته صمغون وهدد أهلها ، غادر بعد ذلك إلى فاس كما ذكرنا سابقا[2]، اتسمت العلاقة بينهما بالهدوء إلى غاية وفاة الشيخ أحمد التيجاني 1815[3]، بعد عودة أبناء سيدي أحمد التيجاني إلى البلاد أثار مخاوف السلطة الحاكمة، لذا أصدرت أوامرها للباي حسن حاكم وهران المعروف بحسن بن موسى آخر بايات وهران المعروف بحسن الناهي حكم ما بين(1821-1830)[4]، بأن يراقب تحركات التيجانيين، وتنفيذا لهذه الأوامر خرج الباي حسن في محلة إلى نواحي الجنوب الوهراني، بجمع الضرائب فامتنع أهلها بدفع ما كان مقررا عليهم، فحاصرها الباي حسن حتى وقع الصلح بينهما، ودفع أهلها الضرائب، ورفع عنها الحصار، وعاد بجيشه إلى وهران، لكن حملات الباي حسن على التيجانيين لم تتوقف حتى عالم 1826[5]، فالمواجهة المباشرة والتي تجسدت في ما قام به محمد الكبير بعد تحالفه مع قبائل الحشم، حيث هاجم معسكر 1826 في نحو 600 رجل، وبعد يومين من القتال خضعت له عدة أحياء، العرقوب، الحومة الشرقية، حومة سيدي محمد بوجلال[6]، لكن بوصول قوات الباي حسن بن موسى التقى الجيشان

[1] سميرة طإلى معمر: المرجع السابق، ص 152.

[2] سميرة طإلى معمر: المرجع السابق ص153.

[3] بوجلال قدور: المرجع السابق ، ص 35.

[4] محمد شاطو: السلطة العثمانية في الجزائر وعلاقتها بالطرق الصوفية(1792-1830م)، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع3، المركز الجامعي معسكر، ديسمبر 2008م، ص 159.

[5] ارزقي شيوتام: نهاية الحكم العثماني، ..... المرجع السابق، ص 107.

[6] شيخ لعرج: انتشار الطريقة التيجانية في بايليك الغرب أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م ونشاطاتها المختلفة، مجلة مجلة الحضارة الإسلامية، ع 29، جوان 2016، ص 622.

في منطقة عواجة جنوب معسكر، وبانسحاب الحشم[1]، يذكر المزاري أن الباي فرق أموالا كثيرة على أعيان الحشم وكافة العرب، فأوقعوا الهزيمة، وفروا وتركوه بجيشه الخاص به منفردا في الحالة الذميمة[3]، فقال عنهم الزهار أنهم أصحاب فتن: "وجعل يدا مع حشم غريس لأنهم أصحاب فتن"[2]، وبعد كل ذلك من قتال ومؤامرت التي قام بها باي في إغراء الحشم، وتركوه مع عدد قليل مع رجاله المخلصين حوإلى 300 رجل، خرج الباي حسن بجيشه الكبير، لملاحقة الثائرين، إذ تمكن الباي من إبادة معظم الثائرين، من بينهم محمد الكبير، وبعد نهاية المعركة، أرسلت رؤوس القتلى إلى الجزائر[3].

كما حملت هذه الثورات شعارات دينية لتخلي العثمانيين على المبادئ الدينية التي تقضي للمساواة لا التميز الذي فرضه العثمانيين، فكانت هذه الثورات كرد فعل لتصرفات السلطة الجائرة التي أثقلتهم بالضرائب، وبالتإلى تعبيرا لغضب الرعية عن الظروف الاجتماعية التي عانتها من السلطة[4].

لقد تسببت ثورة الطريقة التيجانية وغيرها من الطرق التي اجتاحت شرق البلاد وغربها وصولا إلى الجنوب الصحراوي، استنزاف الثورات وخيرات البلاد المادية والبشرية، وإلى انتشار الفوضى، والأمن وذلك جراء ما انفقته السلطة الحاكمة لمواجهة هذه الثورات واخمادها[5]، كما نجحت حكومة الدايات في اخمادها والانتقام من مفتعليها واستعادة الأمن، الأمن، والسبب في ذلك هو فقدانها لعنصر الانتشار والشمولية، إذ غلب عليها الطابع

---

[1] المزاري آغا بن عودة المزاري: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وفرنسا إلى أواخر القرن 19م، تح: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، [د. ت]، ص 395.

[2] أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق ، ص 159.

[3] ارزقي شويتام: : نهاية الحكم العثماني... ، المرجع السابق، صص 108- 109.

[4] رشيدة شدري معمر: المرجع السابق ، ص199.

[5] صغيري سفيان : العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر(1671-1830م) ، مذكرة الماجستير، جامعة باتنة، 2011-2012، ص 155.

الاقليمي، مما سهل على البايات محاصرتها في مهدها والقضاء عليها، ورغم التأثير السلبي لهذه الثورات إلا أنها لم تتمكن من الإطاحة بالحكم المركزي[1]، ما يميز تبني رجال الطرق الصوفية هذه الثورات ضد حلفائهم السابقين، هو ابتعادهم عن الدين الاسلامي وتعاملهم مع اليهود والأوربيين وأصحاب الامتيازات[2].

ثالثا: ثقافيا

اثرت السياسة الضريبية على الحياة الثقافية فقد مست جل المؤسسات الثقافية من مراكز التعليم والتثقيف، فشهدت من خلال هذا المساس ركودا خاصة في المناطق التي شهدت انتفاضات وحروب فعطلت من نشاط العلماء والطلبة خاصة لما تعرضوا اليه من قتل وقمع فمعظمهم هاجر خارج البلاد نتيجة الظلم و القهر، وبطبيعة الحال فالدولة العثمانية لم تكن مهتمة بالجانب الثقافي إلى حد كبير، فهمها الوحيد هو الجانب العسكري، الا بعض الديانات ممن اهتموا بالعلم والعلماء.

أثرها على العلماء والطلبة:

فلقد شهد نهاية القرن 18 نشاطا ثقافيا وعمليا خاصة في عهد الداي عثمان باشا الذي رفع من مكانة العلماء واولا اهمية للمؤسسات التعليمية[3]، كانت الثقافة في الجزائر تقوم من نشاط الفقهاء في المدن وشيوخ الطرق الصوفية والزوايا بالارياف، ومما زاد إتساع النشاط الثقافي في الزوايا التي اصبحت مستقلة في مصادر تمويلها فمنذ دخول الاتراك إلى الجزائر والتحاقها بالدولة العثمانية قرب العثمانيون رجال الدين من علماء ومرابطين كواسطة بينهم وبين السكان[4]، وذلك لكسب ودهم وخلق علاقة طيبة معهم لكي

[1] حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص 203.

[2] حنيفي هلايلي: المرجع السابق ، ص 203.

[3] بوجلال قدور: المرجع السابق ، ص 267.

[4] توفيق دحماني:المرجع السابق ، ص 440.

يرضخ السكان للسلطة الحاكمة[1]، لأن السكان كانوا متأثرين بالعلماء وكلمتهم مسموعة لديهم، فهم أصحاب الرأي العام، رغم مكانتهم العلمية، فهم دائما على صلة بالناس في الدروس والمجالس والفتوى والقضاء والزوايا والخطب في الجمعة، فاشتهر بعضهم بتقربهم للعلماء، اما حبا في الدين والعلم، واما طمعا في تأيدهم ومدحهم والثناء عليهم، فمن بين هؤلاء المدعمين قلائل، نذكر منهم" يوسف باشا" الذي عظمت لديه مكانة عيسى الثعالبي، فيذكر ابو القاسم سعد الله، إن طبع الحكم العثماني لم يكن ثقافيا، ويتقربون منهم عند الحاجة القصوى، فمن بين هذه الأسر العلمية التي لها علاقة بسلطة أسرة ابن باديس وأسرة الفكون[2]، فهم على صلة بهم لقضاء مصالحهم منهم، ويقربونهم أكثر لكي يجلبوا ثقة الناس معهم.

فأحمد توفيق المدني يذكر أن الحركة العلمية لم تخمد طيلة هذا العصر، فكانوا يحضون بإحترام الحكام، ولهم أوقاف خاصة بهم في سبل العلم[3]، وعلى العكس من ذلك هنالك حكام لم يعرفوا حبا للعلماء، ولا تقر بالهم من بين هؤلاء نذكر بن عودة المزاري، إن الباي حاج خليل(1772، 1771) كان مبغضا للعلماء وللأولياء وغيرهم من اهل النفع، فذكروا أن سبب وفائه أنهم دعوا عليه أحد الشيوخ الثلاثة بالهلاك[4]، فقد تعرض الكثير منهم إلى شتى أنواع القمع والقتل، فيتحدث إبن سحنون الراشدي أن الجرائم التي إرتكبها الأتراك على يد بعض السفاحين ضربوا الرقم القياسي في الاستخفاف بارواح الأبرياء، أقر باي الولاية الوهرانية، كان يتبع رجال العلم، فيسجن ويعذب، ويقتل من بينهم

[1] رشيدة شدري معمر: المرجع السابق، ص 148.

[2] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق ، صص 409-412.

[3] أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر(1766-1791)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص62.

[4] المزاري آغا بن عودة المزاري: المصدر السابق، ص 287.

الشيخ محي الدين والد الأمير عبد القادر، تعرض للإساءة وللإهانة[1]، وبهذا أصبحت هناك قطيعة بين العلماء والسلطة وتعود أسباب هذه القطيعة إلى تغير تلك النظرة إلى العلماء التي تحولت من محبة واحترام إلى كره وبغضاء، وكذا فساد السلطة وتدهور الأوضاع الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسة الضريبية المجحفة بحق السكان، إذ تغيرت تلك العلاقة الطيبة وعرفت منعرجا خطيرا مس بتلك العلاقة وزعزعتها، فالدور الذي لعبه العلماء لكي يكون واسطة، أصبح أداة لتحريض ضد السلطة، فهذا التغير لم ياتي هكذا فسببه الرئيس هو طغيان الحكام وتفننهم في فرض الضرائب وظلمهم وهذا إبتداءا من القرن18 [2]، ومن مضاهر القطيعة بين السلطة والعلماء، القتل والعزل من المناصب والإهانة والمضايقة والمصادرة، هذا ماجعلهم يصطدمون مع السلطة، إذ أصبحوا يهددون مصالحها ووجودها[3]، إذ كان التعبير عن هذا الوضع المزري بالإنتفاضات، لما لها من انعكاسات سلبية ووخيمة على ركود الحياة الثقافية، إذ فرقت السلطة العثمانية العلماء والطلبة وحدت من نشاطهم[4].

أثرها على الزوايا:

إتسمت الحياة الثقافية خلال العهد العثماني في الجزائر بالطابع الديني مثلته الطرق الصوفية المسيطرة على الحياة الروحية، وبتشجيع من الحكام، فتقربت من شيوخ الزوايا والمرابطون لما لهم من مكانة مميزة أواسط المجتمع، فتقربت منهم بالهدايا والزيارات وإعفائهم عن الضرائب[5] إذ لعبت هذه الطرق دورا مميزا وملفت، فمهمتهم كانت التصدي

[1] بن سحنون أحمد بن محمد بن على الراشدي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح: المهدي بوعبدلي، ط1، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م، صص 51- 52.

[2] رشيدة شدري معمر: المرجع السابق ، ص148.

[3] بوجلال قدور: المرجع السابق ، ص 284.

[4] عقاد سعاد: المرجع السابق ، ص 141.

[5] بوجلال قدور: المرجع السابق ، ص 279.

للخطر الخارجي في غياب السلطة المركزية، فمن بين العلماء الذين شجعوا الجهاد عبدالرحمان الثعالبي، محمد التواتي الذي نبه الأهالي بخطر الغزو المسيحي بعدم اعتماد على ملوك وأمراء ضعف[1].

فالحكام كانوا مؤيدين للزعماء المحلية من صلحاء و زعماء قبلية فكانوا صف واحد عند الحملات العسكرية خاصة القوى الصليبية فمنحوهم صلاحيات و امتيازات مغرية لربط ولائهم للبايليك واقامة روابط متينة معهم.

فمن بين هذه الامتيازات: إعفاء العائلات المرابطة و الشريفة من أداء المغارم المخزنية أوكلت جباية الضرائب للعائلات المرابطة، وكبار شيوخ الزوايا ولذا يمكن أن نحدد تلك المكانة من خلال تلك الدور الذي كان يقوم به الفقهاء في المدن وشيوخ الزوايا[2] بالريف، فانتهجوا سياسة تعليمية في المدارس والزوايا كما ان الفقهاء أصبحوا يتمتعون بمكانة مرموقة نظرا لصلتهم بالحكام وارتباطهم بالجهاز الإداري، واعتمادهم على مردود الأوقاف، وكان لهم تأثير على عامة الناس ولما لهم من واسطة بين الحكام والناس[3]، فمن مهام المرابط توزيع الأراضي، وتحديد حصص الماء المخصصة للري لما يشرف على توزيع النفقات فهو ملجئ كل مظلوم وهارب، كل الخدمات جعلته وسيطا بين الإدارة بالمدن وسكان الريف، فكانوا ملزمين على طاعتهم، والأخذ برأيهم، وجعل الحكام يظهرون لهم الاحترام فيقتلون شفاعتهم[4]، لكن سرعان ما تحولت هذه العلاقة، ونلمس ذلك بعد تحرير وهران 1792، فكانت قبل ذلك مرحلة يسودها الأمن والاستقرار، كانت علاقة ذات رابط جهادي، فبعد المرحلة التي تلي تحرير وهران وتوقف الجهاد والرباط، اتسعت الهوة

[1] عائشة غطاس واخرون: الدولة الجزائرية الحديثة...،المرجع السابق،[د. ت] ، ص18.

[2] بودربالة نور الدين: العائلات النافذة في بايليك الغرب(1792-1830م) مقاربة اجتماعية وسياسية، جامعة معسكر، 2018- 2019م، صص 169- 170.

[3] ناصر الدين سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية ...، المرجع السابق، ص81.

[4] المرجع السابق ، ص81.

بينهما، خاصة عندما نقصت المداخيل البحرية وتزامنت مع سنوات القحط، وتأثرت الزراعة، وإنعكس ذلك على تلك العلاقة التي ظلت حسنة إلى حد كبير[1]، فلقد عرفت الجزائر تدهورا سياسيا اثر موت محمد عثمان باشا (1791) وكذا التدهور الاقتصادي والاجتماعي فمعاناة السكان ترجمتها التمردات بزعامة رجال الصوفية، جراء هذه الظروف لم تستطع السلطة المحافظة على وتيرة تعاملها المعهود مع رجال الصوفية، وازداد التباعد يوما بعد يوم، فوقفت الطرق بجانب السكان المتذمرين من سياسة الأتراك، بل وقادوهم إلى الثورات والتمردات[2].

فيذكر توفيق دحماني إن البايات تمكنوا بفضل موارد العشور والصدقات وغيرها من المداخيل، التي تتوفر عليها الزوايا، من إيجاد وسيلة ملائمة لتسيير بعض المصالح التعلمية، والخدمات الثقافية التي لم تكن خزينة البايلك تتفق عليها، ويشير أيضا أن من أوجه تأثير النظام الضريبي على الحياة الثقافية، هو توسع نشاط الطرق الصوفية، وتياراتها الفكرية، التي بدت متعارضة أحيانا ومتناحرة أحيانا أخرى[3].

وصولا إلى درجة تأثير الجباية، من خلال تفضيل الناس تقديم ضرائبهم إلى الزوايا ورجال الطرق، على أن يدفعوا ذلك إلى البايلك[4].

فبعد التحول الاقتصادي، تضررت مصالح رجال الطرق الصوفية، وتقلصت امتيازاتهم السابقة، وتغيرت نظرة الأتراك إليهم، فبعد التطور الذي شهدته الطرق الصوفية، وما ترتب عنه من تمتين للعلاقات مع المغرب الأقصى،

[1] محمد شاطو: المرجع السابق ، ص 159.

[2] المرجع النفسه ، ص 165.

[3] توفيق دحماني: المرجع السابق ، ص444.

[4] المرجع نفسه ، ص444.

وفي هذا يقول سعيد العيد: إن إرهاق العثمانيين للقبائل بزيادة الضرائب في القرن 18 حيث انكمشت موارد القرصنة، جعلت القبيلة تبعث لها من قوة جديدة تحميها وتلتف حولها، فوجدت هذه القوة في الطرق الصوفية، التي يتألف اتباعها من عشرات القبائل لا من قبيلة واحدة، فقرر رجال الصوفية شق عصا الطاعة وإعلان الثورة ضد الحكم العثماني[1].

أثرها على الوقف : يعتبر الوقف من حيث كونه تعاملا شرعيا وإجراء قانونيا عاملا مؤثرا في الإدارة العثمانية وكذلك في الحياة الثقافية والروحية، إذ يعتبر من أهم مظاهر الحضارة الإسلامية، فهو موجود أساسا في المجتمع الإسلامي، إذ هو شرعة إتبعها المسلمون منذ أوائل الإسلام، ومع تطور الزمن تكاثر وتعددت أوجهه وأغراضه، وخاصة في العهد العثماني، وله أغراض كثيرة منها العناية بالعلم و العلماء و الطلبة والفقراء واليتامى، ومن أهم أغراضه العناية بالمساجد والمدارس والزوايا والأضرحة[2].

وأهميته تظهر في الحياة الدينية والعلمية والاجتماعية، إذ هو مصدر العيش للزوايا والأضرحة وغيرها من المؤسسات الدينية، من مساجد ومدارس وكتاتيب ومعيشة العلماء، وصنف الجزائر أنها تأتي دولة من حيث عدد الأوقاف[3]، ويرجع ذلك لتبني الدولة لسياسة الأوقاف، فكان الناس يتهربون بطرق عدة، ولعل من أهمها وقف الأملاك، إذ يعتبر الوقف وسيلة مثلى للمحافظة على الثروات والأملاك والأراضي، لكونه لا يباع ولا يشترى، ولا يمكن حيازته بتصرف أو استحواذ أو مصادرة، وبالتإلى لم يعد في استطاعة البايات وغيرهم من الحكام مد أيديهم إلى الأملاك المحبسة[4]، ومن خلال ما أورده أبو القاسم

[1] سميرة طإلى معمر: المرجع السابق، صص 128-129.

[2] أبو القاسم سعد الله: ، المرجع السابق ، صص227- 230.

[3] المرجع نفسه، صص 227-230 .

[4] توفيق دحماني: المرجع السابق ، ص 445.

سعد الله أن الحكام أهملوا العلم ويعودوا ينظروا إلى الوقف نظرة دينية، فحولت الأملاك الموقوفة إليهم، وتمتعوا بها فقدمت عدة شكاوى من طرف العلماء فيما يتعلق بهذا، من ذلك شكوى الدرتلاني، وهو يتحدث عن قسنطينة أن ولاتها أهملوا الأوقاف، فضعف فيها العلم، ونفس الشكوى كررها بصور أوضح في حديثه عن بسكرة فقال أن الأتراك قد استولوا فيها على الأوقاف فأصبحوا يأكلون منها وينتفعون بها كالأملاك الحقيقية[1].

نلاحظ أن هناك تغيرات جذرية من بينها عدم الاعتماد على العلماء خاصة فيما يتعلق بالوساطة بينهم وبين السكان، فتحولت تلك الأداة من مساندة إلى أداة للتحريض وهذا يرجع كذلك إلى سوء المعاملة للعلماء كما ذكرنا سابقا وكذلك إلى السياسة الضريبية، وكذا تحرير وهران 1792، إلى توقف أن الجهاد ضد القوى الأوروبية والتحرشات الصليبية، فطرأ التغير الكامل بين الطرفين فمن وجهة نظر السكان ان الجهاد قد إنتهى، فما الداعي إلى تواجد العثمانيين، يعني أن مهمتهم قد إنتهت، فتلك العلاقة أخذت منعرجا خاصة فيما يتعلق بالضرائب المفرطة في حق السكان، وهذا راجع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، سبب تراجع مداخيل الحصاد البحري إذ شكل السكان مع رجال الطرق الصوفية تحالف ضد السلطة، ونشوب الثروات، كما أثرت هذه السياسة على الأوقاف، كان الناس يوقفون أملاكهم من أجل العناية بالعلم والمساجد وأغراض أخرى، لكن مع الوقت ابتعد الحكام عن مناهج الدين الإسلامي والشرعية، فأصبحت تلك الأوقاف تحت تصرفهم وملكا لهم، هذا ما جعلهم يوقفون أملاكهم لما رأوه من ظلم وفساد.

[1] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق ، صص 227– 230.

خلاصة:

وفي الأخير ومما يلاحظ على النظام المالي في الجزائر خاصة الضرائب والرسوم العثمانية أنها ذات جانبين:

1. **الجانب الايجابي:**

- ملائمته لواقع البلاد فكل منطقة كانت تأخذ منها ضريبة تتلائم مع إنتاجها المحلي ووضعها الاجتماعي.
- كذلك ملامته للأوضاع الاجتماعية وذلك بتعامل الدولة مباشرة مع أمناء النقابات المهنية و شيوخ القبائل بالأرياف.
- استعمال النظام الجبائي لنفوذ المرابطين والاستعانة بقوة الشيوخ والرؤساء المحلين مقابل الاعتراف بنفوذهم وسلطتهم المحلية لكي يسهل عليهم استخلاص الضرائب.
- تنوع الضرائب بين عينية ونقدية والتي توجه لتلبية حاجة البايليك فالضرائب العينية كالحبوب والمواشي كانت ضرورية لتزويد الأوجاق بالأقوات، أما الضرائب النقدية فتصرف كأجور للانكشارية وتزويد الخزينة، إضافة إلى مداخيل الأتوات والغنيمة.[1]

فعلى الرغم من ملائمة النظام الضريبي لواقع البلاد وتلبية مطالب الحكومة ومرونة تطبيقه، إلى أن له جوانب سلبية أنقصت من صلاحياته وأبقت جزءا من مداخيله خارج مراقبة الدولة.

2.الجانب السلبي:

- إن من سلبيات هذا النظام أن هناك قسما من الضرائب العينية و النقدية لم تنتفع به الخزينة ولم تسجله الدفاتر الرسمية للحكومة، بل كان من نصيب الجباة والموظفين.

[1]– ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي...، المرجع ، صص245 –247.

- إضافة إلى انه سبب في الالتجاء إلى نظام الالتزام وإفساح المجال للوسطاء وإعطاء رخصة للموظفين بأخذ مرتباتهم من الضريبة وسماح لهم بالاحتفاظ بجزء من المصادر الدخل التي قاموا بتحصيلها.
- حرص الجباة على تعويض الأموال التي اشتروا بها المناصب، وفي نفس الوقت كانوا يسعون للحصول على المبالغ المالية الأزمة للحفاظ بوظائفهم.
- زد على ذلك فان الضغط المالي على الأرياف يكمن في الطرق التي تستخلص بها الضرائب مثل: الحملات العسكرية التي أضرت بالحياة الاقتصادية وكان لها نتائج سلبية على الإنتاج الزراعي و الفلاحي وعلى مردود الضرائب نفسه، وعلى نفور السكان من الريف بسبب ثقل الضرائب.[1]

[1]- ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي ...، المرجع السابق ، صص245-247.

الخاتمـــــــة

الخاتمـــة

بعد معالجتنا لموضوع طرق استغلال الأراضي وتأثيرها على النظام الضريبي في الجزائر خلال عهد الدايات، تمكنا من استخلاص جملة من نتائج كانت كالأتي:

- انه رغم تنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية في الجزائر بمختلف مجالاتها، إلى أنها تأثرت بجملة من العوامل سواء كان لها علاقة بالجانب السياسي والإداري، أو النظام العقاري والجبائي، أو عوامل طبيعية.
- بما أن المجمع الجزائري مجتمعا ريفيا بدرجة الأولي فهو يشكل نسبة 95% من مجمل السكان، بحيث يعيشون على النشاط الزراعي وتربية الحيوانات، لذي تعتبر الزراعة عصبا مهما في الاقتصاد الجزائري.
- أما عن طبيعة ملكية الأراضي وطرق استغلالها في الجزائر العثمانية، فقد تنوعت وتعددت أصنافها بحيث نجد؛ أراضي البايليك أو ما يعرف بملكيات الدولة والتي يتم استغلالها مباشرة من قبل الدولة عن طرق ما يعرف بنظام الخماسة أو التويزة أو نظام الحكور عند كراها مقابل ثمن يكون عينا أو نقدا؛ وهناك أراضي الملك أو ما يعرف بالأراضي الخاصة التي يستغلها أصاحبها بشكل مباشر ويحق لهم التصرف بها بيعا وشراء وهبة توريثا؛ وهناك أيضا ما يعرف بأراضي العرش أو ملكيات الجماعة حيث يعود استغلالها والانتفاع بها لكامل أفراد العرش دون حق التصرف بها؛ إضافة إلى الاحباس والأوقاف التي زادت مع نهاية الحكم العثماني خوفا من مصادرتها وحيازتها من قبل السلطة العثمانية وطريقة استغلالها تشبه أراض الدولة؛ ولا ننسى أراضي الموات التي تركت دو استغلال وهي ملك خاص لمن يستغلها، أما عن توزيع هاته الملكيات فقد تحكمت به جملة من العوامل الطبيعية والبشرية.

- أما فيما يخص الإنتاج فقد توفرت في الجزائر خلال العهد العثماني العديد من المنتجات الزراعية والرعوية، بحيث تنوعت المحاصيل بين زراعية وصناعية، إضافة إلى تربية الحيوانات.
- أما بالنسبة إلى تقنيات ووسائل الإنتاج المعتمدة مثل: الأدوات وطرق التخزين والري، فقد عرفت ببساطتها وعدم تطورها رغم الإضافات ومساهمات التي جاء بها الأندلسيين في مجال الزراعة.
- رغم وفرة الإنتاج وتنوعه في الجزائر إلى انه تعرض لجملة من المعيقات مثل: الجفاف والمجاعات والأوبئة وزلازل وزحف الجراد والتي أثرت سلبا على الإنتاج الزراعي وتراجع المحاصيل الزراعية والظروف الحياة الريفية.
- أما بالنسبة للجماعات الفلاحية فقد صنفت حسب علاقتها بالسلطة، فمنها الخاضعة لها؛ ومن بينها نذكر(قبائل المخزن)، وقبائل الرعية، وقبائل المتحالفة ، ومنها الخارجة عن نفوذها مثل: (القبائل الممتنعة).
- أما بخصوص الضرائب والرسوم العثمانية في الجزائر، فقد تنوعت أصنافها حيث نجد ضرائب خاصة بالقطاع الريفي، وأخري خاصة بالمدن، إضافة إلى وجود ضرائب استثنائية وأخري مستحدثة، زد على ذلك تباين طرق جبايتها؛ بحيث في الريف نجد النظام الترابي والذي يقوم على كيفية اقتطاع العشور، وإجراءات جمع الزكاة، والغرامة والمعونة وغيرها؛ وكذا نظام المحلة. أما في المدن فقد اختلفت طرق الجباية باختلاف كل نوع من الضرائب والرسوم بحيث يتم استخلاصها عن طريق الأمناء وشيوخ البلد والنوبة.
- فالسياسة الضريبة في الجزائر تأثرت بوضعية الأرض وذلك من خلال تنوع أصنافها وطرق جبايتها حسب الملكية، وهي بدورها أثرت على الأوضاع العامة للبلاد؛ ففي الجانب الاقتصادي كان لها تأثير على القطاع الزراعي من خلال مصادرة الأراضي

وإرهاق الفلاحين بضرائب مما انعكس سلبا على الإنتاج وغلاء الأسعار وتحول اغلب الأراضي الزراعية إلى مراعي؛ وكذي تأثيرها على القطاع الصناعي وذلك من خلال تراجعه كما وكيفا نتيجة تزايد المطالب المخزنية وتراجع حجم المبادلات التجارية وغلق بعض الأسواق؛ أما أثارها على القطاع التجاري فتمثل في عدم نمو وتطور تجارة المواد والكميات التي كانت ضمن المبادلات التجارية، زد على ذلك تحكم الضرائب في الإجراءات المالية المتبعة في المعاملات التجارية.

- أما الجانب الاجتماعي والسياسي، فقد أثرت عليه من خلال تصنيف السكان إلى طبقات اجتماعية؛ فقد أدي النظام الضرائب إلى شراء بعض القبائل على حساب ببعضها الأخر، كذلك تأثيرها على الزعامات الدينية من خلال الثورات التي قادها المرابطين وشيوخ الزوايا مطلع القرن 19م بسبب تزايد حجم الضرائب وإرهاق كاهل السكان بها.
- أما أثرها على الجانب الثقافي فتمثل في القطيعة التي حدث بين العلماء والسلطة؛ بسبب سياسة الجور التي مارستها ضدهم من قتل وعزل من المناصب، إلى تفريق الطلبة والحد من نشاطهم مما أدي بهم إلى الهجرة والذي انعكس بدوره على المستوي الثقافي.
- وعليه، تعتبر السياسة الجبائية المطبقة في الجزائر، عملة بوجهين فمن جهة كانت ملائمة لواقع البلاد فكل منطقة كانت تأخذ منها ضريبة تتلاءم مع إنتاجها المحلي ووضعها الاجتماعي، وكذا ملاءمتها للأوضاع الاجتماعية وذلك بتعامل الدولة مباشرة مع الأمناء وشيوخ القبائل بالأرياف. ومن جهة أخري أرهقت كاهل السكان خاصة الفلاحين والصناع وذلك بتزايد حجمها حيث لم يسلم منها أي قطاع من قطاعات الاقتصاد.

وفي الأخير نختم بحثنا بجملة من التوصيات التي يمكن أن يكون لها اثر ايجابي يستفيد منه من يهتم بهذا المجال ومنها: ضرورة دارسة تاريخ الجزائر في العهد العثماني وتبان ملامحه نظرا لنقص الدراسات التاريخية فيه على الرغم من اتساعه.

الملاحـــــــق

الملحق رقم: 01: استعمال الأرض في أواخر الفترة العثمانية

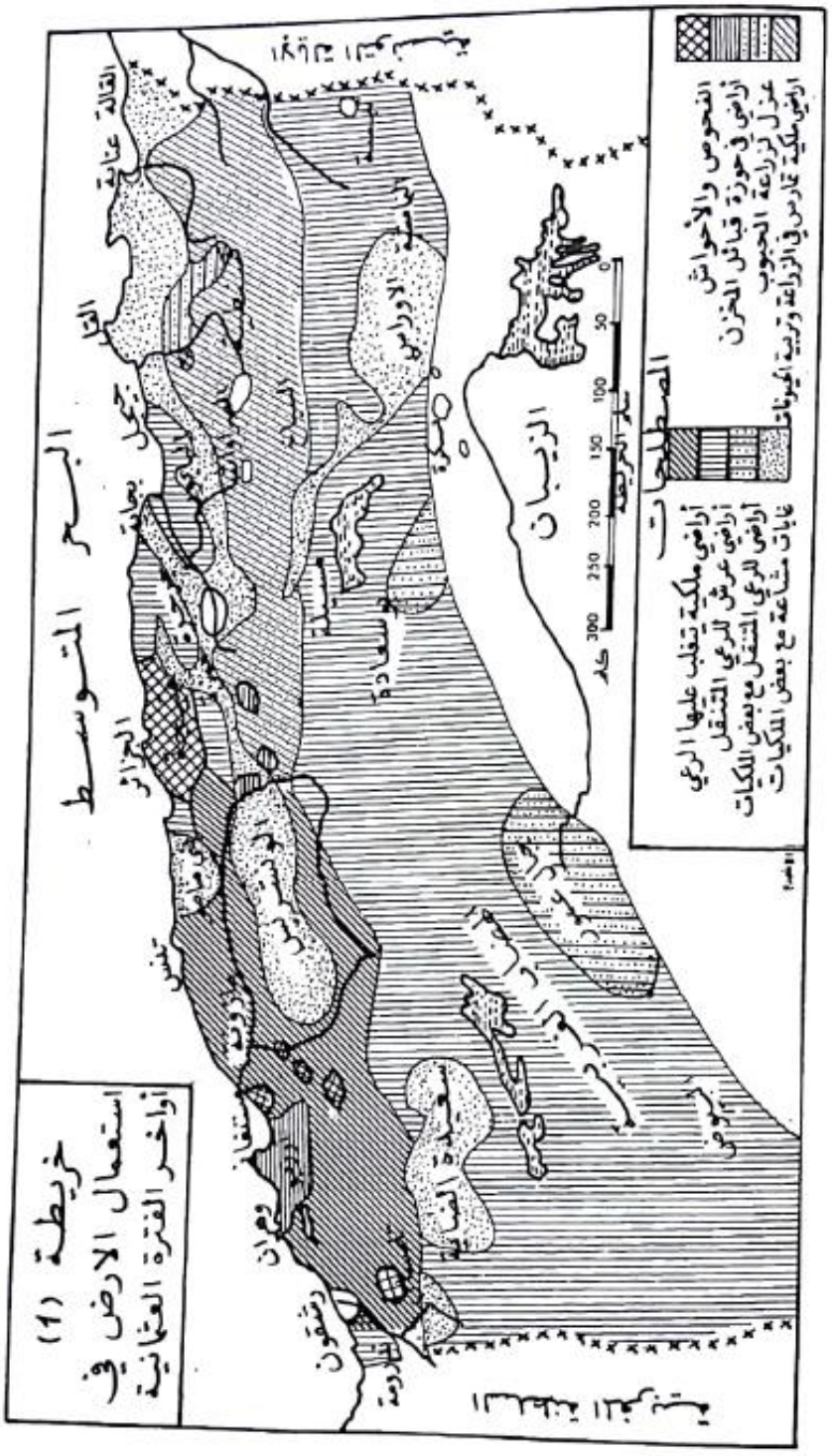

المصدر: نصر الدين سعيدوني: النظام المالي ...، المرجع السابق، ص 329.

الملحق رقم: 02: ضراب القطاع الريفي بالجزائر

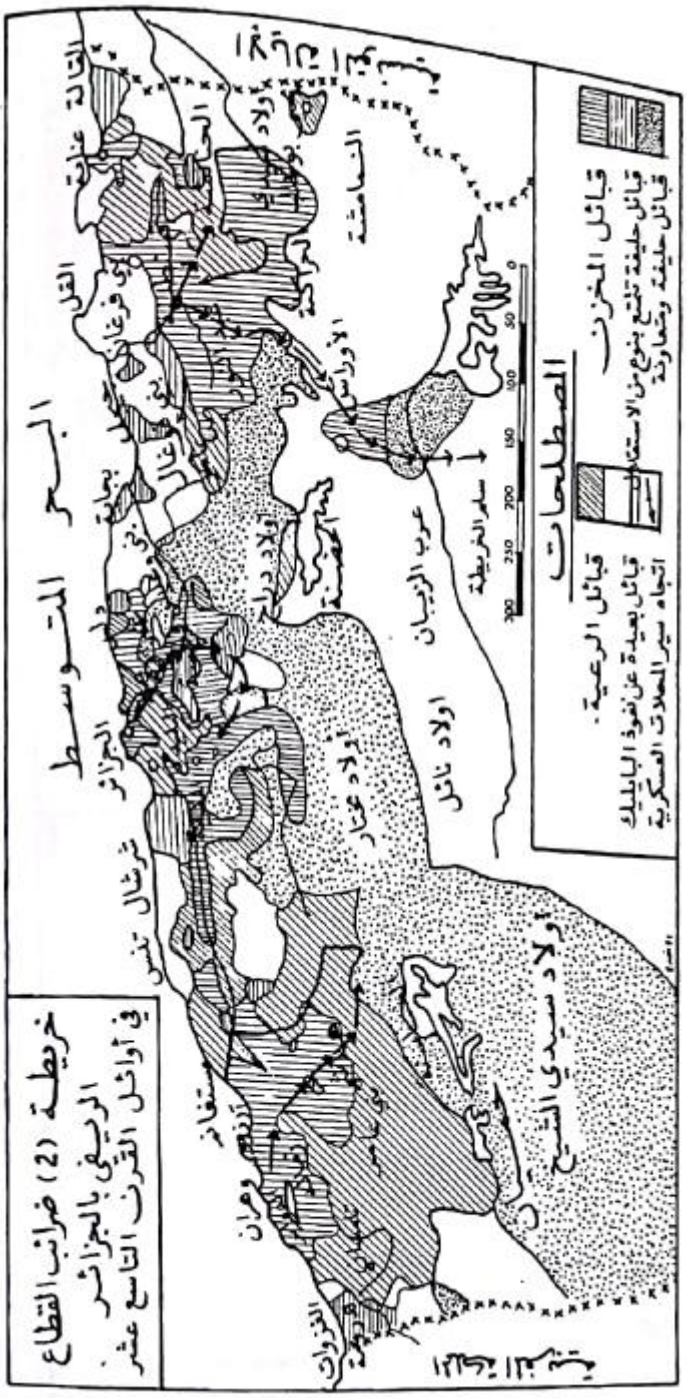

المصدر: نصر الدين سعيدوني: النظام المالي ...، المرجع السابق، ص 330.

الملحق رقم: 02: ضراب القطاع الريفي بالجزائر

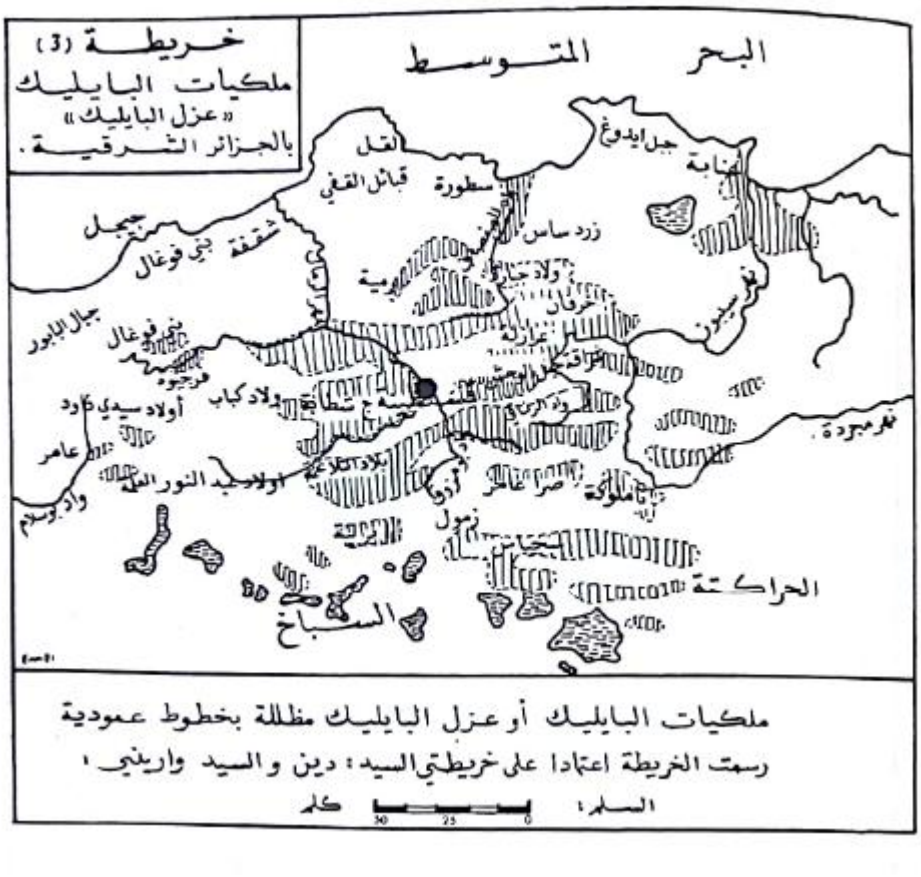

المصدر: نصر الدين سعيدوني: النظام المالي ...، المرجع السابق، ص 329.

قائمة المصادر والمراجـــع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: المصادر:

1. ابن الأمير عبد القادر محمد: كتاب تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، ط1، المطبعة التجارية غارزوزي وجاويش، الاسكندرية- مصر، 1903.
2. حمدان خوجة بن عثمان: المرآة ، تق وتع وتح: محمد العربي الزبيري ، منشورات NAEP ، الجزائر ، 2006 م.
3. دودو، الجزائر، 2007م .
4. الراشدي بن سحنون أحمد بن محمد بن علي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح: المهدي بوعبدلي، ط1، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
5. الزهار أحمد الشريف: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر(1754-1830)، تح: توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
6. زياني محمد بن يوسف، دليل حيران وأنيس السهران عن أخبار مدينة وهران، تح: مهدي بوعبدلي، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2013.
7. شالر وليام: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824م)، تع، تح: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، [د. ت].
8. شوصلر فندلين: قسنطينة أيام أحمد بآي(1832 - 1837 م)، تر. تق: أبو العيد
9. ابن العطار أحمد بن مبارك: تاريخ بلد قسنطينة (1790-1870)، تح، تع، تق: عبدالله حمادي، طج، [د.ن]،[د. م]، 2011.
10. العقبي صلاح مؤيد: الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، تاريخها ونشاطها، دار البراق، بيروت، 2002.

11. العنتري صالح: مجاعات قسنطينة، تح، تق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1394هـ/ 1974م.
12. كتكارت، مذكرات قدس مريكا في المغرب، تر. تع. تق: اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
13. المزاري آغا بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وفرنسا إلى أواخر القرن 19، تح: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، د.ت.
14. ابن ميمون محمد الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية ، تق. وتح : محمد بن عبد الكريم ، ط2 ، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981م .
15. هابينسترايت: رحلة العالم الألماني ج.او.هابينسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ/ 1732م)، تر. تق . تع : ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي ، تونس، [د.ت].

ثالثا: المراجع:

أ. **الكتب:**

1. بحري احمد: الجزائر في عهد الدايات، دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية،ج2، ط1، دار الكفاية، الجزائر، 2013.
2. بحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.
3. الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين (1792-1830م) ، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984م .
4. سعد الله ابو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي(1500-1830)، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998.

5. سعيدوني ناصر الدين والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، الجزء الرابع، منشورات المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.
6. الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791 – 1830م) ، طخ، البصائر لنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2013م.
7. – النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792 – 1830م)، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1985م .
8. – دراسات أندلسية مظاهر التأثير الأيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، ط2، مر. م ن، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، [د ت].
9. – دراسات تاريخية في الملكية والوقف و الجباية الفترة الحديثة ، دار الغرب الاسلامي، بيروت–لبنان، [د.ت]
10. – دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، [د، ت].
11. – ورقات جزائرية دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009.
12. عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي (1514 – 1830)، دار الهومة لطباعة ونشر وتوزيع ، الجزائر ، 2012م .
13. غطاس عائشة: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، طخ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، [د. ت] .
14. الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1709–1830)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة الجزائر، 2001
15. قنان جمال: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500–1830) ، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، د ت.

16. لعرج شيخ: انتشار الطريقة التيجانية في بايليك الغرب أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 ونشاطاتها المختلفة، مجلة الحضارة الاسلامية، العدد 29، جوان 2016.
17. محرز أمين: الجزائر في عهد الأغوات(1659-1671)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
18. المدني توفيق أحمد: محمد عثمان باشا داي الجزائر(1766-1791)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
19. المدني احمد توفيق: حرب ثلاثة مئة سنة بين الجزائر واسبانيا(1492-1792)، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر، [د، ت] .
20. مقصودة محمد: الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830)، إشراف: د محمد دادة، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2014-2015.
21. الميلي مبارك بن محمد الهلالي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر، ج، د.ت.
22. هلايلي حنيفي: ورقات في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ط1 ، دار الهدي لطباعة ونشر والتوزيع ، عين مليلة –الجزائر ، 2008م.

23. الرسائل والأطروحات:

1. بن صحراوي كمال: أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، رسالة دكتوراه ، جامعة وهران2012-2013.
2. بن عتو بلبروات: المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة الدكتوراه ، جامعة وهران، الجزائر، (2007 – 2008 م).
3. بهلول ربيعة: النظام الإداري العثماني في الجزائر ومراحل تطوره (1519- 1830م) مذكرة الماجستير ، جامعة أبو القاسم سعد الله ، بوزريعة- الجزائر، 2015-2016م

4. بوغدادة الأمير: المؤسسات في الجزائر اواخر العهد العثماني القضاء نموذجا، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2007، 2008.
5. بوجلال قدور، مظاهر التقارب والقطيعة بين العلماء والسلطة العثمانية في بايلك الغرب، فترة الدايات (1671-1830م)، جامعة وهران 1، 2016-2017.
6. دحماني توفيق: الضرائب في الجزائر (1206 -1282هـ /1792 -1865م) دراسة مقارنة ، أطروحة الدكتوراه ، جامعة يوسف بن خده ، الجزائر، 2007 -2008م.
7. سعاد عقاد: الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519 - 1830م) دار السلطان أنموذجا، ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2013- 2014م.
8. سفيان صغيري: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر(1671-1830) ، ماجستار ، جامعة باتنة، 2011-2012.
9. شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1519 - 1830م) ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2005- 2006م.
10. طإلى معمر سميرة: القوى المحلية في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني(1792-1831)، لماجستير، جامعة الجزائر، 2009-2010.
11. القشاعي موساوي فلة: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771- 1897 م)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1989 - 1990م.
12. معمر رشيدة شدري: العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر في فترة الدايات(1671-1830)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2005-2006.

ج. المجلات:

1. سعيدوني ناصر الدين: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية من القرن 16 إلى القرن 19م، حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 31، جامعة الكويت.
2. سيدهم فاطمة الزهراء: : موارد الايالة الجزائرية المالية في مطلع القرن 19، مجلة كان التاريخية، العدد13، سبتمبر 2011.
3. شاطو محمد: السلطة العثمانية في الجزائر وعلاقتها بالطرق الصوفية(1792-1830)، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، عدد3، قسم التاريخ، المركز الجامعي معسكر، ديسمبر، 2008.
4. لنوار صبرينة: آليات تسيير بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 26، 2016.
5. مشرفي جميلة وبوغفالة ودان: الأسواق في بايليك الغرب خلال العهد العثماني (15189-1830م)، مجلة الناصرية لدراسات الاجتماعية والتاريخية ، مج :8 ، ع1 ، جوان 2017م .
6. زين محمد: نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر عهد الديات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 17، 2012.
7. نور الدين بودربالة: العائلات النافذة في بايلك الغرب(1792-1830) مقاربة اجتماعية وسياسية، تخصص الحوض الغربي للمتوسط تاريخ وحضارة، فرع الدولة العثمانية وغرب المتوسط(1492-1912)، جامعة مصطفى الاسطمبولي معسكر، 2018، 2019م.
8. هلايلي حنيفي: الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني ، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، العدد20، أفريل2006.

فهرس الموضوعات

الفهـــــرس

تشكر	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ
مدخل	**08**
الفصل الأول: طبيعة الأراضي وطرق استغلالها في الجزائر أواخر العهد العثماني	
تمهيد	**17**
المبحث الأول: ملكية الأراضي وكيفية استغلالها في الجزائر	**19**
المطلب الأول: ملكية الأراضي	**19**
أولا: أراضي البايليك: (ملكية الدولة)	**19**
ثانيا: أراضي الملك (الملكية الخاصة)	**22**
ثالثا: أراضي العرش (مليكة جماعية)	**24**
رابعا: اراضي الوقف	**26**
خامسا: أراضي الموات	**28**
المطلب الثاني: الإنتاج الزراعي تقنياته ومعيقاته	**29**
أولا: أنواع الانتاج	**30**
ثانيا: تقنيات الزراعة	**35**
ثالثا: معيقات الناشط الزراعي	**39**
رابعا: الإجراءات المتعلقة بوضعية الأرض:	**42**
المبحث الثاني: الجماعات الفلاحية وعلاقتها بالسلطة	**45**

المطلب الأول: الجماعات الفلاحية الخاضعة للسلطة والخارجة عن نفوذها	**45**
أولا: قبائل المخزن	**45**
ثانيا: قبائل الرعية الخاضعة	**48**
ثالثا: القبائل المتحالفة	**49**
رابعا: القبائل الممتنعة والخارجة عن نفوذها	**51**
المطلب الثاني: تأثير معيقات النشاط الزراعي على المردود الاقتصادي	**53**
خلاصة	**58**
الفصل الثاني: طبيعة النظام الضريبي في الجزائر وتأثيره على الحياة العامـــــة	
تمهيد	**60**
المبحث الأول: السياسة الضريبية في الجزائر	**61**
المطلب الأول: أنواع الضرائب والرسوم العثمانية	**62**
أولا: الضرائب والرسوم العثمانية في الريف حسب الملكية	**63**
ثانيا: الرسوم المرتبطة بالحياة في المدينة	**68**
ثالثا: ضرائب إضافية أو استثنائية	**72**
رابعا: حقوق التولية	**74**
خامسا: الضرائب المستحدثة	**74**
المطلب الثاني: طرق جباية الضرائب	**75**
أولا: طرق جباية الضرائب في الأرياف	**76**
ثانيا: طرق جباية الضرائب في المدن	**80**
المبحث الثاني: تأثير النظام الجبائي على الأوضاع العامة	**82**
المطلب الأول: تأثيرها على الحياة الاقتصادية	**82**
أولا: طبيعة الأرض وأثرها على النظام الضريبي	**82**

ثانيا: تأثير النظام الضريبي على الحياة الاقتصادية	**83**
المطلب الثاني: تأثير السياسة الضريبية على الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية	**87**
أولا: اجتماعيا	**87**
ثانيا: سياسيا	**89**
ثالثا: ثقافيا	**96**
خلاصة	**103**
الخاتمـــة	**106**
الملاحق	**111**
قائمة المصادر والمراجع	**115**
فهرس الموضوعات	**122**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدي تأثير وضعية الأرض وطرق استغلالها على النظام الضريبي في الجزائر خلال فترة الديات، وانعكاساته على الحياة العامة. وذلك من خلال التطرق إلى أنواع الملكية العقارية وطرق استغلالها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وعرض الإنتاج ووسائله ومعيقات النشاط الزراعي التي كان لها الأثر على المردود الاقتصادي، إضافة إلى العلاقة التي جمعت بين الجماعات الفلاحية والسلطة، زد على ذلك عرض السياسة الضريبية المطبقة في البلاد، وظلك من خلال تبيان أصنافها وأنواعها وطرق جبايتها، وتأثيرها على الأوضاع العامة للبلاد، وذلك من خلال دراسة علاقة تأثير وتأثر بينهما؛ أي بين طرق استغلال الأراضي والنظام الضريبي.

الكلمات المفتاحية: استغلال الأراضي، النظام الضريبي، الأوضع العامة.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence l'ampleur de l'impact de la situation de la terre et des modalités de son exploitation sur le système fiscal en Algérie pendant la période de l'argent du sang, et ses répercussions sur la vie publique. Et cela en abordant les types de propriété immobilière et les modalités de son exploitation, que ce soit directement ou indirectement, et la présentation de la production et de ses moyens et les obstacles à l'activité agricole qui ont eu un impact sur la rentabilité économique, en plus de la relation qui a réuni les groupes agricoles et l'autorité, en plus de cela, la présentation de la politique fiscale appliquée dans le pays. Et votre ombre en montrant leurs types et types, leurs méthodes de collecte et leur impact sur les conditions générales du pays, en étudiant la relation d'influence et d'influence entre eux; Autrement dit, entre les modes d'utilisation des terres et le système fiscal.

Mots clés: utilisation du sol, régime fiscal, conditions générales.